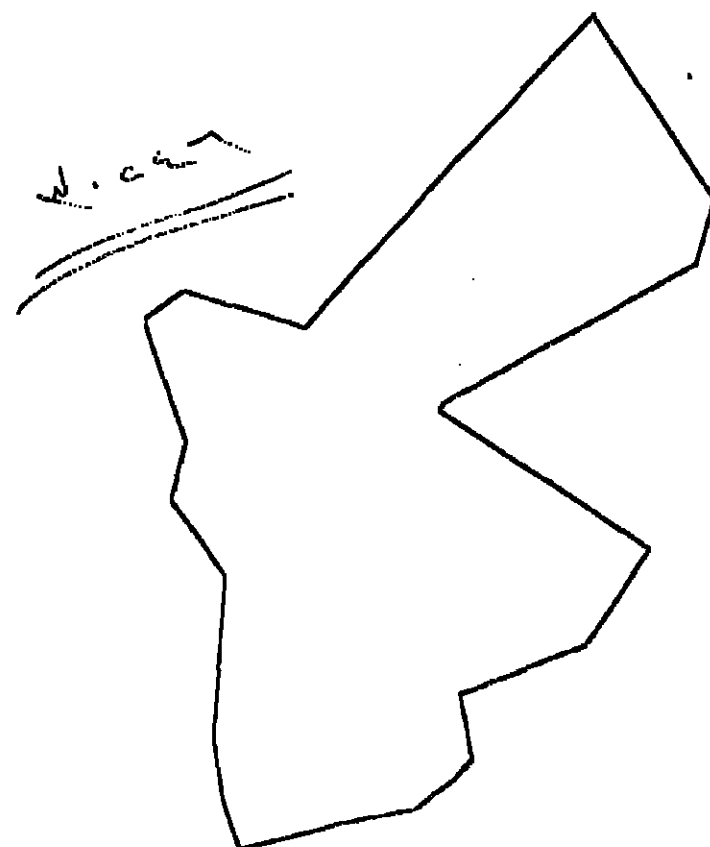


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان: الخميس ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٣هـ. الموافق ١٥ آب سنة ٢٠٠٢م.

العدد: ٤٥٦٠

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

مكتبة الأرض



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٥

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٣٨٠٦	— قانون موقت رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢ - قانون نقل البضائع على الطرق
٣٨٢١	— قانون موقت رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢ - قانون السلطة البحرية الأردنية
٣٨٣١	— قانون موقت رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢ - قانون الإعلام الأردني
٣٨٣٦	— قانون موقت رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٢ - قانون المناقصات
٣٨٥٢	— قانون موقت رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٢ - قانون حماية الإنتاج الوطني
	— نظام رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٢ - نظام التنظيم الإداري لمجلس
٣٨٦٥	اعتماد مؤسسات التعليم العالي
	— نظام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام العلاوات لموظفي
٣٨٦٨	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
٣٨٧٠	— نظام رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٢ - النظام المالي لهيئة تنظيم قطاع النقل العام
٣٨٨٩	— نظام رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٢ - نظام النوازم لهيئة تنظيم قطاع النقل العام
٣٩٠٥	— نظام رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام الغرف الصناعية
٣٩٠٦	— اتفاقية تعاون ثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية سوفييتيا

يتبع...

مكتبة الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ولأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢

قانون نقل البضائع على الطرق

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون نقل البضائع على الطرق لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة النقل .
الوزير	:	وزير النقل .
الشخص	:	أي شخص طبيعي أو معنوي .
الناقل	:	الشخص المرخص من الوزارة لمزاولة اعمال نقل البضائع على الطرق وفق احكام هذا القانون .
الشاحن	:	الشخص المتعاقد مع الناقل مباشرة او مع وسيط الشحن لنقل البضائع على الطرق الى المرسل اليه سواء كان مالك البضاعة او مفوضا عنه .

المحتويات	رقم الصفحة
- قرار صادر بالاستناد لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤	٣٩٠٩
- تعليمات رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٢ تعليمات تشكيل لجنة تقييم الاضرار بالبيئة وتحديد مهامها وتنظيم اجتماعاتها في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	٣٩١٠
- تعليمات ممارسة مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر	٣٩٢٠
- أسماء الجامعات المعترف بها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٣٩٢٣

القسم الثاني

المحتويات	رقم الصفحة
- وكالات السوراء	٣٩٤٤
- الأوسمة	٣٩٤٥
- الجامعات - تعيين/ قبول استقالة	٣٩٤٦
- التمثيل الدبلوماسي وتعيين السفراء	٣٩٤٦
- الموظفون	٣٩٤٦
- الجنسية الأردنية	٣٩٥٢
- الاستملاك	٣٩٥٣
- الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٣٩٥٥
- الاعلان	٤٠٣٢
- المطالبات	٤٠٤١
- المحاكم	٤٠٨٤

مكتبة
من
الاصول

وسيط الشحن

: الشخص المرخص من الوزارة المتعاقد مع

الناقل باسمه الخاص لحساب الشاحن

ومصلحته لنقل البضائع على الطرق وفق

احكام هذا القانون .

سيارة الشحن

: المركبة الآلية المصممة لنقل البضائع على

الطرق كما هي معرفة في قانون السير النافذ

المفعول .

النقل الداخلي

: نقل البضائع على الطرق ضمن حدود

المملكة .

النقل الدولي

: نقل البضائع على الطرق من داخل

المملكة الى خارجها او بالعكس دون اعتبار

لوضع الجمركي للبضاعة .

النقل بالعبور (الترانزيت) : نقل البضائع على الطرق من مكان الى آخر

خارج حدود المملكة مروراً بأراضيها .

المادة ٣- مع مراعاة احكام الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات التي تكون المملكة طرفاً

فيها تسري احكام هذا القانون على جميع انواع نقل البضائع على

الطرق باستثناء ما يلي :-

أ- النقل المجاني .

ب- نقل المراسلات والطرود البريدية .

ج- النقل بالعبور (الترانزيت) .

المادة ٤-أ- لا يجوز لأي شخص مزاول أعمال نقل البضائع على الطرق في المملكة او

خدمات وسطاء الشحن فيها الا بعد الحصول على رخصة بذلك من

الوزارة .

ب- تعتبر الرخصة شخصية ولا يجوز تحويلها او التنازل عنها للغير الا بموافقة

الجهة المختصة في الوزارة .

المادة ٥-أ- عقد النقل اتفاق مبرم بين الشاحن والناقل او من ينوب عن أي منهما يلتزم

الناقل بموجبه بنقل البضائع من مكان الى آخر لقاء اجر .

ب- يكون الناقل مسؤولاً عن تنفيذ عقد النقل وفقاً للاحكام و الشروط الواردة

فيه سواء تم النقل من قبله او اسند تنفيذه ، كلياً او جزئياً ، الى شخص آخر

يقوم مقامه .

ج- لا يسري بحق الناقل ، الا بموافقته ، أي اتفاق يرتب عليه التزاماً اضافياً او

تنازلاً عن أي حق مقرر له بموجب احكام هذا القانون واللائحة

والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

د- يلتزم الناقل بنقل البضائع بسيارات الشحن الملائمة لطبيعة البضائع وفقاً

للشروط والمواصفات التي تحدد بموجب التشريعات النافذة .

المادة ٦-أ- وثيقة النقل مستند يثبت عقد النقل ويعتبر هذا المستند قرينة على تسليم

الناقل للبضائع موضوع النقل بالحالة المبينة فيها ، ويكون لحاملها المخول

قانوناً الحق في تسليم تلك البضائع .

ب- يجوز اصدار وثيقة النقل باسم شخص معين او لامره او لحاملها ويتم تداولها

تبعاً لقواعد حوالة الحق اذا كانت اسمية وبالتظهير اذا كانت لامر وبالمناولة

او التظهير اذا كانت لحاملها .

ج- لا يسمح بالنقل الداخلي او النقل الدولي الا بموجب وثيقة النقل .

المادة ٧-أ- يجب ان تتضمن وثيقة النقل البيانات التالية :-

١- مكان وتاريخ اصدار الوثيقة وعدد نسخها الاصلية على ان لا تقل عن

ثلاث .

٢- اسم الناقل والشاحن والمرسل اليه وعنوان كل منهم .

مكتبة
مكتبة
مكتبة

٣- مكان وتاريخ وشروط تسليم البضائع وتسليمها والوقت المحدد لمباشرة النقل .

٤- نوع واسطة النقل ورقمها وفئتها .

٥- خط سير نقل البضائع .

٦- وصف البضائع وقيمتها المبينة في الفاتورة وحالتها الظاهرة وطبيعتها العامة وخطورتها ، ان وجدت ، وعلاماتها المميزة وعدد الطرود او القطع والكمية والوزن وطريقة التغليف .

٧- اجرة النقل وما اذا كانت قد دفعت او سيتم تسديدها في مكان الوصول واي نفقات اضافية والجهة التي تتحمل دفعها .

٨- مدة السماح للقيام بعمليات تحميل البضائع وتفريغها دون اجر واي من المهام الاخرى المتعلقة بالنقل واسس احتساب الاجور التي يستحقها الناقل عند تجاوز المدد المقررة لها لاسباب تعود الى الشاحن او المرسل اليه وبيان بغرامات التأخير المترتبة على الناقل عند تجاوز المدة المحددة بفعل منه .

٩- توقيع الناقل والشاحن او من ينوب عن أي منهما .

١٠- أي تحفظ للناقل او المرسل اليه ان وجد مع بيان الاسباب .

١١- اي بيانات اخرى تقتضيها عملية النقل او تتطلبها اجراءات السلطات الجمركية او اي جهة رسمية اخرى .

ب- لا تفقد وثيقة النقل حجتها في الاثبات اذا لم تتضمن ايا من البيانات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة ، ولا يؤثر ذلك على حق حاملها حسن النية في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به وعلى من يدعي مخالفة هذه البيانات اثبات ذلك بالطرق المقررة قانونا .

المادة ٨-أ- يكون الشاحن مسؤولا عن الاضرار والخسائر التي يتكبدها الناقل والغير نتيجة عدم استكمال الوثائق الضرورية لتنفيذ عقد النقل او عدم مطابقتها للواقع او نقص البيانات التي يقدمها او عدم صحتها .

ب- يكون الناقل مسؤولا عن النتائج المترتبة على ضياع الوثائق المرفقة بوثيقة النقل او الواردة فيها او المودعة لديه او على استعمالها بصورة غير صحيحة وتحدد مسؤوليته في التعويض بما لا يزيد على قيمة البضاعة المحددة في وثيقة النقل .

المادة ٩- مع مراعاة احكام التشريعات النافذة :-

أ- يقوم الشاحن باعداد البضائع للنقل بتغليفها او تعبئتها او حزمها بطريقة مناسبة لحفظها من الهلاك او التلف وبما يضمن حماية الاشخاص والمعدات وسيارة الشحن والبضائع الاخرى التي تنقل معها من أي ضرر قد يلحق بأي منها تحت طائلة المسؤولية .

ب- يجوز للشاحن ان يطلب ، وعلى نفقته ، من الناقل تدقيق الوزن القائم للبضائع او كميته ومحتويات الطرود على ان تدون نتائج التدقيق في وثيقة النقل واذا تطلب النقل اتخاذ ترتيبات خاصة فعلى الشاحن اشعار الناقل خطيا بذلك قبل تسليم البضائع اليه بوقت كاف .

المادة ١٠- تبدأ مسؤولية الناقل عند تسلمه البضائع في المكان المتفق عليه وتنتهي بتسليمها الى المرسل اليه وفق احكام هذا القانون ويعتبر احتفاظ الناقل بالبضائع في مخازنه لاغراض النقل عملا متمما لعقد النقل .

المادة ١١-أ- يقوم الناقل عند تسلمه البضائع بتدقيق صحة البيانات المثبتة في وثيقة النقل كعدد الطرود والعلامات والارقام وحالة البضائع الظاهرة وتعبئتها وتغليفها واذا لم يكن بإمكان الناقل التحقق من حالة البضائع وفحصها فعليه تثبيت تحفظه في وثيقة النقل مع بيان اسس هذا التحفظ في مواجهة الشاحن الا اذا وافق الناقل على حالة البضائع صراحة في الوثيقة .

مكرر من الأصل

ب- إذا اقتضى الفحص فض الاغلفة او فتح الاوعية يجب اشارة الشاحن خطيا لحضور الفحص في الموعد المحدد فاذا لم يحضر في ذلك الموعد فللناقل اجراء الفحص بغياب الشاحن وللناقل الرجوع على الشاحن او المرسل اليه بتكاليف الفحص حسب مقتضى الحال .

ج- اذا تبين من الفحص ان حالة البضائع لا تسمح بنقلها دون ضرر فللناقل رفض النقل او تنفيذه بعد اخذ اقرار من الشاحن بعلمه بحالة البضائع وقبوله بالنقل وفي هذه الحالة يتم تثبيت حالة البضائع واقرار الشاحن على وثيقة النقل .

د- تلى الناقل اذا اقتضت الضرورة المحافظة على البضائع اثناء النقل القيام باعادة الحزم او اصلاح الغلغل او زيادتها او تخفيضها او غير ذلك من التدابير الضرورية التي يقتضي القيام بها واداء ما تستلزمه من نفقات وله حق الرجوع على الشاحن او المرسل اليه باي نفقات اضافية تحملها نتيجة ذلك حسب مقتضى الحال .

المادة ١٢-أ- للشاحن ان يطلب من الناقل بعد تسلمه البضائع بالتوقف عن مباشرة النقل واعادتها اليه او بتوجيهها الى شخص اخر غير المرسل اليه او الى مكان اخر غير المكان المتفق عليه في وثيقة النقل او غير ذلك من التعليمات ما دامت في حيازة الناقل على ان يدفع الشاحن اجرة ما تم من النقل وما ترتب من مصروفات وتعويض ما يلحق الناقل من ضرر بسبب تنفيذ التعليمات الجديدة .

ب- للناقل الامتناع عن تنفيذ التعليمات الجديدة في أي من الحالتين
التاليتين :-

١- اذا لم يتسلم النسخة الاصلية من وثيقة النقل الخاصة بالشاحن مبينا فيها تلك العلسات مع تعهد وتوقيع بتسديد المصروفات الاضافية التي تترتب عليها وتعويض الاضرار التي قد تنجم عن تنفيذها .

٢- ١٥) كانت تتعارض مع التزاماته الاخرى او تؤثر سلبا على سير اعماله ، وعليه اخطار الشاحن او المرسل اليه بذلك مباشرة بعد تسلمه لها مع تسجيل هذا الامتناع على نسخة وثيقة النقل والا كان مسؤولا عن جميع الخسائر والاضرار الناجمة عن ذلك .

المادة ١٣-أ- لا يجوز للشاحن اصدار تعليمات جديدة تتعلق بالبضائع اذا تم تسليم نسخة وثيقة النقل الخاصة بالشاحن الى المرسل اليه او بعد وصولها الى المكان المحدد في وثيقة النقل وطلب المرسل اليه تسليمها او تم اخطاره بالحضور لتسليمها لانتقال هذا الحق للمرسل اليه .

ب- اذا اصدر المرسل اليه تعليمات الى الناقل بتسليم البضائع الى شخص آخر فليس لهذا الاخير ان يطلب تسليم هذه البضائع لشخص ثالث على ان يضمن المرسل اليه الاول جميع المصاريف والخسائر والاضرار الناجمة عن اصدار هذه التعليمات .

المادة ١٤-أ- على الناقل ان يسلك خط سير نقل البضائع المتفق عليه والمحدد في وثيقة النقل فاذا لم يتفق على خط سير محدد وجب على الناقل ان يسلك اقصر خط سير معتاد للنقل .

ب- يجوز للناقل ان يغير خط السير المتفق عليه او ان لا يلتزم بأقصر خط سير معتاد اذا نشأت قاهرة تقضى ذلك .

المادة ١٥-أ- يلتزم الناقل بتسليم البضائع الى المرسل اليه في المكان المتفق عليه وتعتبر البضائع انها سلمت الى المرسل اليه اذا سلمت الى السلطات الجمركية المختصة او الحارس القضائي الذي عينته المحكمة .

ب- ١٥١ لم يكن التسليم واجبا في محل المرسل اليه فعلى الناقل اشعار المرسل اليه او من يقوم مقامه في وثيقة النقل خطيا بوصول البضائع

مكتبة الأرض

وتحديد موعد تسليمها فإذا تخلف المرسل اليه عن تسليمها في الموعد المحدد التزم بمصاريف الخزن وأي مصاريف اضافية يتحملها الناقل وله بعد انقضاء هذا الموعد ان ينقل البضائع الى محل المرسل اليه مقابل اجرة اضافية اذا طلب منه المرسل اليه ذلك .

ج- يحق للمرسل اليه طلب فحص البضائع قبل تسليمها ، فإذا امتنع الناقل عن تمكنه من ذلك جاز له رفض تسليمها .

د- يكون للمرسل اليه عند تسلمه النسخة الاصلية لوثيقة النقل من الشاحن الحق في اصدار التعليمات المتعلقة بالبضائع محل النقل وعليه تقديم

الوثيقة متضمنة التعليمات الجديدة الى الناقل موقعا عليها من المرسل اليه والا جاز للناقل الامتناع عن تنفيذها .

هـ- على الشاحن او المرسل اليه التوقيع بالتسليم الفعلي للبضائع ومطابقتها للبيانات المبينة في وثيقة النقل الا اذا كانت حالتها الظاهرية تدعو للشبهة فعليه ان يدون تحفظه ، وبخلاف ذلك يعتبر عدم تحفظه قرينة على تسلمه للبضائع بالحالة التي تسلمها الناقل وطبقا للبيانات المبينة في وثيقة النقل .

المادة ١٦-أ- على الناقل عند توقف تنفيذ عملية النقل او عدم حضور المرسل اليه لتسلم البضائع او حضوره وامتناعه عن تسليمها او عن دفع اجرة النقل او المصاريف المترتبة عليه ان يبادر الى اخطار الشاحن بذلك مع طلب تعليماته ، وعلى الناقل تنفيذ التعليمات التي تصله من الشاحن .

ب- يلتزم الناقل بتنفيذ تعليمات المرسل اليه اذا زال السبب الذي يمنع تسليم البضائع في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل وصول تعليمات الشاحن .

ج- في حال عدم وصول تعليمات الشاحن او عدم رجوع المرسل اليه عن رفض تسليم البضائع بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة لا

تتجاوز سبعة ايام من تاريخ تسلم كل منهما للاخطار ، يجوز للناقل ان يطلب من السلطة الجمركية تسلم البضائع وخزنها في مخازنها اذا كانت واردة من خارج المملكة او ان يطلب من المحكمة المختصة تثبيت حالة البضائع والاذن له بوضعها تحت اشراف حارس قضائي لحساب الشاحن وعلى مسؤوليته .

د- اذا كانت البضائع معرضة للهلاك او التلف او هبوط القيمة او كانت المحافظة عليها تقتضي مصاريف باهظة للسلطة الجمركية او المحكمة المختصة ان تأمر ببيع البضائع بالطريقة التي تقررها وفقا للتشريعات النافذة والاحتفاظ بالثمن لدى السلطات الجمركية او في صندوق المحكمة .

المادة ١٧-أ- يعتبر تأخيرا في تسليم البضائع اذا لم يتم في الموعد المحدد في وثيقة النقل ، وعند عدم تحديد موعد التسليم فمن تاريخ انقضاء الوقت الذي تستغرقه عملية النقل في الظروف ذاتها .

ب- تعتبر البضائع في حكم الهالكة اذا لم يتم الناقل بتسليمها الى المرسل اليه او اشعاره خطيا بالحضور لتسلمها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من انقضاء الموعد المحدد للتسليم ، واذا لم يحدد موعد للتسليم فبعد انقضاء ستين يوما من تسلم الناقل للبضاعة .

المادة ١٨- يلتزم الناقل باستيفاء المبالغ التي اشترط في وثيقة النقل استيفؤها من المرسل اليه لحساب الشاحن قبل التسليم وبالعكس ذلك يلزم الناقل بدفع تلك المبالغ الى الشاحن دون الاخلال بحقه في الرجوع على المرسل اليه .

المادة ١٩- لا يتحمل الناقل المسؤولية عن الاضرار الناجمة عن تحميل البضائع او تفريغها من سيارة الشحن او عليها ما لم يكن التحميل والتفريغ قد تم من قبل الناقل بطلب من الشاحن او المرسل اليه .

مكازن من الأصل

المادة ٢٠-أ- على الشاحن ان يضع علامات على البضائع الخطرة تبين ماهيتها وخطورتها بدقة وفق احكام التشريعات النافذة والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة ، وان يصرح للناقل عند تسليمها له بطبيعتها الخطرة وبما يتفق مع ما ورد في وثيقة النقل وبالاحتياطات الواجب اتخاذها ، وبخلاف ذلك يكون الشاحن مسؤولاً عن جميع الاضرار والخسائر الناجمة عن ذلك سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة الا اذا ثبت ان الناقل لم يتخذ الاجراءات اللازمة مع علمه بخطورة البضائع .

ب- اذا تبين للناقل ان البضائع خطرة دون ان يكون الشاحن قد ثبت ذلك في وثيقة النقل وصرح له بذلك فعليه ان يقوم بدفع الخطر او تفريغ البضائع من سيارة الشحن وفقاً للتشريعات النافذة ، وفي هذه الحالة يكون الشاحن مسؤولاً عن جميع المصاريف والخسائر والاضرار التي يتحملها الناقل نتيجة ذلك .

المادة ٢١-أ- لا يكون الناقل مسؤولاً عما يلحق بالبضائع بحكم طبيعتها من نقص في الوزن او الحجم اثناء النقل ، على ان لا يزيد النقص المسموح به عن النسبة المقررة بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ب- اذا شملت وثيقة النقل بضائع مختلفة مقسمة الى مجموعات او طرود وكان وزن كل منها مبيناً في الوثيقة فيحدد النقص المسموح به على اساس وزن كل مجموعة او طرد .

ج- مع مراعاة احكام الفقرة (هـ) من المادة (١٥) من هذا القانون ، لا يتحمل الناقل النقص الذي يظهر في البضائع المنقولة في حاوية او ما شابهها ، المجهزة من قبل الشاحن والمختومة بختمه اذا سلمها الناقل الى المرسل اليه بختمها السليم .

المادة ٢٢-أ- مع مراعاة احكام المادة (٢١) من هذا القانون ، يضمن الناقل سلامة البضائع اثناء تنفيذه عقد النقل ويكون مسؤولاً عن الاضرار التي تصيب البضائع بسببه او نتيجة لاهماله او قصيره او أي من تابعيه ويعتبر باطلا كل شرط يقضي باعفاء او تحديد مسؤولية الناقل او أي من تابعيه عن الاضرار التي قد تصيب البضائع .

ب- لا يجوز للناقل ان ينفي مسؤوليته عن هلاك البضائع او تلفها او عيب فيها او ضياعها او التأخير في تسليمها الا بالاثبات القوة القاهرة او العيب الذاتي في البضائع او خطأ الشاحن او المرسل اليه واي من تابعيهم .

المادة ٢٣-١٥١ هلك البضائع او تلفت ، بصورة جزئية او كلية ، دون ان تكون قيمتها مبينة في وثيقة النقل يتم تقدير التعويض على اساس قيمتها الحقيقية في مكان الوصول وزمانه .

المادة ٢٤-أ- لا يجوز الجمع بين التعويض عن الهلاك الكلي للبضائع والتعويض عن التأخير .

ب- دون الاخلال بحق طالب التعويض عن الهلاك الجزئي للبضائع ، للمتضرر في حال تأخر وصول هذه البضائع المطالبة بالتعويض عن التأخير عن الجزء الذي لم يهلك منها على ان لا يتجاوز مقدار التعويض عن التأخير ما يستحق في حالة هلاك البضائع بصورة كلية .

المادة ٢٥-١٥١ ثبتت مسؤولية الناقل عن تلف البضائع او تأخر وصولها واصبحت غير صالحة للغرض المرجو منها فان لطالب التعويض التخلي للناقل عن تلك البضاعة مقابل تعويض يقدر على اساس هلاك البضاعة بصورة كلية .

المادة ٢٦-أ-١٥١ وجدت البضائع التي تم دفع التعويض عنها بسبب ضياعها خلال ستة اشهر من تاريخ دفع التعويض فعلى الناقل اخطار من دفع له التعويض

الأصل

بذلك فوراً واعلامه بحالة البضاعة ودعوته للحضور لمعاينتها في المكان الذي وجدت فيه او في مكان مباشرة النقل او في مكان الوصول .

ب- اذا طلب من دفع له التعويض عن البضائع استردادها وجب ان يرد التعويض الذي قبضه بعد خصم نفقات المطالبة ومقدار الضرر الذي حدث بسبب التأخير في تسليم البضائع .

ج- اذا لم يصدر من دفع له التعويض تعليماته خلال خمسة ايام من تاريخ تسلمه الاخطار او اصدر تعليماته ولم يحضر للمعينة في الموعد الذي حدده الناقل او حضر ورفض تسلم البضائع فيفقد حقه فيها .

المادة ٢٧- يجوز للناقل ان يحل محل من دفع له التعويض بما دفعه في مواجهة من تسبب بتلف البضائع او فقدها او تأخر وصولها .

المادة ٢٨- يحق للشاحن او المرسل اليه اقامة الدعوى على الناقل للمطالبة بالتعويض عن أي اضرار لحقت بالبضائع بعد تسليمها للمرسل اليه اذا توافر أي من الشرطين التاليين :-

- أ- تحفظ الشاحن او المرسل اليه على وثيقة النقل عند تسلم البضائع .
- ب- قيام الشاحن او المرسل اليه بتوجيه اشعار خطي للناقل يعلمه فيه عن أي ضرر لحق بالبضائع خلال مدة لا تزيد على خمسة ايام من تاريخ تسليمها وتقديم طلب للمحكمة خلال هذه المدة لاجراء الكشف المستعجل عليها للتثبت من حالتها .

المادة ٢٩- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، للشاحن الرجوع مباشرة على الناقل بما اصابه من ضرر نجم عن الاخلال بالعقد المبرم مع وسيط الشحن .

المادة ٣٠- أ- للناقل الامتناع عن تسليم البضائع التي يقوم بنقلها لحين استيفاء اجرة النقل وغيرها من المبالغ المستحقة له بسبب نقلها ما دامت في حيازته وذلك في حال الاتفاق على ان يتم دفع الاجرة عند تسليمها الى المرسل اليه .

ب- يستحق الناقل اجرة النقل كاملة في أي من الحالتين التاليين :-

- ١- حالة الهلاك الجزئي للبضائع بسبب قوة القاهرة .
- ٢- حالة الهلاك الجزئي او الكلي بسبب عيب ذاتي في البضائع او بسبب الشاحن او المرسل اليه .

ج- اذا حالت القوة القاهرة دون مواصلة النقل فيستحق الناقل اجرة ما تم من النقل ويكون لمن دفع الاجرة مسبقاً الحق في المطالبة باسترداد ما دفعه زيادة على الاجرة المستحقة .

د- لا يستحق الناقل اجرة النقل اذا حالت القوة القاهرة دون البدء بعملية النقل .

المادة ٣١- أ- لا يجوز اصدار الرخصة للناقل او تجديدها ، الا بعد ابرازه عقد تأمين يضمن المسؤولية المدنية تجاه الغير والناشئة عن عقد النقل وفقاً لاحكام قانون مراقبة اعمال التأمين الساري المفعول والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

ب- لغايات الفقرة (أ) من هذه المادة ، لا تسمع الدعوى بالتعويض من الناقل او الغير بعد انقضاء سنة من تاريخ ثبوت مسؤولية الناقل عن الاضرار التي نجمت عنها المطالبة .

المادة ٣٢- يسقط بالتقادم حق اقامة الدعوى على الناقل بسبب أي ضرر يلحق بالبضائع بعد مرور سنة على تاريخ تسليم البضائع او من التاريخ الواجب تسليمها فيه .

الأصل

احكام عامة

المادة ٣٣- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، يعتبر باطلا كل شرط او اتفاق ينزع اختصاص المحاكم الاردنية من النظر في أي خلاف ناشئ عن عقد النقل الا اذا تم الاتفاق على احوالة النزاع الى التحكيم وفق احكام قانون التحكيم الساري المفعول .

المادة ٣٤- يعاقب كل من يزاول اعمال نقل البضائع على الطرق في المملكة او خدمات وسطاء الشحن فيها دون ترخيص بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) دينار ، وتضاعف الغرامة في حالة التكرار .

المادة ٣٥- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

- الاحكام المتعلقة بتنظيم اعمال وسطاء الشحن وحقوقهم ومسؤولياتهم والالتزامات المترتبة عليهم .
- شروط واجراءات ورسوم ترخيص الناقلين ووسطاء الشحن والضمانات المالية الواجب تقديمها لهذه الغاية .
- الاحكام والشروط المتعلقة بسيارات الشحن غير الاردنية التي يسمح لها بالنقل الدولي او النقل بالعبور (الترانزيت) والرسوم وبدل الخدمات المترتبة على ذلك .

المادة ٣٦- تبقى الانظمة الصادرة بمقتضى أي تشريع آخر سارية المفعول الى ان يتم الناقؤها او استبدال غيرها بها وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٣٧- لا يعمل بأي نص ورد في أي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٣٨- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٢/٦/١٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي أبو الراغب

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
مصطفى القيسي

وزير
التنمية الإدارية
الدكتور محمد الذنيبات

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
الدكتور فواز حاتم الرعي

وزير المياه والري
وزير الزراعة بالوكالة
الدكتور حازم الناصر

وزير الصناعة والتجارة ووزير التنمية
الاقتصادية ووزير التخطيط بالوكالة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير
الدخيلة
قبطان المجالي

وزير العدل
وزير دولة للشؤون القانونية
فارس النابلسي

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبدالرزاق طيشات

وزير
السباحة والآثار
الدكتور طالب الرفاعي

وزير الأوقاف والشؤون
والمقننات الإسلامية
الدكتور أحمد هليل

وزير
الصحة
الدكتور فالح الناصر

وزير التعليم العالي
والبحث العلمي
الدكتور وليد المعاني

وزير
الثقافة
حيدر محمود

وزير الاقتصاد الوطني
وزير دولة
الدكتور محمد الحلاق

وزير دولة للشؤون السياسية
وزير الإعلام
الدكتور محمد عفان العدوان

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير
الاشغال العامة والاسكان بالوكالة
المهندس "محمد علي" البطينة

وزير النقل ووزير العمل
وزير المالية بالوكالة
نادر الذهبي

وزير دولة للشؤون الخارجية
وزير الخارجية بالوكالة
شاهر باك

وزير
الثقافة
حيدر محمود

مكتبة
الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ————— ور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موزعه التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢

قانون السلطة البحرية الأردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون السلطة البحرية الأردنية لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

التعريف

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة النقل .
الوزير	:	وزير النقل .
السلطة	:	السلطة البحرية الأردنية المنشأة بمقتضى احكام هذا القانون .
المجلس	:	مجلس ادارة السلطة .
الرئيس	:	رئيس المجلس .
المدير العام	:	مدير عام السلطة .
القطاع	:	قطاع النقل البحري .

السلطة

المادة ٣- أ- تنشأ في المملكة سلطة تسمى (السلطة البحرية الأردنية) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق اهدافها والقيام بجميع التصرفات القانونية ولها حق التقاضي وان تيب عنها في الاجراءات القضائية المحامي العام المدني او أي محام توكله لهذه الغاية .

ب- ترتبط السلطة بالوزير .

ج- يكون المركز الرئيسي للسلطة في مدينة العقبة ولها انشاء فروع وفتح مكاتب داخل المملكة او خارجها .

المادة ٤- تهدف السلطة الى تحقيق مايلي :-

- تنظيم القطاع ومراقبته وتطويره بكل ما يشتمل عليه من وسائل نقل ومعدات ثابتة ومتحركة وعاملين وخدمات مرافقة وملازمة وتوجيهه وفق خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية وذلك مع مراعاة احكام قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به .
- تعزيز دور القطاع الخاص ومساهمته في تنمية القطاع وتطويره .
- تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار في القطاع .
- المساهمة في حماية البيئة البحرية ورفع مستوى السلامة البحرية .

المادة ٥- تتولى السلطة في سبيل تحقيق اهدافها المهام التالية :-

- منح رخص ممارسة العمل في جميع أنشطة القطاع بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة وذلك مع مراعاة احكام قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به .
- تسجيل السفن تحت العلم الاردني .
- اصدار الشهادات القانونية للسفن الاردنية .
- اصدار الوثائق الرسمية للعاملين في القطاع بما في ذلك شهادات الاهلية .

مكتبة
الأصل

- هـ - القيام بأعمال الرقابة والتفتيش البحري على السفن والمعدات البحرية داخل ميناء العقبة وضمن المياه الإقليمية الأردنية وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة .
- و- مراقبة أعمال الارشاد والقطر البحري والملاحة الساحلية ضمن المياه الإقليمية الأردنية .
- ز- متابعة أعمال البحث والانقاذ البحري ضمن المياه الإقليمية الأردنية وخارجها .
- ح- التحقيق في الحوادث البحرية ضمن المياه الإقليمية الأردنية وعلى السفن الأردنية أينما وجدت .
- ط- التوصية للوزارة بالاتفاقيات البحرية الثنائية والإقليمية والدولية ومتابعة تنفيذها .
- ي- تمثيل المملكة في الهيئات والمنظمات والمجالس والاتحادات واللجان البحرية الإقليمية والدولية ومتابعة فعاليتها .
- ك- التعاون والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بعمل السلطة .
- ل- اعداد الدراسات وجمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالقطاع وتبويبها وتحليلها واصدار النشرات والتقارير الدورية عن نشاط القطاع .
- م- ممارسة صلاحيات دائرة ميناء العقبة المنصوص عليها في قانون التجارة البحرية الساري المفعول .
- ن- أي صلاحيات منوطة بجهات رسمية أخرى يخولها مجلس الوزراء للسلطة .

المادة ٦- تتألف السلطة مما يلي :-

- أ- المجلس .
- ب- المدير العام .
- ج- الجهاز التنفيذي .

المجلس

المادة ٧-أ- يشكل المجلس برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

- ١- المدير العام نائبا للرئيس .
- ٢- مدير عام مؤسسة الموانئ .
- ٣- قائد القوات البحرية الملكية .
- ٤- ثلاثة اشخاص من الجنسية الأردنية من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال النقل البحري ، اثنان منهم من القطاع الخاص يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد ، ويجوز بالطريقة ذاتها اجراء تغيير على عضوية أي منهم بتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته .
- ب- يمارس نائب الرئيس صلاحيات الرئيس عند غيابه أو أي صلاحية أخرى يفوضها له على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً .
- ج- تحدد مكافآت اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٨-أ- لا يجوز ان يكون لاعضاء المجلس او لازواجهم او لافروعهم

- منفعة مباشرة او غير مباشرة في أي استثمار في القطاع طيلة مدة عضويته .
- ب- استثناء من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة اذا استدعت مصلحة السلطة تعيين عضو في المجلس له منفعة شخصية مباشرة او غير مباشرة فعليه قبل تعيينه التصريح بذلك في اول جلسة يعقدها المجلس لتحديد هذه المنفعة وحصرها وتقديم تعهد بعدم استغلال عضويته لتحقيق أي كسب جديد له يتجاوز حدود هذه المنفعة وذلك تحت طائلة مسؤوليته القانونية عن أي مخالفة لذلك او انتهاء عضويته .

ج- اذا خالف عضو المجلس احكام هذه المادة فيلاحق بجريمة استثمار الوظيفة او اساءة الائتمان ويكون ملزماً برد جميع المبالغ التي حصل عليها

١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩
٢٠٠٠
٢٠٠١
٢٠٠٢
٢٠٠٣
٢٠٠٤
٢٠٠٥
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
٢٠١١
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٤
٢٠١٥
٢٠١٦
٢٠١٧
٢٠١٨
٢٠١٩
٢٠٢٠
٢٠٢١
٢٠٢٢
٢٠٢٣
٢٠٢٤
٢٠٢٥
٢٠٢٦
٢٠٢٧
٢٠٢٨
٢٠٢٩
٢٠٣٠

من جراء تلك المخالفة بالاضافة الى التعويض الذي يستحق لاي جهة لحق بها ضرر من ذلك .

المادة ٩- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- تنفيذ السياسة العامة للوزارة المتعلقة بالقطاع وفقا لخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية واقرار الخطط والبرامج والمشاريع اللازمة لها .
- ب- استثمار اموال السلطة في الأوجه وبالطريقة التي يوافق عليها مجلس الوزراء .
- ج- عقد القروض اللازمة لاعمال السلطة بموافقة من مجلس الوزراء .
- د- ابرام العقود والاتفاقيات مع الغير وتفويض من ينوب عن السلطة بتوقيعها .
- هـ- اقرار الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي في السلطة وجدول تشكيلات الوظائف ووصفها الوظيفي .
- و- تحديد أعضاء المجلس المفوضين بالتوقيع نيابة عنه في الشؤون التي يحددها لهذه الغاية .
- ز- اعتماد بنك او أكثر من البنوك العاملة في المملكة او خارجها لايداع اموال السلطة .
- ح- اقرار مشروع الموازنة العامة السنوية والميزانية العمومية والحسابات الختامية للسلطة والتقارير السنوي عن اعمالها وانشطتها ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها .
- ط- تعيين مدقق حسابات قانوني للسلطة وتحديد اتعابه .
- ي- اعداد مشروعات الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ورفعها الى مجلس الوزراء .
- ك- وضع التعليمات المتعلقة بعمل السلطة واجراءاتها .
- ل- تشكيل اللجان اللازمة لمساعدة المجلس على قيامه بمهامه .
- م- أي مهام أخرى يرى الرئيس عرضها عليه .

المادة ١٠-أ- يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه مرة واحدة كل شهرين او كلما دعت الحاجة ويكون اجتماعه قانونيا بحضور ما لا يقل عن ثلثي اعضائه على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه ، ويتخذ قراراته باكثرية اصوات اعضائه على الاقل ، وعلى العضو المخالف تثبيت مخالفته خطيا في محضر الاجتماع .

ب- على الرئيس دعوة المجلس للاجتماع بناء على طلب خطي من ثلاثة من اعضائه على الاقل وخلال مدة لا تتجاوز سبعة ايام من تاريخ تسلمه الطلب .

ج- للمجلس ان يقرر دعوة أي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعاته للاستئناس برأيه في الموضوعات المطروحة عليه دون ان يكون له حق التصويت .

د- يعين المدير العام احد موظفي السلطة امين سر للمجلس يتولى اعداد جداول اجتماعاته وتدوين وقائعها ومحاضرها وحفظ السجلات والملفات الخاصة به ومتابعة تنفيذ قراراته .

المادة ١١-أ- تنتهي العضوية في المجلس في أي من الحالات التالية :-

- ١- الاستقالة .
- ٢- التغيب عن حضور جلستين متتاليتين او اربع جلسات غير متتالية خلال السنة الواحدة دون عذر يقبله المجلس .
- ٣- فقدان احد شروط العضوية .
- ب- اذا شغرت لاي سبب من الاسباب الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة عضوية أي من أعضاء المجلس المعينين وفقا لاحكام البند (٤) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون فيتم تعيين عضو جديد بدلا منه لاكمال مدة العضوية الشاغرة .

مكتبة من الأصل

المدير العام والجهاز التنفيذي

المادة ١٢- يعين المدير العام من ذوي الكفاءة والخبرة ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتنهى خدماته بالطريقة ذاتها .

المادة ١٣- يكون المدير العام رئيسا للجهاز التنفيذي للسلطة ومسؤولا عن حسن سير أعمالها الادارية والمالية والفنية ويمثلها لدى الغير ، ويتولى المهام والواجبات التالية :-

- أ- تطبيق السياسة العامة للسلطة وبرامجها وتنفيذ التعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس .
- ب- اعداد البرامج والخطط والمشاريع المتعلقة بتطوير القطاع وعرضها على المجلس لدراستها واقرارها .
- ج- ادارة الجهاز التنفيذي للسلطة والاشراف على اعمال الموظفين والمستخدمين .
- د- اقتراح الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للسلطة بما في ذلك انواع الوظائف ووصفها الوظيفي وتوفير الامكانات البشرية والفنية اللازمة لقيام السلطة بواجباتها .
- هـ- تنسيق العمل بين السلطة والجهات الاخرى ذات العلاقة .
- و- اعداد مشروع الموازنة العامة السنوية والميزانية العمومية والحسابات الختامية للسلطة والتقارير السنوي عن اعمالها وانشطتها وعرضها على المجلس .
- ز- ممارسة صلاحيات المدير المنصوص عليها في قانون التجارة البحرية الساري المفعول .
- ح- القيام بأي اعمال او مهام يكلفه المجلس بها لها علاقة بعمل السلطة .

المادة ١٤- للمدير العام تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه لاي من موظفي السلطة المختصين على ان يكون التفويض خطيا ومحددا وفقا لمتطلبات العمل .

الامور المالية

المادة ١٥- يكون للسلطة موازنتها المستقلة ، وتبدأ السنة المالية للسلطة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها، اما السنة المالية الاولى للسلطة فتبدأ من تاريخ مباشرتها لعملها وتنتهي في نهاية السنة ذاتها .

- المادة ١٦- تتكون الموارء المالية للسلطة مما يلي :-
- أ- أي دعم تقدمه الحكومة للسلطة في الموازنة العامة .
 - ب- الرسوم والضرائب والعوائد التي تتأى للسلطة وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والتشريعات النافذة ذات العلاقة .
 - ج- الاجور وبدل الخدمات التي تقدمها السلطة للغير .
 - د- الغرامات المتأتية من تطبيق العقوبات الواردة في التشريعات النافذة والمتعلقة بمهام السلطة المحددة في هذا القانون .
 - هـ- ريع استثمار اموال السلطة .
 - و- المساعدات والتبرعات والهبات والقروض واي موارد اخرى يقبلها المجلس شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردني .

المادة ١٧- أ- تعتمد السلطة في تنظيم حساباتها معايير المحاسبة الدولية المعتمدة ويتم تدقيق حساباتها من قبل مدقق حسابات قانوني .

ب- تحتفظ السلطة باحتياطيات مالية تصل في حدها الاعلى الى مثلي اجمالي نفقاتها السنوية كما هي واردة في موازنة السنة السابقة لتغطية

مكزا من الأصل

كلفة المشاريع غير المدرجة في موازنتها ويحول الفائض عن ذلك الى الخزينة العامة .

المادة ١٨-أ- تعتبر اموال السلطة اموالا عامة يتم تحصيلها وفقا لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

ب- تتمتع السلطة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة .

ج- يتولى ديوان المحاسبة مراقبة حسابات السلطة وتدقيقها .

احكام عامة

المادة ١٩-أ- تؤول ، بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ، الى السلطة ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة والموجودات بما فيها الاراضي والعقارات والابنية والمنشآت والاجهزة والمعدات والآليات والوثائق العائدة الى مؤسسة الموانئ والضرورية لعمل السلطة لغايات تنفيذ واجباتها والقيام بمسؤولياتها .

ب- ينقل الموظفون والمستخدمون العاملون لدى وزارة النقل ومؤسسة الموانئ الذين تحتاج اليهم السلطة بكامل حقوقهم وامتيازاتهم والالتزامات المترتبة عليهم وتعتبر خدماتهم السابقة لدى أي من هاتين الجهتين جزءا من خدماتهم لدى السلطة .

المادة ٢٠-أ- تستوفي السلطة الاجور والرسوم والعوائد مقابل الخدمات التي تقدمها وتحدد مقاديرها بمقتضى انظمة خاصة تصدر لهذه الغاية .

ب- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

ج- تبقى الانظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون وزارة النقل رقم (٤٢) لسنة ١٩٧١ وقانون مؤسسة الموانئ رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٥ والمتعلقة بمهام وواجبات السلطة المحددة في هذا القانون سارية المفعول الى ان تعدل

او يستبدل غيرها بها وفقا لاحكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ العمل به وتحل السلطة ومديرها العام محل مؤسسة الموانئ ومديرها العام حيثما ورد النص عليهما في أي من تلك الانظمة والتعليمات .

المادة ٢١- لا يعمل باحكام أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٢/٦/١٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة للشؤون
رئاسة الوزراء
مصطفى القيسي

وزير
التمهيد الإدارية
الدكتور محمد الذنيبات
وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير المياه والري
وزير الزراعة بالوكالة
الدكتور حازم الناصر

وزير الصناعة والتجارة ووزير التنمية
الاجتماعية ووزير التخطيط بالوكالة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير
الدخالية
لفطان المجالي

وزير العدل
وزير دولة للشؤون القانونية
فارس التالبي

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبدالرزاق طيبشات

وزير
السياحة والآثار
الدكتور طالب الرفاعي

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير
الصحة
الدكتور فالح الناصر

وزير التعليم العالي
والبحث العلمي
الدكتور وائد المعاني

وزير
الثقافة
حيدر محمود

وزير الاقتصاد الوطني
وزير دولة
الدكتور محمد الحلايقة

وزير دولة للشؤون السياسية
وزير الاعلام
الدكتور محمد عفاش العدوان

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير
الاشغال العامة والسكان بالوكالة
المهندس "محمد علي" البطاينة

وزير النقل ووزير العمل
وزير المالية بالوكالة
نادر الذهبي

وزير دولة للشؤون الخارجية
وزير الخارجية بالوكالة
شاهر باك

وزير
الثقافة
حيدر محمود

وزارة من الأصل

نحن حمزة بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢

قانون الاعلام الأردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الاعلام الأردنية لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعني عبارة (العلم الاردني) حيثما وردت في هذا القانون (الراية الأردنية)
وفقا للشكل والمقاييس المحددة في المادة (٤) من الدستور .

المادة ٣- يحدد شكل ومقاييس ومواصفات العلم الخاص بكل من جلالة الملك وسمو
ولي العهد بأرادة ملكية سامية .

المادة ٤- تحدد الاحكام والشروط المتعلقة بالامور المبينة ادناه والخاصة بالعلم
الاردني بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية بما في ذلك
ما يلي :-

أ- الاماكن والمباني التي يتوجب رفع العلم الاردني عليها او فيها والاوقات
والمناسبات التي يتم رفعه بها ومكانه بين الاعلام الأخرى ومكان السارية
الخاصة به وطولها .

ب- شروط صنع العلم الاردني .
ج- كيفية استبدال العلم الاردني باخر جديد وطريقة اطلاق القديم منه .
د- الترتيبات المتعلقة باستعمال العلم الاردني في مراسم الجنازات الخاصة .
المادة ٥- تحدد الاماكن والاوقات والمناسبات التي يرفع عليها او فيها علم جلالة الملك
وعلم سمو ولي العهد و الاجراءات و الترتيبات اللازمة لهذه الغاية بمقتضى
التعليمات الصادرة بموجب المادة (٤) من هذا القانون بناء على تنسيق
رئيس التشريعات الملكية .

المادة ٦- تحدد الامور المتعلقة باعلام كل من القوات المسلحة الأردنية والامن العام
والمخابرات العامة والدفاع المدني بمقتضى تعليمات تصدر عن كل
منها ، حسب مقتضى الحال ، على ان تتضمن ما يلي :-

أ- اشكال ومقاييس اعلام الوحدات والقطاعات والتشكيلات المختلفة .
ب- الاماكن والمباني والوحدات والمعسكرات التي ترفع عليها الاعلام
الخاصة بالوحدات والقطاعات والتشكيلات المختلفة بصورة دائمة او
مؤقتة وموقع هذه الاعلام بالنسبة للعلم الاردني مع مراعاة التعليمات
المتعلقة بالعلم الاردني .

ج- اصول تأدية التحية للعلم الاردني والاعلام الخاصة بالوحدات
والقطاعات والتشكيلات المختلفة عند رفعها او ائزالتها .

المادة ٧- مع مراعاة احكام الفقرة (١) من المادة (٤) من هذا القانون ، يجب رفع العلم
الاردني على ما يلي :-

أ- مراكز الحدود والجمارك والمطارات والموانئ البحرية بشكل دائم .
ب- سفن الملاحة والقطع البحرية الأردنية في اعالي البحار .
ج- سفن الملاحة الاجنبية عند دخولها الموانئ الأردنية .

مكتبة
الأصل

المادة ٨- يراعى عند رفع العلم الاردني ما يلي :-

- أ- ان لا يخالف الشكل والمقاييس والمواصفات والالوان المحددة له .
- ب- ان لا يعلو عليه أي علم في المكان الواحد .
- ج- ان يكون له مكان الشرف اذا تم رفعه مع أعلام دول اجنبية او أعلام مؤسسات خاصة .

المادة ٩- يتم رفع العلم الاردني على جميع مباني السفارات والقنصليات الاردنية وعلى منازل وسيارات السفراء او القائلين بالاعمال والقناصل الاردنيين وذلك مع مراعاة العرف الدولي وقواعد المجاملة بين الدول والتشريعات المحلية الخاصة بأي منها .

المادة ١٠- مع مراعاة الاتفاقيات الدولية والاعراف الدولية فيما يتعلق برفع أعلام الدول الاجنبية على المباني الخاصة بالسفارات والقنصليات والممثلات السياسية الاجنبية المعتمدة لهذه الدول في المملكة وعلى المباني الخاصة بالامم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية او الاقليمية ، لا يجوز رفع أعلام أي منها في المملكة على غير المباني الخاصة بها الا في الاعياد والمناسبات الرسمية على ان يكون العلم الاجنبي مصحوبا بالعلم الاردني ومتناسبا معه في المقاييس .

المادة ١١-أ- يحظر ما يلي :-

- ١- استعمال العلم الاردني علامة تجارية او بقصد الاعلان والدعاية التجارية .
- ٢- رفع العلم الاردني اذا كان باليا او ممزقا او اصبحت حالته لا تتلاءم مع مكانه .
- ٣- رفع أعلام المؤسسات الخاصة دون رفع العلم الاردني بجانبها وبحيث يعلو عليها .

ب- يعاقب كل من ارتكب أيًا من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بغرامة لا تقل عن (٢٠٠) مائتي دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) ألف دينار .

المادة ١٢- أ- على الرغم مما ورد في قانون العقوبات النافذ المفعول ، يعاقب كل من مزق أو حقر أو أقدم بأي وسيلة كانت أو بأي صورة من الصور ، قولاً أو فعلاً ، بقصد الاساءة الى أي من الأعلام المنصوص عليها في المواد (٢) و (٣) و (٦) من هذا القانون بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) ألف دينار ولا تزيد على (٣٠٠٠) ثلاثة الاف دينار .

ب- مع مراعاة احكام المادتين (١٠) و (١١) من هذا القانون ، يعاقب كل من رفع أو استعمل علما اجنبيا دون اذن رسمي مسبق من الحاكم الاداري بالحبس من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) ألفي دينار او بكليهما

المادة ١٣- يصدر مجلس الوزراء اللائحة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مكتبة الأصل

المادة ١٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٢/٧/١٠

حمزة بن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلاق	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الإعلام وزير السياحة والآثار بالوكالة الدكتور محمد عفاش العلوان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير التعمية الإدارية الدكتور محمد الذنبيات
وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الإصصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل
وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير العمل ووزير المالية ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الثقافة حيدر محمود		وزير الداخلية قحطان المجالي

نحن حمزة بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعته موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٢

قانون المنافسة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المنافسة لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تعريفات

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني

المخصصة لها اذناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-	
الوزارة :	وزارة الصناعة والتجارة .
الوزير :	وزير الصناعة والتجارة .
المديرية :	مديرية المنافسة في الوزارة .
المدير :	مدير المديرية .
المحكمة :	المحكمة المختصة بالنظر في قضايا المنافسة وفقا لاحكام هذا القانون .
المؤسسة :	الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يمارس نشاطا اقتصاديا او اي تجمع من هؤلاء الاشخاص .
السوق :	السلعة او الخدمة او مجموع السلع او الخدمات

مكتبة
الأصل

التي تكون على أساس سعرها وخاصيتها وأوجه استعمالها قابلة فيما بينها للاستعاضة عن أي منها بغيرها لتلبية حاجة معينة للمستهلك في منطقة جغرافية معينة تكون ظروف المنافسة فيها متجانسة .

الوضع المهيمن : الوضع الذي تكون فيه المؤسسة قادرة على التحكم والتأثير في نشاط السوق .

أهداف القانون ونطاق تطبيقه

المادة ٣- أ- يهدف هذا القانون إلى ترسيخ مبدأ قواعد السوق وحرية الأسعار وفق الضوابط المنظمة لحرية المنافسة الهادفة إلى ازدهار النشاط الاقتصادي في المملكة وحماية مصلحة المستهلك .

ب- تسري أحكام هذا القانون على جميع أنشطة الإنتاج والتجارة والخدمات في المملكة كما تنصرف أحكامه إلى أي الشطة اقتصادية تتم خارج المملكة وتترتب عليها آثار داخلها .

أسعار السلع والخدمات

المادة ٤- تتحدد أسعار السلع والخدمات وفقاً لقواعد السوق ومبادئ المنافسة الحرة باستثناء ما يلي :-

أ- أسعار المواد الأساسية التي يتم تحديدها وفقاً لأحكام قانون الصناعة والتجارة أو أي قانون آخر .

ب- الأسعار التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء وبمقتضى إجراءات مؤقتة لمواجهة ظروف استثنائية أو حالة طارئة أو كارثة طبيعية على أن يعاد النظر في هذه الإجراءات خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من بدء تطبيقها .

الممارسات المخلة بالمنافسة

المادة ٥- أ- يحظر، تحت طائلة المسؤولية، أي ممارسات وتحالفات أو اتفاقيات، صريحة أو ضمنية، تشكل اختلالاً بالمنافسة أو الحد منها أو منعها وبخاصة ما يكون موضوعها أو الهدف منها ما يلي :-

- ١- تحديد أسعار السلع أو بدل الخدمات أو شروط البيع وما في حكم ذلك .
- ٢- تحديد كميات إنتاج السلع أو أداء الخدمات .
- ٣- تقاسم الأسواق على أساس المناطق الجغرافية أو كميات المبيعات أو المشتريات أو العملاء أو على أي أساس آخر يؤثر سلباً على المنافسة .
- ٤- اتخاذ إجراءات لرقلة دخول مؤسسات إلى السوق أو لاقصائها منه .
- ٥- التواطؤ في العطاءات أو العروض في مناقصة أو مزيدة، ولا يعتبر من قبيل التواطؤ تقديم عروض مشتركة يعلن فيها أطرافها عن ذلك منذ البداية على أن لا تكون الغاية منها منع المنافسة بأي صورة كانت .

ب- لا تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على الاتفاقيات ضعيفة الأثر التي لا تتجاوز الحصة الإجمالية للمؤسسات التي تكون طرفاً فيها نسبة تحدد بتعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية وعلى ألا تزيد تلك النسبة على (١٠٪) وعلى أن لا تتضمن تلك الاتفاقيات أحكاماً بتحديد مستوى الأسعار وتقاسم الأسواق .

المادة ٦- يحظر على أي مؤسسة لها وضع مهيمن في السوق أو في جزء هام منه إساءة استغلال هذا الوضع للاختلال بالمنافسة أو الحد منها أو منعها بما في ذلك ما يلي :-

هكذا من الأصل

- أ- تحديد أو فرض أسعار أو شروط إعادة بيع السلع أو الخدمات .
- ب- التصرف أو السلوك المؤدي إلى عرقلة دخول مؤسسات أخرى إلى السوق أو إقصائها منه أو تعريضها لخسائر جسيمة بما في ذلك البيع بالخسارة .
- ج- التمييز بين العملاء في العقود المتشابهة بالنسبة لأسعار السلع وبدل الخدمات أو شروط بيعها وشرائها .
- د- إرغام عميل لها على الامتناع عن التعامل مع مؤسسة منافسة لها .
- هـ- السعي لاحتكار موارد معينة ضرورية لممارسة مؤسسة منافسة لنشاطها أو شراء سلعة أو خدمة معينة بالقدر الذي يؤدي إلى رفع سعرها في السوق أو منع انخفاضه .
- و- رفض التعامل ، دون مبرر موضوعي ، مع عميل معين بالشروط التجارية المعتادة .
- ز- تعليق بيع سلعة أو تقديم خدمة بشراء سلعة أو سلع أخرى أو بشراء كمية محددة أو بطلب تقديم خدمة أخرى .

المادة ٧-أ- لا تعتبر الممارسات الناجمة عن تطبيق قانون ساري المفعول والممارسات الداخلة ضمن الإجراءات المؤقتة التي يقرها مجلس الوزراء لمواجهة ظروف استثنائية أو حالة طارئة أو كارثة طبيعية إخلالا بالمنافسة بالمعنى المقصود في المادتين (٥) و (٦) من هذا القانون على أن يعاد النظر في هذه الإجراءات خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من بداية تطبيقها .

ب- لا تعتبر إخلالا بالمنافسة الممارسات والترتيبات التي يستثنىها الوزير من تطبيق أحكام المادتين (٥) و (٦) من هذا القانون ، بقرار معلل بناء على تنسيق من المدير ، إذا كانت تؤدي إلى نتائج إيجابية ذات نفع عام يتعدى تحقيقه بدون هذا الاستثناء بما في ذلك آثارها الإيجابية على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات أو نظم الإنتاج أو التوزيع أو تحقيق منافع معينة للمستهلك .

- ج- للوزير تطبيق الاستثناءات المشار إليها في الفقرة (ب) من هذه المادة على نوع من الممارسات أو الشروط التعاقدية أو على ممارسات أو ترتيبات أو شروط تعاقدية لمؤسسات معينة على أن تطلب تلك المؤسسات منحها هذا الاستثناء وفق نموذج يعتمد عليه الوزير لهذه الغاية .
- د- يمنح مقدم طلب الاستثناء المشار إليه في الفقرة (ج) من هذه المادة إشعارا باكتمال الملف وعلى الوزارة البت في الطلب خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوما من تاريخ الإشعار على أن ينشر قرار الاستثناء أو ملخص عنه في الجريدة الرسمية ويكون هذا القرار قابلا للطعن لدى محكمة العدل العليا .
- هـ- للوزير أن يحدد مدة لاستثناء هذه الممارسات أو أن يخضعها لمراجعة دورية وله سحب الاعفاء في حالة مخالفة المؤسسة المعنية لشروط منحه .

الممارسات المخلة بنزاهة المعاملات التجارية

- المادة ٨-أ- يحظر على كل منتج أو مستورد أو تاجر جملة أو مقدم خدمة ما يلي :-
- ١- أن يفرض ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، حدا أدنى لأسعار إعادة بيع سلعة أو خدمة .
- ٢- أن يفرض على طرف آخر أو يحصل منه على أسعار أو شروط بيع أو شراء خاصة غير مبررة بشكل يؤدي إلى إعطائه ميزة في المنافسة أو إلى إلحاق الضرر به .
- ب- ١- يحظر على أي مؤسسة إعادة بيع منتج على حالته بسعر أقل من سعر شرائه الحقيقي مضافا إليه الضرائب والرسوم المفروضة على المنتج ومصاريف النقل ، أن وجدت ، إذا كان الهدف من ذلك الإخلال بالمنافسة .
- ٢- لمقاصد هذه الفقرة يقصد بسعر الشراء الحقيقي السعر المثبت في الفاتورة بعد تنزيل الخصومات المنصوص عليها فيها ولا يشمل هذا

مكتبة
الأصل

الحظر المنتجات سريعة التلف والتزييلات المرخص بها لاي بيع يتم
لتصفية الاعمال او تجديد المخزون بأسعار اقل .

التركز الاقتصادي

المادة ٩-١- يعتبر تركزا اقتصاديا لمقاصد هذا القانون كل عمل ينشأ عنه نقل كلي او جزئي لملكية او حقوق الانتفاع من ممتلكات او حقوق او اسهم او حصص او التزامات مؤسسة الى مؤسسة اخرى من شأنه ان يمكن مؤسسة او مجموعة مؤسسات من السيطرة ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، على مؤسسة او مجموعة مؤسسات اخرى .

ب- يشترط لاتمام عمليات التركيز الاقتصادي ، التي من شأنها التأثير على مستوى المنافسة في السوق كتحقيق او تدعيم وضعيه مهيمن الحصول على موافقة الوزير اذا تجاوزت الحصة الاجمالية للمؤسسة او المؤسسات المعنية بعملية التركيز الاقتصادي (٤٠٪) من مجمل المعاملات في السوق .

ج- على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر ، يتوجب على الجهات المعنية بالترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي في أي قطاع ، قبل اصدار قرارها النهائي ، الاخذ برأي الوزير عن مدى تأثير هذه العمليات على مستوى المنافسة في ذلك القطاع .

د- على أي جهة او هيئة اعلام الوزارة بما يصل الى علمها من عمليات تركيز اقتصادي تخضع لاحكام الفقرة (ب) من هذه المادة .

المادة ١٠-١- على المؤسسات التي ترغب في اتمام أي من عمليات التركيز الاقتصادي المشار اليها في الفقرة (ب) من المادة (٩) من هذا القانون ان تقوم بتقديم طلب بذلك الى المديرية ، على الانموذج المعتمد من الوزارة ، خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ ابرام مشروع اتفاق او ابرام اتفاق على عملية تركيز اقتصادي مرفقا به ما يلي :-

- ١- عقد التأسيس والنظام الاساسي للمؤسسات المعنية .
 - ٢- مشروع عقد او اتفاقية التركيز .
 - ٣- بياناً بأهم السلع والخدمات التي تتعامل فيها المؤسسات المعنية بعملية التركيز الاقتصادي وحصصها منها .
 - ٤- تقريراً عن الابعاد الاقتصادية للعملية وبصورة خاصة آثارها الايجابية على السوق .
 - ٥- البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين لاي من المؤسسات المعنية بعملية التركيز الاقتصادي وفروع تلك المؤسسات .
 - ٦- بياناً بمساهمي المؤسسات المعنية او الشركاء في كل منها ونسبة مساهمة او حصة كل منهم .
 - ٧- قائمة باسماء اعضاء مجلس ادارتها او هيئة مديريها او مديريها .
 - ٨- كشفا بفروع كل مؤسسة .
- ب- للمؤسسات ان ترفق بالطلب بياناً بما تراه ضروريا من التزامات او اقتراحات للحد من الآثار السلبية المحتملة لعملية التركيز الاقتصادي على السوق .
- ج- مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من المادة (١١) من هذا القانون للمديرية ان تطلب خطيا ولمرة واحدة أي معلومات او مستندات اضافية عن اتفاق التركيز الاقتصادي واطرافه ، وعليها اصدار اشعار باستكمال المعلومات والمستندات عند تسلمها على ان لا ينتقص هذا الاشعار من حق المديرية في طلب معلومات اضافية او ممارسة الصلاحيات الرقابية .
- د- تعلن المديرية في صحيفتين يوميتين محليتين ، وعلى نفقة مقدم الطلب ، عن طلب التركيز الاقتصادي المقدم وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على ان يتضمن الاعلان ملخصا عن موضوع الطلب ودعوة لكل ذي مصلحة لبدء رأيه فيه خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان .

علاوة من الأصل

هـ- للوزير، بعد التشاور مع الجهات ذات العلاقة، اتخاذ أي إجراءات تحفظية لحين البت في الطلب المقدم بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١١-أ- للوزير بتنسيق من المدير أن يتخذ قراراً معللاً بشأن الطلبات المقدمة وفقاً لأحكام المادة (١٠) من هذا القانون وعلى النحو التالي :-

- ١- الموافقة على عملية التركيز الاقتصادي إذا كانت لا تؤثر سلباً على المنافسة أو كانت لها آثار اقتصادية إيجابية تفوق أي آثار سلبية على المنافسة، أو كانت تؤدي إلى تخفيض سعر الخدمات أو السلع وإيجاد فرص عمل أو تشجيع التصدير أو جذب الاستثمار أو دعم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة الدولية .
- ٢- الموافقة على عملية التركيز الاقتصادي شريطة تعهد المؤسسات المعنية بتنفيذ شروط يحددها الوزير لهذه الغاية .
- ٣- عدم الموافقة على عملية التركيز الاقتصادي وإصدار قرار بالغائها وإعادة الوضع إلى ما كان عليه .

ب- وفي جميع الحالات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة يجب أن يرفق بقرار الوزير بيان ملخص لعملية التركيز الاقتصادي وتأثيرها على المنافسة في السوق بما في ذلك الآثار الاقتصادية فيه والشروط والالتزامات المترتبة على المؤسسات، أن وجدت، ويتم نشر القرار أو ملخص عنه في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل .

ج- يصدر الوزير قراره بخصوص عملية التركيز الاقتصادي خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً تبدأ من تاريخ تقديم الطلب إذا كان مستكملاً لجميع الشروط المطلوبة أو من تاريخ الإشعار بوجوب استكمالها وإعلام صاحب الطلب بهذا القرار .

د- للوزير أن يلغي موافقته السابقة في أي من الحالتين التاليتين :-

- ١- إذا خالفت المؤسسات المعنية أيًا من الشروط والتعهدات التي صدرت الموافقة بموجبها .

٢- إذا تبين أن المعلومات الأساسية التي صدرت بموجبها الموافقة مضللة .

هـ- يتم تبليغ قرارات الوزير الصادرة بمقتضى أحكام هذه المادة إلى الجهات المعنية ولها الطعن في القرار لدى محكمة العدل العليا .

المادة ١٢-أ- تتولى المديرية، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- المساهمة في إعداد الخطة العامة للمنافسة والتشريعات الخاصة بها وأي دراسات تتعلق بها .
 - ٢- العمل على نشر ثقافة المنافسة وعلى حمايتها وتشجيعها .
 - ٣- تقصي المعلومات للكشف عن الممارسات المخلة بقواعد المنافسة وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .
 - ٤- إجراء التحقيقات في الممارسات التي تكتشفها أو بناء على ما تلقاه من شكاوى وأدعاءات أو تلك التي تكلفها بها المحاكم المختصة وأعداد تقارير عن نتائجها ورفع التنسيبات أو التقارير للوزير أو للمحكمة، حسب مقتضى الحال .
 - ٥- تلقي ومتابعة الطلبات المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي التي ورد النص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون وأعداد التقارير والتنسيبات ومشروعات القرارات بشأنها .
 - ٦- إصدار آراء توضيحية بالمسائل المتعلقة بعملها وذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المؤسسات .
 - ٧- الاستعانة بخبراء أو مستشارين من خارج الوزارة لإنجاز أي من الأعمال التي تدخل ضمن صلاحياتها .
 - ٨- التعاون مع الجهات المماثلة خارج المملكة لغايات تبادل المعلومات والبيانات وما يتعلق بتنفيذ قواعد المنافسة في حدود ما تسمح به المعاهدات الدولية شريطة المعاملة بالمثل .
- ب- يرفع الوزير إلى مجلس الوزراء تقريراً سنوياً عن وضع المنافسة .

الأصل

ج- لمقاصد ضمان حرية المنافسة بمقتضى احكام هذا القانون ، على الجهات الحكومية والهيئات التنظيمية القطاعية المنوط بها ممارسة رقابة على المنافسة بمقتضى التشريعات الخاصة بها الاخذ برأي الوزارة في حدود اختصاصها المنصوص عليه في هذا القانون .

المادة ١٣-أ- يعتبر موظف المديرية المفوض خطياً من الوزير أثناء قيامه بعمله من رجال الضابطة العدلية في حدود اختصاصه .

ب- يلزم موظفو المديرية واي شخص يطلع على اعمالها بالمحافظة على الاسرار المهنية .

المادة ١٤-أ- تشكل لجنة تسمى (لجنة شؤون المنافسة) برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

١- امين عام الوزارة

٢- مدير عام هيئة تنظيم قطاع التأمين .

٣- الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات .

٤- مدير عام هيئة تنظيم قطاع النقل .

٥- رئيس اتحاد الغرف التجارية .

٦- رئيس احدى غرف الصناعة يسميه الوزير .

٧- رئيس أي من جمعيات حماية المستهلك يسميه الوزير .

٨- ثلاثة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يسميهم الوزير .

ب- تكون مدة العضوية بالنسبة للأشخاص الذين يسميهم الوزير وفقاً للبنود (٦) و (٧) و (٨) من الفقرة (أ) من هذه المادة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة ويجوز تغيير أي عضو منهم بتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته .

ج- تتولى اللجنة المهام التالية :-

١- تقديم الرأي والمشورة بما يتعلق بالخطة العامة للمنافسة ووضعها في مختلف القطاعات .

٢- دراسة المسائل المتعلقة بأحكام هذا القانون التي يحيلها اليها الوزير بما في ذلك مشروعات القوانين والانظمة المتعلقة بالمنافسة أو تلك التي تمنح امتيازات جديدة أو حقوقاً استثنائية .

المادة ١٥-أ- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه مرة كل ستة اشهر على الاقل ، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور ما لا يقل عن ثلثي اعضائها على ان يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ، وتتخذ قراراتها بأكثرية اعضائها على الاقل .

ب- للوزير دعوة من يراه مناسباً للمشاركة في اجتماعات اللجنة دون ان يكون له الحق في التصويت على قراراتها .

ج- يكون المدير مقررراً للجنة يتولى اعداد جدول اعمالها وتدوين محاضر جلساتها وتلخيص توصياتها في التقرير السنوي .

المادة ١٦-أ- تنظر محكمة البداية المختصة في القضايا المتعلقة بما يلي :-

١- أي مخالفة لاحكام المواد (٥) و (٦) من هذا القانون والتي يقيمها أي من الجهات المشار اليها في الفقرة (أ) من المادة (١٧) من هذا القانون .

٢- أي مخالفة لاحكام المواد (٩) و (١٠) من هذا القانون .

٣- عدم التقيد بالقرارات الصادرة عن الوزير بموجب احكام المادة (١١) من هذا القانون .

ب- تختص محكمة بداية عمان بالنظر في القضايا المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ سريان احكام هذا القانون ، وبعد انتهاء هذه المدة تتولى أي محكمة بداية مختصة بالنظر في تلك القضايا .

ج- يشمل اختصاص المحكمة وفقاً لاحكام هذه المادة قضايا التعويض المترتبة على تلك المخالفات وتخضع باقي مخالفات احكام هذا القانون للقواعد العامة لاختصاص المحاكم .

محكمة البداية

د- يخصص للنظر في قضايا الممارسات المخلة بالمنافسة ضمن محكمة البداية المختصة قاض أو أكثر من ذوي الاختصاص ممن تلقوا تدريباً خاصاً على أن يتم تعيينهم بقرار من المجلس القضائي .
هـ- يمثل النيابة العامة في قضايا المنافسة التي تقع ضمن اختصاص محكمة البداية مدع عام متخصص .

المادة ١٧-أ- يتم تحريك القضايا المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة المنصوص عليها بالمادتين (٥) و (٦) من الجهات المبينة أدناه وعلى أن ترفق اللوائح بوسائل الأدلة الأولية :-

١- بقرار من الوزير بنسب من المدير أو بناء على طلب أي جهة رسمية أخرى .

٢- المؤسسات من القطاع الخاص .

٣- جمعيات حماية المستهلكين المخصصة .

٤- أي تجمع لخمسة مستهلكين متضررين على الأقل .

٥- غرف الصناعة والتجارة .

٦- الجمعيات المهنية والنقابة .

٧- الهيئات التنظيمية القطاعية .

ب- وفي جميع الأحوال تكون الوزارة طرفاً في كل قضايا المنافسة ولها أن تقدم أي دراسات أو ملاحظات للمحكمة وأن تطلب الاستمرار في نظر هذه القضايا حتى في الأحوال التي يسقط فيها أي من الجهات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الدعوى أو يتصلحوا عليها ولها أيضاً الطعن بالقرارات الصادرة في هذه القضايا .

ج- للمحكمة أن تكلف المديرية بإجراء التحقيقات اللازمة بخصوص اللوائح الواردة إليها من الأطراف المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على أن تقوم المديرية بموافاتها بتقرير بخصوصها خلال مدة محددة .

د- تعطى قضايا المنافسة صفة الاستعجال للمحكمة ، إذا رأت ذلك مناسباً ، أن تصدر القرارات والأوامر المؤقتة لوقف أي تصرف أو منعه .

المادة ١٨-أ- تصدر المحكمة نتيجة المحاكمة قراراً يتضمن بصورة خاصة ما يلي :-

١- بيان مدى مخالفة الممارسات المعروضة عليها لأحكام هذا القانون .

٢- الأمر بإزالة المخالفة ضمن مدة تحددها المحكمة أو فرض شروط

خاصة على المخالف في ممارسة نشاطه حسب مقتضى الحال .

٣- إيقاع العقوبة المقررة على المخالفين .

ب- وللمحكمة أن تأمر بنشر قرارها أو ملخص عنه على نفقة المخالف في

صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل .

ج- يجب أن يتضمن نص القرار سرداً للوقائع وتحليلاً للممارسات وتأثيرها

على سير آليات السوق وتوازنها وكذلك درجة خطورتها .

د- يتخذ الوزير الإجراءات اللازمة التي تكفل تنفيذ قرارات المحكمة

المتعلقة بالأوامر والشروط الخاصة لممارسة النشاط التي قد تفرضها

المحكمة وفقاً لأحكام البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

هـ- تكون القرارات الصادرة عن المحكمة في القضايا المتعلقة بالمنافسة

خاضعة للطعن لدى محكمة الاستئناف والتميز .

المادة ١٩-أ- يقوم موظف المديرية المفوض خطياً من المدير بإجراء التحقيقات اللازمة

لتنفيذ أحكام هذا القانون وله في سبيل ذلك القيام بما يلي :-

١- الدخول خلال ساعات العمل اليومية إلى المحلات التجارية

والمكاتب والمخازن لإجراء المعاينة أو التفتيش .

٢- الاطلاع على المستندات والسجلات والملفات والاحتفاظ بأي منها

مقابل إشعار بالتسليم أو الحصول على نسخ أو صور من هذه

المستندات ويشمل ذلك ملفات الحاسوب متضمنة ما تم الاحتفاظ به

في المحضر على أن تتم أعادتها عند الانتهاء من تدقيقها .

٣- إجراء التحقيق مع أي شخص يشتبه بمخالفته لأحكام هذا القانون

وتدوين إفادته في محضر يحرره لهذه الغاية .

محكمة من الأصل

ب- يتوجب على الموظفين القيام بالكشف عن هويتهم وإطلاع صاحب العلاقة على نسخة من التفويض الخطي .

ج- للمدير بمقتضى الصلاحيات المخولة اليه بموجب هذا القانون ان يطلب من أي شخص مطلع او يحتمل اطلاعه على معلومات تتعلق بمخالفة قيد التحقيق اما لسماع افادته او تقديم ما يطلب منه من بيانات او وثائق او مستندات لديه او في حيازته .

د- يتم توثيق نتائج التحقيقات في أي مخالفة لاحكام المادتين (٥) و (٦) من هذا القانون في تقارير مفصلة مرفق بها محاضر المعاينة والمعلومات ووسائل الاثبات على ان يشمل هذا التقرير تحليلا دقيقا لوضع المنافسة فيه وتأثيرها على توازن السوق .

هـ- في حال ثبوت المخالفة يقرر الوزير ، بناء على تنسيب المدير ، احالة المخالفة الى المحكمة ، اما في حال عدم ثبوتها فيقرر حفظ التحقيق بصورة مؤقتة او دائمة مع اعلام الاطراف ذات العلاقة .

المادة ٢٠- يعاقب كل من يخالف ايا من احكام المادتين (٥) و (٦) من هذا القانون :-
أ- بغرامة لا تقل عن (١٪) ولا تزيد على (٥٪) من اجمالي مبيعات السلع او اجمالي ايرادات الخدمات لمركب المخالفة وتحسب على النحو التالي :-

١- على اساس اجمالي مبيعات السلع او اجمالي ايرادات الخدمات في السوق حسبما هو مبين بالبيانات المالية للسنة المالية السابقة لارتكاب المخالفة .

٢- على اساس اجمالي مبيعاته المتعلقة بالمنتجات موضوع المخالفة اذا كان نشاط الجهة المخالفة يشتمل على منتجات عدة واقتصرت المخالفة على بعضها .

٣- على اساس تحدده المحكمة اذا كان نشاط الجهة المخالفة يشتمل على منتجات عدة واقتصرت المخالفة على بعضها وتعدر تحديد اجمالي المبيعات المتعلقة بالمنتجات موضوع المخالفة .

ب- بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) الف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسين الف دينار اذا كان رقم المبيعات او الايرادات غير محدد .

المادة ٢١- يعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) الف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسين الف دينار كل من يخالف احكام أي من المادتين (٩) و (١٠) من هذا القانون او لم يتقيد بأي قرار تم اتخاذه وفقا لاحكام المادة (١١) من هذا القانون .

المادة ٢٢- يعاقب بغرامة لا تقل عن (٢٠٠) مائتي دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) عشرين الف دينار كل من خالف احكام المادة (٨) من هذا القانون .

المادة ٢٣- يعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) الف دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار كل من قام بافشاء أي معلومات تقرر انها سرية يحصل عليها من أي مصدر الا بأمر من المحكمة .

المادة ٢٤- يعاقب بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار كل من منع موظفا مكلفا بأداء مهامه وفق الصلاحيات المخولة له بموجب المادة (١٩) من هذا القانون او اخفى او اللف مستندات او وثائق او سجلات او ملفات تفيد التحقيق .

المادة ٢٥- أ- يراعى في تحديد الغرامات المفروضة بموجب احكام هذا القانون حجم المنفعة التي حصلت عليها الجهة المخالفة ومقدار الضرر الواقع على الغير .

ب- للمحكمة ان تخفف عقوبة الغرامة على أي مخالف لاحكام المادتين (٥) و (٦) من هذا القانون اذا قدم الى المديرية معلومات تؤدي الى الكشف عن تلك المخالفات .

المادة ٢٦- لا يحول اصدار الحكم بالغرامة وفق احكام هذا القانون دون الحكم بالحبس وفقا لاحكام قانون العقوبات او أي قانون آخر .

الأمانة العامة

احكام ختامية

المادة ٢٧- على كل مؤسسة ان تقوم بتوفيق اوضاعها وفقا لاحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد على اربعة اشهر من تاريخ نفاذ احكامه بما في ذلك ازالة كل ممارسة او اتفاق او ترتيب قائم قبل تاريخ صدوره او طلب الاستثناء المشار اليه في المادة (٧) من هذا القانون وللوزير في الحالة الاخيرة ان يمنح مدة اضافية لتوفيق الاوضاع لا تتجاوز تسعين يوما .

المادة ٢٨- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .
٢٠٠٢/٧/١٠

حمزة بن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلاقة	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا
وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام وزير السياحة والآثار بالوكالة الدكتور محمد علوش العدوان	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاصلوات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاصلوات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري	وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري
وزير العمل ووزير المالية ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن	وزير العمل ووزير المالية ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن	وزير العمل ووزير المالية ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن
وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا
وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا
وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا
وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا
وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا
وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا

نحن حمزة بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٢

قانون حماية الانتاج الوطني

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حماية الانتاج الوطني لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-١- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الصناعة والتجارة .
الوزير :	وزير الصناعة والتجارة .
المنتج المشابه :	المنتج المحلي المماثل من جميع الوجوه للمنتج المستورد الى المملكة او الذي يشبهه الى حد كبير في خصائصه او استخداماته اذا انتفى التماثل .
المنتجون المحليون :	مجموع المنتجين المحليين للمنتج المشابه او الذين ينتجون مجتمعين قسما كبيرا من كامل الانتاج للمنتج المحلي المشابه .
الممارسات الصارة :	التزايد في الواردات من منتج معين مستورد

محكمة من الأصل

الى المملكة او استيراده باسعار اغراقية او مدعومة .

الجهة المختصة : الجهة المختصة في الوزارة التي تقوم وفقاً لاحكام هذا القانون بالتحقيق في الممارسات الضارة .

التدابير : أي اجراءات يجوز اتخاذها ، وفقاً لاحكام هذا القانون ، ضد الممارسات الضارة والمتمثلة في تدابير الحماية ورسوم مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية .

المنظمة : منظمة التجارة العالمية .

الدول الاعضاء : الدول الاعضاء في المنظمة .

ب- لمقاصد هذا القانون تعني كلمة الضرر :-

- ١- الضرر البالغ المتمثل بالاضعاف العام الكبير الواقع بالمنتجين المحليين في حال تزايد الواردات او الذي يحتمل وقوعه .
- ٢- الضرر المادي الواقع بالمنتجين المحليين او الذي يحتمل وقوعه في حالتي الاغراق او الدعم ، او الضرر المادي الذي يعيق اقامة صناعة محلية .

المادة ٣-١- تسري احكام هذا القانون على المنتجات الصناعية والزراعية المستوردة الى المملكة من الدول الاعضاء .

ب- ويجوز لمجلس الوزراء تطبيق أي من احكام هذا القانون على المنتجات المستوردة من غير الدول الاعضاء او فرض تعريف جمركية على المنتجات المستوردة من هذه الدول او اتخاذ أي اجراءات اخرى بشأنها يراها ضرورية لحماية الانتاج الوطني بما في ذلك فرض رسوم بالقدر اللازم لتحقيق هذه الغاية .

التدابير

المادة ٤-١- تكون التدابير التي تتخذ وفقاً لاحكام هذا القانون لمواجهة الممارسات الضارة على النحو التالي :-

١- تطبيق تدابير الحماية في مواجهة تزايد الاستيراد الى المملكة سواء كان هذا التزايد بصورة مطلقة مقارنة بسنوات سابقة او نسبياً مقارنة بالانتاج المحلي .

٢- فرض رسوم لمكافحة الاغراق اذا كان سعر تصدير المنتج المستورد الى المملكة اقل من قيمته العادية .

٣- فرض رسوم تعويضية اذا كان الدعم الممنوح للمنتج المستورد الى المملكة قابلاً لاتخاذ اجراء ضده .

ب- لا يجوز اتخاذ أي من التدابير المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة الا اذا ثبت ، وبناء على تحقيق تجريبه الجهة المختصة وفقاً لاحكام هذا القانون وجود ممارسات ضارة سببت ضرراً بالمنتجين المحليين نتيجة لذلك .

طلب اتخاذ التدابير

المادة ٥-١- للمنتجين المحليين ، او من يمثلهم ، ان يتقدموا بطلب اتخاذ التدابير خطياً الى الوزير لمواجهة الممارسات الضارة على ان يتضمن هذا الطلب المعلومات والادلة على وجود تلك الممارسات والضرر والعلاقة السببية بينهما .

ب- اذا كالت الممارسات الضارة تتعلق بمنتج زراعي ، يقدم طلب الحماية من المزارعين المنتجين المحليين له او من وزير الزراعة وفقاً لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة .

ج- تقوم الجهة المختصة بدراسة الطلب للتأكد من استيفائه للشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وترفع توصياتها الى الوزير ليتخذ قراراً باجراء التحقيق او رفض الطلب ، وعلى الوزير اصدار هذا القرار خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ

الأصل

استيفاء الطلب لتلك الشروط والمتطلبات وله ولاسباب مبررة تمديدتها لمدة مماثلة .

د- لا يجوز أن تعيق دراسة طلب اتخاذ التدابير بشأن منتج معين أو إجراءات التحقيق بخصوصه إجراءات التخليص الجمركي عليه .

المادة ٦-أ- يصدر الوزير ، بناء على توصية الجهة المختصة ، قراراً ببدء التحقيق إذا توافرت الشروط التالية :-

١- تأييد المنتجين المحليين للطلب المقدم لاتخاذ التدابير .
٢- وجود أدلة كافية على الممارسات الضارة والضرر والعلاقة السببية بينهما .

٣- أن حجم استيراد المنتج ، في حالتي الاغراق والدعم ، لا يقل عن الحد المعين بمقتضى الأنظمة الصادرة استناداً لأحكام هذا القانون .
ب- تعلن الجهة المختصة عن البدء بالتحقيق فور صدور قرار الوزير بإجرائه .

المادة ٧- يجوز للجهة المختصة استناداً لقرار من الوزير إجراء التحقيق ، دون تقديم طلب ، بشأن الممارسات الضارة إذا تبين لها توافر أدلة كافية على وجود الممارسات الضارة والضرر المترتب عليها .

التحقيق

المادة ٨-أ- تقوم الجهة المختصة بإجراء تحقيق بشأن الممارسات الضارة والضرر المترتب عليها ، وتعتمد لهذه الغاية مدة زمنية محددة للمدة الخاضعة للتحقيق ، بما في ذلك أي مدة سابقة لتاريخ الطلب ، ويتم جمع المعلومات عن وجود تلك الممارسات الضارة والضرر المترتب عليها خلال تلك المدة والتحقق من صحة المعلومات وتحليلها على أن يتم اعتماد هذه المدة وفقاً لاسس تحدد بمقتضى الأنظمة الصادرة لهذه الغاية .

ب- على الجهة المختصة إتاحة الفرصة للأطراف المعنية بالتحقيق والأطراف المشاركة فيه لتقديم أي أدلة أو معلومات بشأنه ويتم ، بناء على طلبها ، عقد جلسات لسماع أقوالها ومناقشتها في هذه الأدلة والمعلومات ، وعلى الجهة المختصة تمكين هذه الأطراف من الاطلاع على أي معلومات أو أدلة متعلقة بالتحقيق إذا كانت غير سرية .

المادة ٩-أ- تقوم الجهة المختصة بالتأكد من صحة ودقة المعلومات المقدمة لأثبات الممارسات الضارة والضرر والعلاقة السببية بينهما ولها طلب أي معلومات متعلقة بالتحقيق من الأطراف المعنية به والأطراف المشاركة فيه .
ب- للوزير أن يطلب من أي جهة ذات علاقة بما في ذلك دائرة الجمارك ودائرة الإحصاءات العامة وأي جهة عامة أو خاصة تزويده بأي معلومات تتعلق بموضوع التحقيق ، ويتوجب عليها تقديم هذه المعلومات على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر .

المادة ١٠-أ- للوزير بناء على تنسيب الجهة المختصة أن يتخذ قراراً بوقف التحقيق أو إنهائه في حالتي الاغراق والدعم في أي وقت دون فرض رسوم مكافحة الاغراق أو الرسوم التعويضية إذا وافق على تسديد قديمه مصدر المنتج المدعورر يتعهد فيه بمراجعة أسعاره أو وقف التصدير إلى المملكة بأسعار احرارية او مدعومة او اذا قدمت الدولة المانحة للدعم تعهداً بالغائه ، والوزير أن يقرر استكمال التحقيق على الرغم من قبوله لهذا التعهد .

المادة ١١-أ- يتخذ الوزير ، بناء على تنسيب الجهة المختصة ، قراراً بانتهاء التحقيق دون اتخاذ تدابير في أي من الحالات التالية :-
١- إذا كانت الأدلة المقدمة على وجود الممارسات الضارة أو الضرر المترتب عليها غير كافية .

الأصل

ب- يتم تحديد أنواع التدابير العاجلة ومدة ونطاق تطبيقها بمقتضى الانظمة الصادرة استنادا لاحكام هذا القانون .

ب- اما اذا صدر قرار بعدم اتخاذ تدابير نهائية فتعاد الكفالات التي تم تقديمها وترد الرسوم التي تم استيفاؤها .

ج- يتم تحديد الاحكام والشروط المتعلقة بتطبيق الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة بمقتضى الانظمة الصادرة وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ١٥- لمجلس الوزراء ، بناء على تنسيب مبرور من الوزير ، إيقاف تطبيق التدابير العاجلة المتخذة إذا تبين للمجلس أن هذا التطبيق قد ترتبت عليه آثار سلبية على منتجين محليين آخرين أو على المستهلكين أو على المصلحة العامة .

التدابير النهائية

المادة ١٦- بعد اتمام التحقيق ترفع الجهة المختصة الى الوزير توصية معللة مستندة الى ادلة موضوعية مرفقة بقرار شامل مبينا فيه النتائج التي تم التوصل اليها بشأن الممارسات الضارة والضرر والعلاقة السببية بينهما .

٢- إذا تم سحب الطلب ولم يتعارض هذا الاجراء مع متطلبات المصلحة العامة .

٣- إذا كانت توصية الجهة المختصة تؤكد عدم وجود ممارسات ضارة أو ضرر.

ب- يتخذ الوزير ، بناء على تنسيب الجهة المختصة ، قراراً بانتهاء التحقيق ، بشأن منتج لمصدر معين او لبلد معين في حالتي الاغراق والدعم ، دون اتخاذ أي تدابير اذا كان هامش الاغراق او مقدار الدعم او حجم الواردات في هاتين الحالتين من هذا المنتج يقل عن حد معين يتم تحديده بمقتضى الانظمة الصادرة استناداً لاحكام هذا القانون .

ج- اذا لم انهاء التحقيق وفقا لاحكام الفقرتين (أ) او (ب) من هذه المادة ، يتخذ الوزير القرارات اللازمة بشأن ما يلي :-

١- إنهاء التدابير العاجلة المتخذة وإصدار قرار برد أي رسوم تم دفعها أو كفالات تم تقديمها .

٢- إلغاء التعهدات التي تم قبولها وفقا لاحكام المادة (١٠) من هذا القانون .

المادة ١٢- إذا تقرر اجراء التحقيق فعلى الجهة المختصة استكمالها على النحو التالي :-

١- خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ بدء التحقيق إذا كان يتعلق بتزايد الواردات ويجوز بقرار من الوزير تمديدتها في حالات خاصة على أن لا يتجاوز كامل المدة ثمانية أشهر .

ب- خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ بدء التحقيق اذا كان يتعلق بالدعم او الاغراق ويجوز بقرار من الوزير تمديدها في حالات خاصة على ان لا تتجاوز كامل المدة ثمانية عشر شهرا .

مكتبة الأرض

المادة ١٧-١-١-١-١ كانت التوصية المرفوعة للوزير تؤكد وجود ممارسات ضارة وضرر مترتب عليها، يصدر الوزير قراره بفرض تدابير نهائية لمواجهةتها على أن يكون قراره مشتملاً على نوع هذه التدابير وحجمها ومدى تطبيقها، ويتم رفع هذا القرار خلال عشرة أيام على الأكثر لمجلس الوزراء للمصادقة عليه .

٢- لمجلس الوزراء المصادقة على القرار أو عدم المصادقة عليه دون إجراء أي تعديل خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ رفع القرار إليه سواء رفع إليه من الوزير أو من مجلس التعريف الجمركية، ويكون قرار مجلس الوزراء نهائياً وقابلاً للطعن لدى محكمة العدل العليا .

ب- إذا صادق مجلس الوزراء على قرار فرض التدابير النهائية فيبدأ تطبيقها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده لهذه الغاية .

المادة ١٨-١-١-١-١-١ يراعى في اتخاذ التدابير النهائية أن تكون بالقدر الكافي لتفادي الضرر أو إزالته وبما يمكن المنتجين المحليين من توفير أوضاعهم والتكيف مع المنتجات المستوردة وبما يضمن حماية مصالح المملكة على أن يتم تحديد أحكام هذه التدابير وشروطها والحد الأعلى لمدة تطبيقها وفقاً للأنظمة الصادرة استناداً لأحكام هذا القانون .

ب- لا يجوز أن يتجاوز مقدار ما يفرض من رسوم مكافحة الإغراق أو رسوم تعويضية هامش الإغراق المتمثل بالفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير أو مقدار الدعم الذي يتم تحديده نتيجة التحقيق، ويجوز أن تحدد هذه الرسوم بمقادير أقل من هامش الإغراق أو مقدار الدعم إذا كانت كافية لإزالة الضرر، على أن يتم رد أي رسم تم تحصيله إذا تجاوز هامش الإغراق أو مقدار الدعم الفعلي بعد سريان القرار النهائي بفرض رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية .

ج- لا يجوز أن يخضع المنتج المستورد ذاته لرسوم مكافحة الإغراق ورسوم تعويضية في الحالات التي تشكل إغراقاً ودعماً .

المادة ١٩- تطبيق تدابير الحماية على جميع الواردات من المنتج دون النظر لمصدرها، وتطبق رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية على جميع المنتجات المستوردة والمدخلة للوضع في الاستهلاك المحلي من المصادر التي ثبت أنها تقوم بالإغراق أو تتلقى الدعم .

المادة ٢٠-١-١-١-١-١ تم رفض اتخاذ تدابير بموجب أحكام هذا القانون فلا يجوز لمقدم الطلب أن يقدم طلباً آخر مستنداً إلى الوقائع والأسباب نفسها الواردة في طلبه الأول قبل مضي مائة وثمانين يوماً من تاريخ صدور قرار الوزير أو مجلس الوزراء بالرفض حسب مقتضى الحال .

تدابير الحماية

المادة ٢١-١-١-١-١-١ يقرر الوزير، بناء على توصية الجهة المختصة، اتخاذ ما يراه ضرورياً من تدابير الحماية التالية :-

- ١- تحديد الحصص الكمية التي يجوز استيرادها من المنتج المستورد .
- ٢- التوصية لمجلس التعريف الجمركية بالنظر في فرض تعريف جمركية على المنتج المستورد أو زيادة التعريف الجمركية المطبقة عليه أو إلغاء التعريف المطبقة أو تخفيضها على مادة مستوردة تدخل في إنتاج المنتج المشابه، وعلى مجلس التعريف رفع تنسيبه بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب .
- ٣- أي إجراءات تساعد المنتجين المحليين على التكيف مع المنتجات المستوردة شريطة عدم تعارضها مع اتفاقية تدابير الحماية الصادرة عن المنظمة .

ملاحظة

ب- تحدد الاسس والشروط اللازمة لاستثناء أي دولة نامية من الدول الاعضاء من تطبيق تدابير الحماية ضد المنتجات المستوردة منها بمقتضى انظمة تصدر لهذه الغاية على ان يتم الاستثناء في جميع الاحوال بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير .

احكام عامة

المادة ٢٢-١- لا يجوز افشاء المعلومات السرية التي تطلع عليها الوزارة او الجهة المختصة او أي شخص او جهة رسمية اخرى في سياق قيامها بمهامها لتطبيق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه . وتحدد معايير هذه السرية والاحكام المتعلقة بها بمقتضى الانظمة الصادرة وفقا لاحكام هذا القانون .

ب- يعاقب كل من يخالف احكام الفقرة (أ) من هذه المادة بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تتجاوز ثلاثة الاف دينار .

المادة ٢٣- يراعى في تطبيق هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه كل من اتفاقية تدابير الحماية واتفاقية مكافحة الاغراق واتفاقية الدعم والرسوم التعويضية والتطبيقات الدولية في هذا المجال والصادرة عن المنظمة .

المادة ٢٤- تلتزم الوزارة باجراء المشاورات مع الدول الاعضاء ذات المصلحة الجوهرية قبل اتخاذ أي تدابير بموجب احكام هذا القانون .

المادة ٢٥-١- ينظم في الوزارة وبإشراف موظف يسميه الوزير السجلات التالية :-

- ١- سجل الاغراق .
- ٢- سجل الدعم .
- ٣- سجل تدابير الحماية .

ب- تحدد البيانات التي تدون في السجلات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا المادة والوثائق التي تحفظ لدى الجهة المختصة وبديل الاطلاع على هذه السجلات بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٢٦- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك نظام تدابير الحماية ونظام مكافحة الاغراق والدعم وعلى ان تتضمن بصورة خاصة ما يلي :-

أ- الرسوم التي تستوفى من مقدم طلب الحماية من الممارسات الضارة .
ب- الاسس والاحكام المتعلقة بالتزايد في الواردات والضرر والعلاقة السببية والامور التي تستند اليها الجهة المختصة والمتعلقة بالاثبات ذلك .
ج- كيفية تطبيق التدابير والحد الاعلى لمدها وشروط تمديدتها ومراجعتها وانهاؤها وتخفيفها تدريجياً وتقييمها واعادة فرضها وسائر الاحكام المتعلقة بها .

د- الاعلانات العامة والاضطرابات والاشعارات المتعلقة بالقرارات الصادرة وفقا لاحكام هذا القانون والتبليغات للاطراف المعنية والدول الاعضاء وللمنظمة أو أي من اجهزتها .

هـ- الاسس والاحكام المتعلقة بوجود الاغراق لمنهج معين وكيفية حساب سعر تصديره وقيمه العادية وهامش الاغراق وتحديد وجود الضرر والعلاقة السببية والامور المتعلقة بالاثبات ذلك .

و- الاسس والاحكام المتعلقة بوجود الدعم وحسابه وتحديد وجود الضرر والعلاقة السببية والامور المتعلقة بالاثبات ذلك .

ز- اجراءات التحقيق والامور التي يتناولها وتحديد الاطراف المعنية به والاطراف المشاركة فيه .

ح- الاحكام الخاصة بالتعهدات المتعلقة بالاسعار ومدتها ومراجعتها وانقضائها .

مكتبة
الكتاب
من الرصد

ط- اسس تحديد الحصص الكمية من الواردات وكيفية توزيعها على الدول المصدرة في حال تزايد الواردات .

ي- الاسس المتعلقة بوجود علاقات ارتباط بين ذوي العلاقة ممن تنطبق عليهم احكام هذا القانون والاثار المترتبة على ذلك .

ك- المعلومات والادلة اللازمة توافرها في طلب اتخاذ التدابير والجهات التي يجوز لها تقديم الطلب كممثل للمنتجين المحليين .

ل- الاحكام المتعلقة بتأييد المنتجين المحليين لطلب اتخاذ التدابير .

م- الاثار التي تترتب على وجود منتجات منافسة مباشرة في حالة تزايد الواردات ، والاحكام المتعلقة بذلك .

ن- تحديد المدد اللازمة لاتخاذ القرارات الاولية المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٧- أ- يلغى قانون حماية الانتاج الوطني رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ على ان يستمر العمل بالانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الى ان تلغى او يستبدل غيرها بها .

ب- لا يعمل باحكام اي تشريع اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٨- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٢/٧/١٠

هزة بن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية فارس الشالبي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلايقة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبشات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الإعلام وزير السياحة والآثار بالوكالة الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الذنوبيات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير الأوقاف والشؤون والمفلسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري
وزير المياه الري الدكتور حازم الناصر	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل ووزير المالية ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس مزاحم المحسن	وزير الثقافة حيدر محمود
وزير الداخلية القطان المجالي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني	

مكتبة
الزنا من الرقعة

نحن حمزة بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٢

نظام التنظيم الإداري لمجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي
صادر بموجب المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الإداري لمجلس اعتماد مؤسسات التعليم
العالي لسنة ٢٠٠٢) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- المجلس : مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي .
- الرئيس : رئيس المجلس .
- المدير العام : مدير عام المجلس .
- المديرية : أي مديرية في المجلس .
- المدير : مدير المديرية .

المادة ٣- يتكون الهيكل التنظيمي للمجلس على النحو التالي :-

- أ- المدير العام .
- ب- المديرية التالية :-
- ١- مديرية الاعتماد .
- ٢- مديرية المتابعة وضبط الجودة .

المادة ٤-أ- يرتبط المدير العام بالرئيس ويكون مسؤولاً أمامه عن حسن سير العمل في
المجلس وعن قيامه بالمهام والواجبات المنوطة به .

ب- يرتبط بالمدير العام كل من مديري المديرية ويكون كل منهم مسؤولاً
أمامه عن قيامه بالمهام والواجبات المنوطة به وعن حسن سير العمل في
المديرية أو الأقسام المرتبطة بها .

المادة ٥- للمدير العام أحداث أي قسم أو شعبة في المديرية أو دمج الأقسام أو الشعب
في غيرها أو إلغاء أي منها .

المادة ٦- يصدر الرئيس بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام
هذا النظام بما في ذلك ما يلي :-

- أ- تحديد مهام المديرية ومسؤولياتها .

مكتبة
الأصل

- ب- تحديد المهام والواجبات المنوطة بمديري المديريات في المجلس .
ج- تحديد العلاقة واساليب الاتصال بين المديريات في المجلس .

٢٠٠٢/٧/١٠

حمزة بن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة الدكتور محمد الحلايقة	وزير العدل ووزير دولة للشؤون القانونية فارس التابلسي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الإعلام ووزير السياحة والآثار بالوكالة الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الذنبيات
وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير العمل ووزير المالية ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل
وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الثقافة حيدر محمود		وزير الداخلية فلسطين المجالي

نحن حمزة بن الحسين نائب جلالته الملك المعظم
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢

نظام معدل لنظام العلاوات لموظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام العلاوات لموظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع النظام رقم (٣) لسنة ١٩٩٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ من تعديلات نظاما واحدا ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٩) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٩-

يستحق الموظف العلاوة الشخصية الشهرية التالية :-

- أ- الموظف في كل من الدرجة الخاصة والاولى والثانية ٨١ ديناراً
ب- الموظف في كل من الدرجتين الثالثة والرابعة ٧٧ ديناراً
ج- الموظف في كل من الدرجتين الخامسة والسادسة ٧٢ ديناراً
والموظف غير المصنف
د- الموظف بعقد الذي يتجاوز اجمالي راتبه وعلاواته ٧٨ ديناراً (٢٥٠)

مكتبة
من
الأمم

هـ- الموظف بعقد الذي يبلغ راتبه وعلاواته (٢٥٠) ديناراً ٢٢ ديناراً
فأقل

٢٠٠٢/٧/٩

حمزة بن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة الدكتور محمد الحلايقة	وزير العدل ووزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الإعلام ووزير السياحة والآثار بالوكالة الدكتور محمد عقاش العدوان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الذنيبات
وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري	وزير العمل ووزير المالية ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس مزاحم المحبين	وزير الخطوط الدكتور باسم عوض الله
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني	وزير الداخلية قبطان المجالي

نحن حمزة بن الحسين نائب جلالته الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٢
النظام المالي لهيئة تنظيم قطاع النقل العام

صادر بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٣٠) من قانون النقل العام للركاب
رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (النظام المالي لهيئة تنظيم قطاع النقل العام لسنة ٢٠٠٢)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الهيئة	: هيئة تنظيم قطاع النقل العام .
المجلس	: مجلس إدارة الهيئة .
الرئيس	: رئيس المجلس .
المدير العام	: مدير عام الهيئة .
المديرية	: مديرية الشؤون المالية .
المدير	: مدير المديرية .
الموظف المالي	: كل موظف ينشط به بموجب التشريعات المعمول بها في الهيئة قبض الاموال العائدة لها وحفظها وانفاقها ومراقبتها والقيام بتنظيم المستندات المالية واجراء القيد المحاسبية او ترجيلها للسجلات والبطاقات والنماذج المقررة لذلك .

محكمة
العدل
من
الأصل

- السنة المالية : المدة التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .
- الايرادات : أي مبالغ ترد للهيئة وفقا لاحكام قانون النقل العام للركاب .
- النفقات : المبالغ المخصصة في موازنة الهيئة لتغطية جميع الالتزامات المترتبة عليها بموجب أي تشريع أو عقد أو مشروع أو تلك التي يتم صرفها في اوجه الانشطة المختلفة .
- المصروفات الرأسمالية : المصروفات التي ينجم عنها زيادة في قيمة موجودات الهيئة الثابتة أو المتداولة .
- الموازنة التقديرية : الجداول التي تتضمن الايرادات والنفقات المقدرة للهيئة لسنة مالية تالية .
- الميزانية العمومية : بيان بارصدة موجودات الهيئة ومطلوباتها كما هي في نهاية السنة المالية .
- الموجودات الثابتة : الاموال العينية المنقولة وغير المنقولة المملوكة للهيئة .
- الحسابات الختامية : البيانات المالية التي يتم اعدادها في نهاية السنة المالية للهيئة ونتائج اعمالها .
- الامانات : المبالغ المقبوضة أو المقتطعة ودبعية لحساب مستحقيها أو لصرفها على نشاط معين .
- السلفة : المبلغ الذي يصرف مقدما لانجاز اعمال معينة أو للقيام بمهام محددة أو لتغطية التزامات الهيئة الناشئة عن عقود أو اتفاقيات أو كفالات أو لتغطية نفقات ثرية طارئة .

الواجبات والمسؤوليات

- المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على جميع الشؤون المالية المتعلقة بالهيئة وانشطتها .
- المادة ٤- المدير العام آمر الصرف في الهيئة طبقا لموازنتها ولقرارات المجلس ويكون مسؤولا عن اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للمحافظة على اموالها .
- المادة ٥- المديرية هي الجهة المختصة باجراء جميع المعاملات المالية والقيود المحاسبية وحفظ سجلاتها وتحصيل اموال الهيئة وقبضها ودفع الالتزامات المالية المترتبة عليها وذلك بما يتفق مع احكام قانون النقل العام للركاب والتشريعات النافذة المفعول .
- المادة ٦- يكون المدير مسؤولا امام المدير العام عن تطبيق احكام هذا النظام وعن صحة حسابات الهيئة ومعاملاتها المالية والقيام بجميع المسؤوليات والواجبات الموكولة أو المفوضة اليه خطيا بما في ذلك :-
- أ- التقيد بالاسس والقواعد المالية والمحاسبية المعتمدة في الهيئة .
- ب- الاشراف على مسك السجلات والمستندات والدفاتر والوثائق المالية والقيود المحاسبية للهيئة وتنظيمها بصورة صحيحة وسليمة والبات جميع المعاملات المالية المتعلقة بها .
- ج- اعتماد مستندات الصرف والقبض بعد التأكد من صحة تنظيمها وان المستندات مستوفية لجميع الشروط المالية القانونية والمحاسبية .
- د- تقديم التقارير الدورية وغير الدورية عن الايرادات والنفقات والالتزامات غير المسددة وحسابات البنوك والقروض والاحصائيات خلال أي مدة تحددها الهيئة معززة بالملاحظات والتوصيات التي يرى انها مفيدة .
- هـ- اعداد الموازنة التقديرية السنوية للهيئة في موعدها المقرر بالتعاون مع مديري المديرية ورؤساء الاقسام المختصين وتقديمها للمدير العام .

٣٩٤١

المادة ٧- الموظفون الماليون مسؤولون عن القيام بالاعمال المالية والمحاسبية التي تتعلق بالهيئة ، وعن المحافظة على السجلات والمستندات والوثائق المالية التي بحوزتهم وعلى سريتها التامة وعن أي اخطاء مالية قد تلحق الضرر بالهيئة ومصلحتها وعن أي تلاعب او اختلاس او تزوير او ضياع في اموال الهيئة وسجلاتها سواء وقع عن قصد او بسبب قصور او اهمال واعلام المدير بذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن .

المادة ٨- تعتمد الهيئة القواعد والاسس المالية والمحاسبية التالية :-

- أ- استخدام طريقة القيد المزدوج في تنظيم حسابات الهيئة .
 - ب- استخدام اساس الاستحقاق في اثبات المعاملات المالية لاعداد البيانات والحسابات الختامية .
 - ج- اعتماد التصنيف المحاسبي والقواعد والمعايير المحاسبية الدولية .
- المادة ٩- تنظم وفق الاصول والمعايير المحاسبية الدولية السجلات والمستندات والاجراءات الخاصة بالعمليات المالية المتعلقة بالهيئة بموجب تعليمات يصدرها المدير العام بناء على تنسيب المدير .
- المادة ١٠- يتم قيد قيمة الموجودات الثابتة للهيئة في السجلات على اساس مجموع كلفتها الفعلية ممثلة بكلفة الشراء او التنفيذ مضافا اليها جميع المصاريف كالدراسات والرسوم والضرائب ومصاريف التخلص والنقل والتركيب واي مصاريف اخرى حتى تصبح جاهزة للتشغيل او الاستعمال .

الموازنة التقديرية

المادة ١١-أ- تشمل الموازنة التقديرية بيانين منفصلين يتضمن احدهما الايرادات المتوقعة للهيئة خلال السنة المالية التالية ويتضمن الثاني النفقات المقدرة للهيئة خلال تلك السنة مقارنة بالايرادات والنفقات الفعلية للسنة المالية الحالية .

ب- تنظم نفقات الموازنة التقديرية في بابين يكون الباب الاول للنفقات الجارية ويكون الباب الثاني للنفقات الرأسمالية ، ويتضمن كل باب المواد والبنود التي تبين الانشطة المطلوب الاتفاق عليها .

ج- تنظم ايرادات الموازنة التقديرية في باب او اكثر مفصل حسب المواد والبنود المتوقع الحصول عليها .

المادة ١٢-أ- تعد المديرية بالتعاون مع المديرية والاقسام المعنية مشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية التالية وتقدمها الى المدير العام مرفقة بالملاحظات والبيانات والتوصيات الضرورية خلال النصف الثاني من شهر تشرين الاول من كل سنة وللمدير العام ان يطلب من هذه المديرية تعزيز الموازنة بأي بيانات اخرى .

ب- يعرض المدير العام مشروع الموازنة التقديرية على المجلس خلال النصف الثاني من شهر تشرين الثاني من كل سنة مشفوعا بملاحظاته وتوصياته لقرارها ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها .

المادة ١٣- ١٥١ لم تصدر موافقة مجلس الوزراء على الموازنة التقديرية قبل بداية السنة المالية الجديدة فللرئيس الموافقة على اصدار اوامر صرف شهرية في بداية كل شهر تعادل نسبة (١٢/١) من موازنة السنة المالية السابقة لتغطية النفقات المالية المتكررة والالتزامات المالية المدورة ، على ان تجري تسوية هذه المبالغ من الموازنة الجديدة بعد اقرارها . اما الالتزامات والعقود المنقولة من السنة السابقة فتدفع كاملة عند استحقاقها .

المادة ١٤- يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير العام اصدار ملحق موازنة خلال السنة المالية ورفعها لمجلس الوزراء للمصادقة عليه على ان تتبع الاجراءات ذاتها والمتعلقة باعداد الموازنة التقديرية بمقتضى احكام هذا النظام باستثناء الاحكام المتعلقة بمواعيد تقديمها .

مكتبة
من
الأصل

المادة ١٥-أ- يجوز نقل مخصصات من مادة في الموازنة الى مادة اخرى او من فصل الى آخر وفقاً للصلاحيات التالية :-

- ١ - بقرار من الرئيس بناءً على تنسيب المدير العام لنقل مخصصات من مواد النفقات الجارية الى مادة اخرى ضمن هذه النفقات ، او من مواد النفقات الرأسمالية الى أي مادة اخرى ضمن هذه النفقات .
- ٢ - بقرار من المجلس بناءً على تنسيب المدير العام لنقل مخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية.

ب- لا يجوز نقل مخصصات من مواد النفقات الرأسمالية الى مواد النفقات الجارية .

ج- لا يجوز نقل المخصصات من مجموعة الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في موازنة النفقات الجارية الى أي مادة اخرى الا انه يجوز النقل الى هذه المجموعة من مواد النفقات الجارية .

السجلات والمستندات والوثائق

المادة ١٦-أ- تحدد انواع واشكال النماذج والسجلات ومستندات الصرف ووصولات المقبوضات وأي نماذج ضرورية للعمليات المالية والمحاسبية وإجراء قيودها وطرق الاحتفاظ بها واجراءات اتلافها واللجان الواجب تشكيلها لهذه الغاية وفقاً للتعليمات التي يصدرها الرئيس بناءً على تنسيب المدير العام .

ب- تنظم حسابات الهيئة وتحدد أصول مسكها وفق خطة محاسبية تنسجم مع تصنيف الموازنة وترقيمها.

ج- تحتفظ المديرية بالسجلات والبيانات الخاصة بالحسابات الاجمالية بما في ذلك ما يلي :-

- ١- الموجودات الثابتة .

٢- المشاريع قيد التنفيذ .

٣- النقدية .

٤- الدمم المدينة والدائنة .

٥- التأمينات والامانات .

٦- الهبات والمساعدات .

٧- السلف .

المادة ١٧- تعتبر دفاتر ايصالات المقبوضات والنماذج التي تحمل ارقاماً متسلسلة عهدة مالية تحفظ في خزائن خاصة وتسلم بموجب محاضر تسليم وتسلم اصولية تبين عددها وارقامها ويتم التدقيق والتفتيش عليها بين حين وآخر ، ويجب ان تصرف الى الدوائر والاقسام وفقاً لتسلسلها الرقمي .

المادة ١٨-أ- على الموظفين ذوي العلاقة استعمال الايصالات والنماذج حسب ترتيب ارقامها ولا يسمح بتمزيق او تفكيك أي من هذه الايصالات او النماذج المالية كما لا يسمح بقطع او اتلاف أي نموذج . اما اذا تم الغاء أي نموذج من الدفتر فيجب الاحتفاظ بكامل النسخ مع الاشارة الى ذلك على الغلاف مع توقيع الموظف ورئيسه .

ب- على الموظف صاحب العلاقة عند اكتشافه فقدان دفتر من دفاتر الايصالات او النماذج المالية سواء كان جديداً او مستعملاً ان يقدم فوراً تقريراً مفصلاً الى رئيسه عن الظروف المتعلقة بفقدانه وعلى رئيسه ان يتخذ الاجراءات اللازمة لاجراء التحقيق في اسباب الفقدان والتقيد بالوامر التي يصدرها المدير العام بهذا الشأن .

المادة ١٩- تحتفظ الهيئة بالسجلات المستعملة في اماكن امينة كما تحتفظ بالنماذج والمستندات المالية وايصالات المقبوضات لمدة لا تقل عن عشر سنوات

امعة

نساء
معة

٢٠٠

سراً

٢٠

من

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

٢٠

ويجوز اتلافها بعد التأكد من عدم الحاجة اليها وفقاً لاحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من هذا النظام .

المادة ٢٠- تعتبر وسائل التخزين في اجهزة الحاسوب ونواتجها الكتابية بعد تدقيقها وتوقيعها من الموظف المختص وختمها بخاتم الهيئة بمثابة سجلات اصولية معتمدة .

المادة ٢١- لا يجوز اجراء أي كشط أو طمس أو تغيير أو تعديل أو تحوير أو اضافة لاحقة بأي صورة من الصور في أي حساب أو مستند أو سجل مالي ، وفي حالة وقوع الخطأ يجوز اجراء التصحيح اللازم بموجب تسويات مستندية . اما اذا كان الخطأ لا يستدعي اجراء تسويات مستندية فيجوز شطب البيانات الخاطئة باللون الاحمر وكتابة البيانات الصحيحة باللون الازرق أو الاسود مع توقيع المسؤول بجانب التصحيح وكتابة تاريخ اجراء التصحيح وبراعى ان لا يؤدي الشطب الى طمس معالم الخطأ السابق بشكل يحول دون معرفته .

المادة ٢٢- أ- تحدد البيانات التي تتضمنها السجلات والنماذج التي يجب على الهيئة مسكها واستعمالها وتنظيمها لاثبات وضبط العمليات والمعاملات المتعلقة بالمقبوضات والمصروفات ووسائل الامور المالية في الهيئة بموجب تعليمات يصدرها المدير العام بناء على تنسيب المدير بما في ذلك الانظمة المحوسبة .

ب- يجوز للمدير العام بعد الحصول على موافقة الرئيس اتلاف السجلات والنماذج المالية وغيرها على اختلافها بتنسيب من المدير وبواسطة لجنة يعينها شريطة ان تنظم اللجنة ضبطاً يتضمن وصفاً دقيقاً للمستندات المتلفة وان يكون قد مر عشر سنوات على الاقل على استعمال هذه السجلات والنماذج .

المادة ٢٣- يتم باشراف المدير مسك سجل خاص لكل سنة مالية يسمى (سجل الايرادات والنفقات) يبين فيه مراحل التنفيذ للموازنة لجميع الإيرادات والنفقات في الابواب والمواد الخاصة .

النفقات

المادة ٢٤- لا يجوز صرف أي نفقة لم يرصد لها مخصصات في الموازنة ولا يجوز استعمال المخصصات لغير الغايات التي اعتمدت من اجلها كما لا يجوز الالتزام بأي مبالغ تزيد على المخصصات المرصودة على ان يتم تأمين أي زيادة في مخصصات المصروفات الرأسمالية لاي مشروع تم التعاقد عليه من موازنة السنة المالية التالية في حدود المبالغ المقدرة والمطلوبة لها .

المادة ٢٥- لا يترتب أي التزام مالي على الهيئة بموجب عقد الا اذا وقع من المفوضين بالتوقيع عنها وفق الصلاحيات المقررة بموجب قانون النقل العام للركاب .

المادة ٢٦- تقسم النفقات في الهيئة حسب طبيعتها الى الانواع التالية :-

أ- النفقات التي لا تحتاج الى طلب الموافقة المسبقة على صرفها ويقوم الموظفون المختصون في الهيئة باجازتها ويشمل هذا النوع من النفقات ما يلي :-

١- النفقات التي تستند الى قرارات صادرة عن المجلس وفقاً لاحكام

قانون النقل العام للركاب والانظمة الصادرة بمقتضاه .

٢- الضرائب والرسوم والتكاليف المالية الاخرى المستحقة على الهيئة بمقتضى التشريعات المعمول بها .

٣- الخدمات والمواد ذات الاسعار الموحدة التي تقدمها مؤسسات عامة او خاصة وتعتبر معقودة بموجب الايصالات والفواتير والوثائق الصادرة عن الجهات المختصة .

٤- النفقات المستمرة الناجمة عن عقود مبرمة حسب الاصول من قبل المرجع المختص بالهيئة .

علاوة من الأصل

ب- النفقات التي تحتاج الى تقديم طلب بشأنها واقتترانه بموافقة الجهة المختصة طبقاً لقانون الهيئة والانظمة الصادرة بمقتضاه وتتم اجراءات الطلب والموافقة عليه طبقاً للنماذج المعتمدة ووفق الاصول الادارية المقررة .

ج- تعتبر النفقات التي لا تدخل في أي من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة نفقات يتوجب تقديم طلب موافقة لها . ويقدم الطلب الى المدير العام بوصفه آمر الصرف او الى من يفوضه لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

المادة ٣٧- أ- لا يدفع أي مبلغ من اموال الهيئة الا بموجب امر صرف على الأنموذج المقرر موقع من المدير بالاضافة الى مصادقة المدير العام او من يفوضه .

ب- امر الصرف هو الوثيقة المالية الاساسية لانفاق أي مبلغ من الموازنة ويتم تنظيمه واعداً من الموظف المختص على الأنموذج المقرر متضمناً جميع التفاصيل والبيانات اللازمة ومرفقاً بالوثائق والمستندات المؤيدة لمشروعية الصرف كالمطالبات واوامر الشراء والعقود وسندات ادخال المواد والتسليم وغيرها .

ج- يدقق امر الصرف قبل صرفه من قبل موظف اخر غير الذي اعده ويوقع عليه اقراراً بصحته وصحة مرفقاته من الناحية المالية والمحاسبية والقانونية .

د- يوقع امر الصرف من قبل رئيس القسم المختص بعد التأكد من ان اعداده قد تم وفق الانظمة والتعليمات الصادرة والاجراءات المالية والقانونية .

المادة ٢٨- لا تقيد النفقة او تصرف الا اذا توافرت فيها الشروط التالية :-

أ- تنظيم المستندات التي تعزز قيد النفقة او صرفها .

ب- صحة حساب النفقة .

ج- عدم مخالفة النفقة للقوانين والانظمة .

د- اجازة النفقة من وحدة الرقابة المالية في الهيئة والجهات ذات العلاقة .

المادة ٢٩- لا يجوز استعمال خاتم التوقيع على امر الصرف او أي وثيقة مالية بدلاً من توقيع الموظف المختص ويعتبر مثل هذا الاجراء باطلاً .

التعامل النقدي

المادة ٣٠- أ- يحدد المجلس البنك او البنوك التي تتعامل معها الهيئة وتودع فيها الودائع بالعملة الاردنية والاجنبية وفقاً لما تمليه مصلحة الهيئة واحتياجاتها .

ب- يقوم المدير العام بتبليغ البنك او البنوك المعتمدة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة باسماء الاشخاص المفوضين بالتوقيع على الشيكات واوامر الصرف الصادرة عن الهيئة .

المادة ٣١- أ- يتم التوقيع على الشيكات واوامر الصرف الصادرة من الهيئة وفقاً للصلاحيات التالية :-

١- من المدير والموظف المالي اذا كانت قيمتها لا تزيد على (١٠٠٠) ألف دينار .

٢- من المدير العام والمدير اذا كانت قيمتها تزيد على (١٠٠٠) ألف دينار ولا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

الوزير
الوزير
الوزير

٣- من الرئيس والمدير العام اذا زادت قيمتها على (٥٠٠) خمسة الاف دينار .

ب- في حال غياب أي من المفوضين بالتوقيع على الشيكات واوامر دفع الصرف يقوم الشخص المكلف بالقيام بعمله بالتوقيع نيابة عنه ويبلغ ذلك الى البنوك المعتمدة .

المادة ٣٢- على كل موظف مخول بقبض اموال الهيئة نيابة عنها تسليم المبالغ التي بحوزته الى امين الصندوق مقابل ايصال رسمي بذلك او ايداعها لدى البنوك المعتمدة ولا يجوز تحت طائلة المسؤولية ان يحتفظ لديه بأي مبالغ واذا تعذر ايداعها فعلى امين الصندوق ان يبلغ المدير بذلك وان يحصل على موافقته الخطية للاحتفاظ بالمبلغ الزائد في الصندوق مع بيان الاسباب الموجبة لذلك على ان يتم ايداع المبلغ الزائد مع ايداعات اليوم التالي في البنك .

المادة ٣٣- ا- على امين الصندوق ان يتخذ الاجراء اللازم لترصيد حساب الصندوق يوميا ومطابقته مع موجودات الصندوق الفعلية قبل نهاية الدوام الرسمي .

ب- لا يجوز لامين الصندوق ان يحتفظ لديه بمبالغ نقدية او شيكات تتجاوز قيمتها الحد الاعلى المقرر بموجب التعليمات التي يصدرها المدير العام .

المادة ٣٤- تنظم الامور المتعلقة بقبول الشيكات بصورة دفعات نقدية بموجب تعليمات يصدرها المدير العام .

المادة ٣٥- اذا تعذر تسليم موجودات الصندوق من امين الصندوق بسبب غيابه عن وظيفته او لاي سبب اخر يشكل المدير العام او من يفوضه لجنة لجرد موجودات الصندوق ومطابقتها مع السجلات وتنظيم محضر بذلك .

تاسعة

مناء
معة

المادة ٣٦- ا- يكون امين الصندوق مسؤولا مسؤولية شخصية عن أي نقص او عجز في موجودات الصندوق وتقوم الهيئة بتحصيل المبلغ الذي يعادل هذا النقص بالطريقة التي تراها مناسبة ولها الحق بحسمه من راتبه او مكافآته او علاواته او أي مبلغ مستحق له .

٢٠
اراً

ب- تعتبر كل زيادة في ارصدة الهيئة ايرادا لها الا اذا تبين سبب هذه الزيادة ومن صاحب الحق فيها فتدفع له بموافقة المدير العام بناء على تنسيب المدير .

٢٠
ن
ن٢
٢

المادة ٣٧- ا- على امين الصندوق او أي موظف اخر ان يثبت به مهمة قبض اموال الهيئة بموجب سندات قبض حسب الاصول ان يعطي ايصالا رسميا على الانموذج المقرر بالمبلغ الذي قبضه ويجب ان تكون الايصالات مرقمة ومختومة بخاتم الصندوق وموقعة من امين الصندوق ويعطى من قام بدفع المبلغ النسخة الاولى من الايصال .

ب- يجوز اعتماد قبض ايرادات الهيئة بأي وسيلة الكترونية بما في ذلك بطاقات الائتمان والتحويل المالي الالكتروني او أي وسيلة اخرى مشابهة وذلك بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٣٨- يحدد المدير العام بتنسيب من المدير الموظف المالي الذي يتوجب عليه تقديم كفالة مالية مصدقة لدى الكاتب العدل وفق نظام الكفالات المعمول به في الوزارات والدوائر الحكومية وتحمل الهيئة الرسوم والطوابع والنفقات الاخرى المترتبة على ذلك .

مكرر
من الاصل

المادة ٣٩- إذا تعذر تحديد المسؤولية في وقوع الخسارة أو النقص فللمدير العام شطب أي خسارة تقع في أموال الهيئة إذا كانت لا تتجاوز مائة دينار خلال سنة مالية وإذا تجاوزت الخسارة ذلك المبلغ فيرفع المدير العام الأمر إلى المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنه .

المادة ٤٠- تدفع المبالغ التي تستحق على الهيئة بواسطة شيكات أو حوالات مصرفية أو اعتمادات ولا يجوز التصرف بأموال الهيئة المقبوضة قبل إيداعها في البنوك المعتمدة .

السلف

المادة ٤١- أ- تصرف السلفة إذا توافرت المخصصات اللازمة لها في موازنة الهيئة على ولا يجوز استعمالها في غير الغاية المحددة لها.

ب- يصدر المدير العام أمر صرف السلفة على أن يحدد مقدارها في ضوء المهمة أو العمل المطلوب إنجازه أو الالتزام المطلوب الوفاء به.

المادة ٤٢- تمنح السلفة وفقاً للصلاحيات التالية:-

- أ- بموافقة المدير العام إذا كان مقدارها لا يتجاوز ألف دينار.
- ب- بموافقة الرئيس إذا كان مقدارها يزيد على ألف دينار ولا يتجاوز ثلاثة آلاف دينار.
- ج- بموافقة المجلس إذا كان مقدارها يزيد على ثلاثة آلاف دينار.

المادة ٤٣- تصرف السلفة في أي من الأوجه المبينة أدناه ويتم التصرف فيها ومراقبتها وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها:

- أ- السلفة الدائمة للموظف الموكّل له تغطية نفقات ثرية متكررة.
- ب- السلفة المؤقتة لتنفيذ عمل معين أو لشراء لوازم محددة أو القيام بمهمة محددة أو توفير سلعة أو خدمة أو مواجهة نفقات عاجلة.
- ج- السلفة الخاصة لتغطية دفعة مقدمة على حساب المشاريع أو تنفيذاً لاتفاقية أو عقد مبرم أصولياً.

المادة ٤٤- أ- يتم تسديد السلفة بصرف المبلغ الفعلي من مخصصات النفقة التي صرفت السلفة على حسابها وذلك بتقديم المطالبات والوثائق الأصولية لصرف النفقة وإذا كانت النفقة التي تم صرفها أقل من مبلغ السلفة فيسترد الفرق نقداً من الموظف أو الشخص الذي صرف له.

ب- يكون الموظف أو الشخص الذي تصرف له السلفة مسؤولاً عنها شخصياً، وإذا لم تسدد تعتبر ديناً شخصياً عليه يجري تحصيلها منه بجميع الطرق المتبعة بما في ذلك الحسم من راتبه الشهري بقرار من المدير العام أو بمطالبة كفيّله بالسداد.

ج- يتحمل الموظف الذي تصرف له السلفة كامل المسؤولية عن أي مبلغ أنفق منها بشكل يخالف الغاية التي حددت لها.

المادة ٤٥- أ- ١- تسدد السلفة الدائمة قبل اليوم الأخير من نهاية السنة المالية ويجوز تجديدها حسب الحاجة، أو عند نقل الموظف الذي صرفت له إلى موقع آخر أو عند طلب ذلك منه أو عند انتهاء خدماته .

٢- وعلى مستلم السلفة الدائمة أن يمسك دفتر صندوق السلفة يقيد فيه كل المبالغ التي تصرف منها مع بيان القيمة الكاملة للسلفة ويتم تجديدها

مكتبة
الأصل

بعد تقديم النسخة الأولى من الدفتر معززة بالوثائق التي تثبت تصفية النفقة.

ب- تسدد السلفة المؤقتة عند انتهاء الغرض أو إنجاز المهمة التي صرفت من أجلها.

ج- تسدد السلفة الخاصة وفق أحكام الاتفاقية أو العقد الذي صرفت بمقتضاه.

المادة ٤٦- تخضع السلفة عند صرفها واستردادها لإجراءات التدقيق والرقابة التي تخضع لها النفقة.

الرقابة المالية والتدقيق الداخلي والخارجي

المادة ٤٧- أ- تخضع القيود والمستندات والسجلات المالية في الهيئة وموجودات الصناديق للتدقيق الداخلي والخارجي وعلى موظفي المديرية تقديم تلك القيود والمستندات والسجلات الى المدققين الداخليين أو الخارجيين المعتمدين من الهيئة عندما يطلب اليهم ذلك وتزويدهم بأي معلومات أو بيانات يطلبونها .

ب- تتولى وحدة التدقيق الداخلي بالاضافة الى ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي :-

- ١- مراقبة صرف النفقات وقبض الايرادات والتأكد من مطابقتها لائحة الهيئة وتعليماتها والعمل على تصويب أي مخالفة أو تجاوز .
- ٢- اجراء عمليات التدقيق الدوري والمفاجيء للصناديق والمستودعات والعهد والاوراق المالية الاخرى .
- ٣- تحليل النتائج المالية السنوية للهيئة وتقييمها لتحديد المركز المالي لها .
- ٤- أي مهام اخرى تكلف بها .

المادة ٤٨- يقدم مدقق الحسابات القانوني تقاريره الدورية الى المدير العام والتقارير السنوي الى الرئيس مرفقا بالبيانات الحسابية الختامية .

المادة ٤٩- تصرف الرواتب والعلاوات والاجور قبل ثلاثة ايام من نهاية كل شهر ويجوز بقرار من المدير العام وفي حالات خاصة تقتضيها الضرورة صرفها قبل ذلك .

الحسابات الختامية

المادة ٥٠- تعد المديرية في نهاية كل سنة مالية وخلال شهر من تاريخ انتهائها البيانات الحسابية الختامية للهيئة وفقا للاصول والمعايير المحاسبية الدولية وذلك تمهيدا لتدقيقها والمصادقة عليها من قبل مدقق حسابات الهيئة .

المادة ٥١- يعرض المدير العام على المجلس خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية البيانات الحسابية الختامية للهيئة وتقارير المدير وتقارير مدقق الحسابات المعتمد لقرارها من المجلس ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها .

احكام عامة

المادة ٥٢- للمجلس ان يقرر اجراء تأمين لدى شركات التأمين المحلية على موجودات الهيئة الثابتة الواجب التأمين عليها ضد مخاطر الحريق والسرقة ومخاطر نقل النقود وحفظها .

المادة ٥٣- تحفظ الكفالات المقدمة لمصلحة الهيئة لدى المديرية وعليها متابعة تجديدها او المطالبة بقيمتها عند الاستحقاق واعادتها لمصدرها عند انتهاء الغاية منها .

المادة ٥٤- ١٥١ وقع اختلاس أو نقص أو إهمال سبب خسارة في أموال الهيئة أو حقوقها أو تزوير أو تلاعب في حساباتها يجب إعلام المدير العام لأجراء التحقيق اللازم واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية بناء على نتيجة التحقيق ويتروى على المدير العام في هذه الحالة إعلام كل من الرئيس ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة بذلك .

المادة ٥٥- ١- للرئيس أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى المدير العام .

ب- للمدير العام أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى المدير .

ج- للمدير أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى أي موظف مالي في الهيئة بموافقة المدير العام .

د- يجب أن يكون التفويض الوارد في هذه المادة خطياً ومحدداً في موضوعه ومدته .

المادة ٥٦- تطبق أحكام النظام المالي المعمول به لدى الوزارات والدوائر الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضاه في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام وتحقيقاً لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات كل من الوزير والوزير المختص ويمارس المدير العام صلاحيات الأمين العام المنصوص عليها في ذلك النظام .

المادة ٥٧- يصدر المجلس بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

٢٠٠٢/٧/١٠

حزبة بن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية فارس الشاهسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحليفة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير الشؤون البلدية والفروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبشات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الإعلام وزير السياحة والآثار بالوكالة الدكتور محمد عفان العدوان
وزير التنمية الإدارية الدكتور محمد الذنبيات	وزير الأشغال العامة والإسكان وزير النقل بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الإصصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل ووزير المالية ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الداخلية الدكتور فهد المجالي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك

جامعة

امناء
امعة

مكتبة
الأصل

نحن حمزة بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠
ناشر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٢

نظام اللوازم لهيئة تنظيم قطاع النقل العام

صادر بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٣٠) من قانون النقل العام للركاب
رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام اللوازم لهيئة تنظيم قطاع النقل العام لسنة ٢٠٠٢)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الهيئة	• هيئة تنظيم قطاع النقل العام .
المجلس	: مجلس ادارة الهيئة .
الرئيس	: رئيس المجلس .
المدير العام	: مدير عام الهيئة .
المديرية	: مديرية الشؤون المالية .
المدير	: مدير المديرية .
اللوازم	: الاموال المنقولة اللازمة للهيئة وصيانتها والتأمين عليها واي خدمات اخرى تحتاج اليها .
المشروع	: النشاط المعين الذي ترصد له مخصصات في موازنة الهيئة التقديرية او الممول من جهة

محددة بموجب اتفاقية خاصة مع الهيئة وضمن

• غاياتها

المتعهد (المورد) : أي شخص طبيعي او معنوي يتعاقد مع الهيئة

• لتوريد اللوازم

لجنة العطاءات : لجنة العطاءات المشكلة بمقتضى احكام هذا

• النظام

الواجبات والمسؤوليات

المادة ٣- المدير العام مسؤول عن توفير ما تحتاج اليه الهيئة من لوازم وفق احكام هذا
• النظام

المادة ٤- يتولى المدير العام التوقيع على اوامر الشراء والعقود والاتفاقيات التي تبرم مع
المتعهدين والخاصة بتوريد اللوازم تنفيذاً لقرارات لجنة العطاءات وبعد
المصادقة عليها وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٥- يكون المدير العام مسؤولاً عن تنظيم الاشراف على اللوازم الخاصة بالهيئة
ومراقبة التصرف فيها واتخاذ الاجراءات اللازمة لحفظها وتنظيمها وتخزينها
وحسن الاستفادة منها واستعمالها في الاغراض المخصصة لها وفقاً للتعليمات
التي يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٦- أ- يحدد المدير انواع سجلات اللوازم وبياناتها والقيود والنماذج الواجب
استعمالها والمعلومات التي يجب ان تتضمنها بما يتفق مع احدث
الاساليب المتبعة في ادارة اللوازم وتنظيم المستودعات .

للجامعة

امناء
جامعة

٢٠٠
سأ

٢٠
من
٤

٢
ل

مكتبة
الأصل

وتغليفيها وحزمها ومناولتها ومبررات الطلب والقيمة التقديرية للوازم المطلوبة .

الجامعة

ن أملاء
جامعة

٢٠٠٢
تساراً

٢٠٠
سن
كية.

٢٠
بى

المادة ١١- تراعي الجهة المختصة في أي عملية شراء ما يلي :-

- أ- مبدأ المنافسة في جميع عمليات الشراء .
- ب- الحصول على أكثر اللوازم جودة بأنسب الاسعار وأفضل الشروط .
- ج- قدرة المتعهد على توريد اللوازم حسب الشروط والمواصفات و خلال المدة المحددة .
- د- عدم تجزئة اللوازم المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

المادة ١٢-١٥ تساوت المواصفات ودرجة الجودة والمعايير والشروط الاخرى في اللوازم

المعروضة والمطلوب شراؤها فعلى الجهة المختصة بالشراء مراعاة ما يلي :-

- أ- اعطاء الافضلية للوازم المنتجة في المملكة على ان تحسب اسعارها على اساس فارق السعر التفضيلي الذي يقرره مجلس الوزراء .
- ب- اعطاء الافضلية للوازم المعروضة من المناقص المقيم بصورة دائمة في المملكة .

المادة ١٣- يتم شراء اللوازم عن طريق طرح عطاء على انه يجوز للجهة المختصة شراء اللوازم طبقاً للصلاحيات المبينة في هذا النظام بأي من الطريقتين التاليتين :-

- أ- الشراء المباشر للوازم بالتفاوض مع بائعها او منتجها او مورديها في أي من الحالات التالية :-

- ١- اذا كانت اللوازم المطلوب شراؤها محددة الاسعار من قبل السلطات الرسمية .

- ٢- اذا كانت اللوازم مطلوبة لمواجهة حالة طارئة لا تسمح بالقيام

باجراءات طرح عطاء او استدراج عروض بقرار من المدير العام .

- ٣- اذا كانت اللوازم لا يمكن توريدها الا من مصدر واحد .

ب- يحدد المدير المواصفات القياسية المحلية للوازم التي تستعمل في أنشطة الهيئة وكيفية الاحتفاظ بها والعمل على الحصول على المواصفات القياسية العالمية للاستفادة منها عند إعداد وثائق العطاءات .

المادة ٧- تتولى المديرية المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- اقتراح الخطط اللازمة لإدارة اللوازم بالتنسيق مع الدوائر الاخرى في الهيئة ومتابعة تنفيذها وتقديم المشورة والتوصيات لدوائر الهيئة المختلفة فيما يتعلق بإدارة اللوازم .
- ب- طرح العطاءات الخاصة بتوريد اللوازم ومتابعتها والاحتفاظ بسجلاتها ووثائقها .
- ج- متابعة تنفيذ عقود الشراء واجراءات التخليص على اللوازم التي تم شراؤها من الخارج .

شراء اللوازم

المادة ٨- لا يباشر أي عملية لشراء اللوازم او طرح عطاءات الا اذا كانت المخصصات المالية اللازمة لذلك متوافرة وذلك بموجب طلب شراء صادر عن المدير العام او من يفوضه خطياً من موظفي الهيئة لهذه الغاية ولا يجوز شراء لوازم تزيد على حاجة الهيئة .

المادة ٩- يقدم طلب الشراء قبل مدة كافية لدراسته والقيام بجميع الاجراءات اللازمة لانتهاء عملية الشراء والتوريد ولا ينظر في أي طلب شراء يوصف بالاستعجال الا اذا كانت هذه الحالة ناشئة عن حاجة طارئة يصعب توقعها او التنبؤ بها .

المادة ١٠- يجب ان يتضمن طلب شراء اللوازم وصفاً وافياً للوازم المطلوب شراؤها ووحدتها وكميتها ومواصفات كاملة ودقيقة وواضحة لها مع بيان طريقة تعليبيها

الأمانة العامة

٤- اذا كانت اللوازم المطلوب شراؤها قطعاً تبديلية او اجزاء مكملية او ادوات لا تتوافر درجة الكفاءة نفسها لدى اكثر من مصدر واحد بناء على تقرير فني من ذوي الاختصاص والخبرة في الهيئة .

٥- اذا كانت اللوازم مواد علمية كبرامج الحاسوب والمطبوعات والافلام وما يماثلها .

٦- اذا كانت خدمات تشتمل على اعمال صيانة او اصلاح او استبدال او فحص دون ان يكون حجم العمل معلوما عند الشراء .

٧- اذا كان القرض من اللوازم توحيد الصنف والتقليل من تنوع الاليات والمعدات والاجهزة بهدف الاقتصاد في قطع الغيار او لمراعاة الخبرة المهنية المتوافرة لاستعمالها او صيانتها .

٨- اذا طرح عطاء او تم استدراج عروض ولم تتمكن الجهة المختصة من الحصول عن طريق أي منها على عروض مناسبة او لم تكن الاسعار معقولة او عند عدم الحصول على كامل الكمية من اللوازم المراد شراؤها .

٩- اذا كان شراء اللوازم مباشرة تنفيذاً لنص قانوني او اتفاقية توجب ذلك .

ب- استدراج عروض وذلك في أي من الحالات التالية :-

١- شراء لوازم تقتضيها مواجهة حالة طارئة لا تسمح بطرح عطاء .

٢- اذا لم يوجد اكثر من ثلاثة بائعين او منتجين او موردين للوازم المطلوب شراؤها .

٣- اذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها لا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

٤- اذا لم يتقدم للعطاء المطروح عدد كاف او مناسب من العروض واقتنعت الجهة المختصة بالشراء والتي طرحت العطاء ان الضرورة تقتضي شراء اللوازم عن طريق استدراج عروض .

المادة ١٤- تنظم اجراءات العطاء وشروط الاشتراك فيه وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب تقديمها من قبل المناقصين والمتعهدين والمسؤوليات والالتزامات المترتبة عليهم عند عدم الالتزام بعروضهم او تنفيذ عقود الاحالة المبرمة معهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام وترفق بكل دعوة عطاء طرحه الهيئة .

المادة ١٥- يطرح المدير العام العطاء ويحدد ثمناً لوثائق دعوة هذا العطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق الملحقة بها وقيمة العطاء على انه يجوز للمدير العام توزيع الدعوة دون مقابل على الملحقيات التجارية العربية والاجنبية والشركات غير المقيمة في المملكة التي تطلبها والجهات الحكومية والجهات التي يرى ان للهيئة مصلحة بتوجيهها لها .

المادة ١٦- يتم شراء اللوازم وفقاً للصلاحيات التالية :-

أ- الشراء المباشر :-

١- بقرار من المدير اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على (٣٠٠) ثلاثمائة دينار في كل عملية شراء .

٢- بقرار من المدير العام اذا كانت قيمة اللوازم تزيد على (٣٠٠) ثلاثمائة دينار ولا تتجاوز (١٠٠٠) الف دينار .

٣- بقرار من المدير العام اذا كانت قيمة اللوازم تزيد على (١٠٠٠) الف دينار ولا تتجاوز (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة مشتريات مؤلفة من خمسة موظفين من الهيئة يعينهم المدير العام يرأسها اعلاهم درجة او اقدمهم فيها على ان يعاد تشكيلها من اعضاء آخرين كل سنة على الاكثر وتتخذ قراراتها بالاجماع او بالاكثريه .

٤- بقرار من الرئيس بواسطة اللجنة المنصوص عليها في البند (٣) من هذه الفقرة اذا كانت قيمة اللوازم تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار ولا تتجاوز (٢٠٠٠٠) عشرين الف دينار .

أ- للجامعة

من أعضاء
جامعة

٢٠٠٢/
عشر

٢٠٠١
من
بجدة

٢٠٠
في

الأمانة العامة

- ٥- بواسطة لجنة العطاءات اذا زادت قيمة اللوازم عما هو منصوص عليه في البند (٤) من هذه الفقرة .
- ب- الشراء عن طريق استدراج العروض :-
- ١- بقرار من المدير اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على (١٠٠٠) الف دينار في كل عملية شراء .
- ٢- بقرار من المدير العام اذا كانت قيمة اللوازم تزيد على (١٠٠٠) الف دينار ولا تتجاوز (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة المشتريات المنصوص عليها في البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة .
- ٣- بقرار من الرئيس بواسطة لجنة المشتريات المنصوص عليها في البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة اذا كانت قيمة اللوازم تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار ولا تتجاوز (٢٠٠٠٠) عشرين الف دينار .
- ٤- بواسطة لجنة العطاءات اذا زادت قيمة اللوازم عما هو منصوص عليها في البند (٣) من هذه الفقرة .
- المادة ١٢-أ- للمجلس الموافقة على شراء اللوازم من خارج المملكة في أي من الحالاتين التاليتين على أن تبين الجهة المختصة بالشراء الاسباب المبررة لذلك :-
- ١- اذا لم تتوافر اللوازم المراد شراؤها في المملكة وتعدر شراؤها عن طريق المراسلة .
- ٢- اذا كان شراء اللوازم من خارج المملكة يعود بالفائدة على الهيئة من حيث كلفتها وجودتها وسرعة توريدها .
- ب- للرئيس بناء على توصية المدير العام الموافقة على ايفاد موظف او اكثر من موظفي الهيئة الى خارج المملكة لشراء اللوازم في أي من الحالات المنصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة على أن يشترك في عملية الشراء موظف او اكثر من موظفي البعثة الاردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم منها يسميه رئيس البعثة .

- المادة ١٨- يجوز للجهة المختصة بشراء أي لوازم تبديل لوازم مستعملة بلوازم أخرى جديدة او مستعملة وذلك بناء على تقرير من لجنة فنية يشكلها المدير العام لهذه الغاية على أن يتم الاتفاق مع الجهة التي سيجري تبادل اللوازم معها على سعر عادل لكل من اللوازم التي سيتم تبادلها بما يحقق مصلحة الهيئة .
- المادة ١٩-أ- يشكل المجلس لجنة تسمى (لجنة العطاءات) برئاسة المدير العام وعضوية اربعة اعضاء يختارهم المجلس من بين اعضائه يسمي احدهم نائبا للرئيس وتمارس هذه اللجنة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه على أن يعاد تشكيلها كل سنتين على الاكثر .
- ب- تجتمع لجنة العطاءات بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه للنظر في الامور المدرجة على جدول اعمالها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ما لا يقل عن اربعة من اعضائها على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة او نائبه وتتخذ قراراتها بالاجماع او باكثرية ثلاثة اصوات على الاقل ولا يجوز الامتناع عن التصويت وعلى العضو المخالف ان يبين اسباب مخالفته .
- ج- يعين المدير العام احد موظفي الهيئة امين سر للجنة يتولى تدوين محاضرها وحفظ قراراتها وسجلاتها وقيودها .
- د- تتم المصادقة على قرارات اللجنة وفقا للصلاحيات التالية :-
- ١- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام اذا كانت قيمة اللوازم تزيد على (٢٠٠٠٠) عشرين الف دينار ولا تتجاوز (٥٠٠٠٠) خمسين الف دينار .
- ٢- بقرار من المجلس وموافقة رئيس الوزراء اذا كانت قيمة اللوازم تتجاوز (٥٠٠٠٠) خمسين الف دينار .

الأمانة العامة

المادة ٢٠-أ- للجنة العطاءات الاستعانة بالخبراء والفنيين المختصين من الهيئة او خارجها للافادة من خبراتهم في دراسة عروض العطاءات المطروحة عليها .

ب- للرئيس بناء على تنسيب المدير العام منح الخبراء والفنيين من خارج الهيئة مكافآت مالية تتناسب مع الاعمال التي قاموا بها بتكليف من اللجنة .

المادة ٢١- على الجهة المختصة بتصديق قرارات اللجنة اتخاذ القرار اللازم بشأنها خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها والا تعتبر مصدقة حكماً .

المادة ٢٢- يحق للمجلس رفض أي عرض أو فسخ أو إلغاء أي قرار احالة او اوامر شراء اذا تبين له ان المتعهد قد قام بتقديم بيانات جوهريه غير صحيحة .

إدارة اللوازم

المادة ٢٣- يتم شحن وتوريد جميع اللوازم المتعاقد عليها من داخل المملكة وخارجها باسم الهيئة .

المادة ٢٤- يشكل المدير العام لجنة تسلم او اكثر تتألف من ثلاثة من موظفي الهيئة تناط بها مهمة تسلم اللوازم التي ترد للهيئة من الموردين او المتعهدين والتي تزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسمائة دينار ، ويجوز لها الاستعانة بالفنيين والخبراء عند الضرورة .

المادة ٢٥- يقوم امين المستودع بتسلم اللوازم باعتبارها امانة بصفة مبدئية فور وصولها لموقع التوريد .

المادة ٢٦-أ- تقوم لجنة التسلم المنصوص عليها في المادة (٢٤) من هذا النظام بالاجراءات التالية :-

١- التأكد من مطابقة اللوازم المورد للمواصفات والشروط المقررة في عقود التوريد من حيث النوعية والكمية ومكان وموعد التوريد مع مراعاة الاتفاقيات المبرمة بشأنها بما في ذلك تركيبها وتشغيلها واجراء الفحص اللازم عليها .

٢- تسلم اللوازم المورد خلال (١٥) خمسة عشر يوما من تاريخ توريدها مع مراعاة ما ورد في البند (١) من هذه الفقرة .

٣- تنظيم محضر تسلم باللوازم المورد مع بيان قبول او رفض اللوازم لمخالفتها للمواصفات والشروط و بيان نسبة وطبيعة المخالفة مع تسليم نسخة من المحضر للمتعهد ولامين المستودع المعني وتعتبر النسخة المسلمة الى المورد اشعارا له بالقبول او الرفض .

ب- اذا نشأ خلاف في الرأي بين اعضاء لجنة التسلم يرفع الامر للمدير للبت فيه ويكون قراره نهائيا .

ج- اذا قررت لجنة التسلم رفض تسلم اللوازم لمخالفتها للمواصفات والشروط المقررة فللمتعهد الذي ورد تلك اللوازم الاعتراض على قرار هذه اللجنة خلال مدة لا تتجاوز (١٠) عشرة ايام من تاريخ تسلم المتعهد لمحضر التسلم الى المدير العام حيث يحيل الامر الى اللجنة التي اصدرت قرار الاحالة ويكون قرارها في القبول او الرفض نهائيا وتعتبر اللوازم التي تم رفضها بحكم الامانة .

د- يقوم المتعهد بنقل اللوازم التي تم رفضها على نفقته خلال مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ اشعاره بضرورة نقلها من المكان الموجودة فيه الا اذا اقتضت المتطلبات الصحية او الامنية رفعها او اطلاقها قبل ذلك الموعد واذا تأخر في القيام بذلك عن الموعد المحدد له فيعتبر متنازلاً عنها للهيئة والتي لها حق الرجوع عليه بنفقات النقل او الاتلاف اذا اقتضى الامر ذلك .

٣٩٤٦

سأ للجامعة

س مناء
ع جامعة

٢٠٠٢/٨
اعتباراً

٢٠٠٢
أ من
يكية

٢٠٠٠
موق

مكتبة من الأصل

هـ- يجري تسليم المساعدات والهبات من اللوازم بمطابقتها مع وثائق الشحن أو الفواتير أو أي وثيقة تبين مواصفات اللوازم وكمياتها وأظهر أي مخالفة في النوعية والكمية عن المواصفات والشروط الواردة في الاتفاقية أو الفواتير أو وثائق الشحن ويجري إدخالها في القيود حسب الأصول في حال المطابقة ومراجعة الجهة المانحة في حال وجود مخالفات .

المادة ٢٧-أ- يتم ادخال اللوازم في قيود المستودع بعد تسليمها من قبل لجنة التسليم مباشرة على أن تكون معززة بالوثائق التالية:-

- ١- مستند ادخال .
- ٢- محضر لجنة التسليم أو طلب الشراء .
- ٣- الفاتورة أو بوليصة الشحن .
- ٤- التقرير الأولي المنظم في ميناء الوصول .
- ٥- أمر الشراء وقرار الاحالة .

ب- تعزز مستندات الادخال الصادرة عن المستودع الذي نقلت اليه اللوازم بمستندات الاخراج للوازم التي تم نقلها من مستودع آخر وترسل نسخة من مستند الادخال الى المستودع الذي اخرجت منه اللوازم .

المادة ٢٨- تقيّد عهدة في قيود اللوازم حسب الأصول وتودع في المستودع المختص اللوازم الزائدة عن أرصدة السجل أو القطع أو الاجزاء التي تم استخراجها من لوازم جرى شطبها .

المادة ٢٩- تصرف اللوازم بموجب طلب صرف لوازم على النماذج المعتمدة في تعليمات الصرف بعد توقيعه من المدير أو من يفوضه .

المادة ٣٠- تسلم اللوازم من المستودع الى الجهة الطالب بموجب مستند الاخراج المعتمد بعد توقيع المستلم وذكر اسمه ووظيفته على مستند الاخراج اضافة الى توقيع امين المستودع .

المادة ٣١-أ- اذا قرر المدير العام بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها لهذه الغاية ان أي لوازم في الهيئة قد أصبحت غير صالحة أو فائضة عن الحاجة فيجري بيعها بواسطة لجنة أخرى، مكونة من ثلاثة من موظفي الهيئة يعينهم المدير العام لهذه الغاية ويجري بيع هذه اللوازم عن طريق المزاد العلني أو الظرف المختوم وتضع هذه اللجنة الشروط اللازمة لعملية البيع ويكون قرارها بالبيع نافذاً بعد مصادقة المدير العام عليه .

ب- يعلن عن اللوازم المراد بيعها في الصحف المحلية أو بأي وسيلة اعلان أخرى .

المادة ٣٢- عند بيع أو اتلاف أي لوازم غير صالحة للاستعمال أو فائضة عن الحاجة يجب ان تعزز مستندات الاخراج المنظمة بشأنها بشهادة تتضمن انها اُلغيت أو بنسخة من قائمة البيع ، حسب مقتضى الحال ، على ان يشار في تلك الشهادة أو القائمة الى الاذن الصادر بالاتلاف أو البيع .

المادة ٣٣-أ- يتم شطب أي خسارة أو نقص في اللوازم ان لم يكن نتيجة اهمال أو اختلاس وفقاً للصلاحيات التالية :-

- ١- بقرار من المدير العام بناء على تنسيب المدير اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (١٠٠٠) ألف دينار .
- ٢- بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس المستند الى توصية لجنة تحقيق تشكل لهذه الغاية اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تتجاوز (١٠٠٠) ألف دينار .

ب- تعزز طلبات الشطب بتقرير مفصل يبين مبررات الشطب الناجم عن الاستعمال أو انتهاء مدة الصلاحية أو الاهمال أو لأي سبب آخر .

ملف من الأصل

- ج- عند تحصيل قيمة اللوازم المفقودة يجب الاشارة في مستند الشطب الى رقم وصل القبض وتاريخه وقيمته .
- د- للمدير العام شطب اللوازم والتجهيزات الناقصة من عهدة الموظف المتوفى اثناء خدمته في الهيئة .

المادة ٣٤- اذا اقتنع المدير العام بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة او الفائضة عن حاجة الهيئة للبيع او ان نفقات بيعها تتجاوز الثمن الذي يمكن الحصول عليه فيجوز له ان يقرر التصرف بها او اتلافها اصوليا للتأكد من انها غير صالحة للاستعمال او البيع وشطبها من القيود بواسطة لجنة ثلاثية يشكلها لهذه الغاية .

المادة ٣٥- للمجلس بناء على تنسيب المدير العام اعادة او نقل أي لوازم فائضة عن حاجة الهيئة الى دائرة حكومية اخرى بحاجة اليها على ان يسجل هذا الاجراء في قيود اللوازم .

المادة ٣٦- للمجلس اهداء لوازم الى المؤسسات الرسمية العامة او الاهلية او الجمعيات الخيرية او النوادي الرياضية او الهيئات الثقافية والفنية او أي حكومة او مؤسسة اقليمية او دولية لغايات تحسين العلاقات بينها وبين المملكة .

المادة ٣٧- يشكل المدير العام لجنة او اكثر من موظفي الهيئة للتفتيش على اللوازم ولغايات الجرد السنوي وتقدم هذه اللجنة تقاريرها خلال المدة التي يحددها لهذه الغاية .

المادة ٣٨- على امين المستودع في الهيئة :-

- ١- تقديم كفالة عدلية وفقا لنظام كفالات الموظفين المعمول به في الوزارات والدوائر الحكومية .

- ب- تقديم تقارير عن حالة اللوازم الموجودة في عهده مرة في السنة على الاقل معززة بقوائم تتضمن اللوازم غير الصالحة للاستعمال واللوازم الفائضة عن الحاجة والناقصة والراكدة .

المادة ٣٩- أ- يجري التسليم والتسلم بين امناء المستودعات او من يعهدتهم أي لوازم بموجب قوائم جرد مطابقة لقيود المستودع يتم توقيعها ممن قام بتسليمها وتسلمها وبالمصادقة على صحة توقيعهما من الرئيس المباشر لكل منهما .

ب- اذا لم يتمكن امين المستودع او من يعهده اللوازم ولاي سبب من الاسباب من تسليم ما يعهده من لوازم الى من يخلفه فيتم التسليم الى لجنة يعينها الرئيس المباشر لهذه الغاية بصورة مؤقتة .

ج- اذا ظهرت أي زيادة او نقص في موجودات المستودع عند التسليم فيجب تنظيم قوائم خاصة بكل من الزيادة او النقص والتوقيع عليها من جميع الاطراف المشتركة في التسليم والتسلم .

د- يتحمل الموظف الذي تكون يعهده أي لوازم قيمة النقص او التلف الناشئ عن اهماله وتتخذ بحقه الاجراءات المناسبة .

هـ- عند وقوع أي تعدد خارجي على المستودع فعلى امين المستودع ان يعلم المدير العام بواسطة رئيسه المباشر حال اكتشافه ذلك وعلى المدير العام ان يجري التحقيق اللازم ويتخذ الاجراءات المناسبة .

و- اذا وقع تزوير في القيود او اختلاس او نقص في موجودات المستودع فعلى الجهة التي اكتشفت مثل هذه الحالة اعلام المدير العام فوراً وعلى المدير العام واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديد المسؤولية بما في ذلك التحقيق وتشكيل اللجان اللازمة وتزويد الرئيس بنتائج تلك الاجراءات .

المادة ٤٠- يحظر الحك والمسح والشطب في القيود او طلبات الصرف او المستندات الخاصة باللوازم ويتم التصويب بوضع خطين متوازيين بالحبر الاحمر على الخطأ ويعاد كتابة الصواب بالحبر الازرق او الاسود ويوقع بجانبه من قبل من أجرى التصويب .

٣٩٤٦

سأ للجامعة

س أمناء
ء جامعة٢٠٠٢/٧
اعتباراً٢٠٠٢
أمن
يكية.٢٠٠
موقمكتبة
الأصل

احكام عامة

المادة ٤١- يجري قيد ما يتم تحصيله من قيمة اللوازم المفقودة او الناقصة او المباعة ايرادا للهيئة .

المادة ٤٢- للمجلس بناء على تنسيب المدير العام حرمان أي متعهد من توريد لوازم للهيئة لمدة معينة اذا تبين له عدم مقدرته على الوفاء بالتزامات المترتبة عليه او تكرر قصوره في التنفيذ .

المادة ٤٣- تعفى الهيئة من توجيه أي اخطار او انذار الى أي متعهد للقيام بأي من الالتزامات القانونية او التعاقدية المترتبة عليه سواء كان ذلك الاخطار او الانذار عدليا او عاديا ما لم ينص العقد المبرم بين الطرفين على غير ذلك .

المادة ٤٤- لا يجوز لمن احيل عليه عطاء ان يقوم بتلزيمة من الباطن الا بموافقة المدير العام الخطية وفي هذه الحالة يكون المتعهد الاصلي والمتعهد من الباطن مسؤولين بالتكافل والتضامن عن جميع الالتزامات والحقوق المترتبة للهيئة ولها اتخاذ أي اجراء لمواجهة مجتمعين او منفردين .

المادة ٤٥- للهيئة تحصيل جميع اموالها وحقوقها المترتبة على المتعهد من أي اموال تعود له لدى الهيئة .

المادة ٤٦- للمدير العام ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى المدير على ان يكون هذا التفويض خطيا ومحددا .

المادة ٤٧- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام تطبق احكام نظام اللوازم المعمول به لدى الوزارات والدوائر الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضاه وتعليمات ادارة وتنظيم المستودعات الحكومية والرقابة على المخزون المعمول بها لدى الوزارات والدوائر الحكومية وتحقيقا لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس المدير العام صلاحيات كل من الوزير والامين العام المنصوص عليها في كل من النظامين .

المادة ٤٨- يصدر المجلس بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٢/٧/١٠

حمزة بن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلاقة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء رئيسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طهيشات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام وزير السياحة والآثار بالوكالة الدكتور محمد عفاش اللعان
وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير العمل ووزير المالية ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني	وزير الثقافة حيدر محمود

مأ للجامعة

من أمناء
جامعة٢٠٠٢/٧
اعتباراً٢٠٠٢
أمن
يكية.٢٠٠
سوق

خ

مكتبة من الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٢ نظام معدل لنظام الغرف الصناعية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الغرف الصناعية لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع النظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (١٨) من النظام الاصلي على النحو التالي:-

اولاً: بقاء عبارة (لا تزيد على مائة وثمانين يوماً) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (لا تزيد على مائتين وسبعين يوماً قابلة للتمديد بقرار من الوزير) .

ثانياً: بقاء عبارة (مائة وعشرين يوماً) الواردة في البند (٢) من الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مائتين وسبعين يوماً قابلة للتمديد بقرار من الوزير) .

٢٠٠٢/٨/١٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة الدكتور محمد الحلايقة	وزير العدل ووزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعمال الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبيشات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير الاشغال والعمارة والإسكان المهندس حسني أبو عيدا	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس محمد علي البطاينة
وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري
وزير الثقافة ووزير التعليم العالي ووزير البحث العلمي الدكتور وايد المعاني	وزير الداخلية فلطان المجالي	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير		

اتفاقية التعاون الثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية سلوفينيا

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٩٤) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٩ المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون الثقافي التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية سلوفينيا بتاريخ ١٩٩٩/١١/١٠ بصيغتها التالية:-
أن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية سلوفينيا والمشار إليهما هنا "بالاطراف المتعاقدة".

ورغبة منهما في تعزيز روابط الصداقة بين بلديهما ، ودعم وتشجيع التعاون في مجالات التربية والعلوم والثقافة .

واقترعا منهما بأن هذا التعاون والتفاهم المشترك لتقوية العلاقات وفي كافة المجالات فقد اتفق الجانبان على ما يلي :-

المادة الأولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون المشترك في مجالات التعليم ، الثقافة ، العلوم ، وذلك من خلال دعم التعاون والاتصالات بين الجامعات والمؤسسات التعليمية ، والعلمية ، والثقافية ، ومؤسسات البحث والمنظمات . ويعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تبادل أساتذة الجامعات والطلاب ، والعلماء ، والخبراء ، والفنانين .

المادة الثانية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل المعلومات والوثائق ذات العلاقة ببرامجهم التعليمية وتشريعاتهم وكذلك تشجيع التعاون في مجال معادلة الشهادات الدراسية .

المادة الثالثة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تبادل المنهج ، الكتب المدرسية ، والمصنوعات التربوية ، كتب وثائق المعلومات ذات العلاقة بالمؤسسات التعليمية في كلا البلدين .

سأ للجامعة

نس أمناء
سأ جامعة٢٠٠٢/٧
اعتباراً٢٠٠٢/
أمن
يومية.٢٠٠٠
سوى

مكتبة الأصل

المادة الرابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون بين المنظمات الرياضية وكذلك تشجيع المشاركة في الاحداث الرياضية وذلك في بلدي الطرفين المتعاقدين .

المادة الخامسة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع السعي للاطلاع على ثقافة الطرف الآخر وتشجيع الاتصالات ذات الطابع الثقافي والاحداث الثقافية مختلفة الأنماط .

المادة السادسة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل المعلومات حول فرص تعلم لغة وأدب الطرف الآخر ودعم مشاركة اساتذة الجامعات والطلاب في فصول تعليم اللغة الصيفية .

المادة السابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون المشترك بين وكالات الأنباء ، والراديو ، والتلفزيون ، وتبادل زيارات الصحفيين في كلا البلدين ، وتشجيع تبادل المعلومات والمطبوعات في مختلف المجالات .

المادة الثامنة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون في مجال التربية الخاصة وتنمية المجتمعات المحلية ، الارشاد الأسري ، والعمل الخيري .

المادة التاسعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون وتبادل الخبرات في مجال تنمية الحكومات ونشاطات المجتمعات المحلية وذلك بالرجوع الى المهمات الواردة في المادة الأولى .

المادة العاشرة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تعزيز التعاون في مجال الثقافة وكذلك العلوم ، والأبحاث ، والتكنولوجيا وذلك من خلال برامج خاصة يتم الاتفاق عليها ضمن الاطار العام للجان المشتركة .

المادة الحادية عشرة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل الخبرات ، الابحاث ، والدراسات في مجال الرعاية الصحية الأولية .

المادة الثانية عشرة

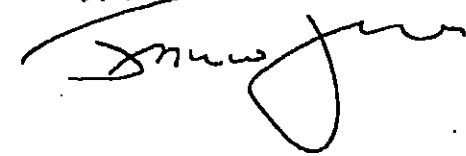
تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول من خلال تبادل مذكرات التفاهم والتي تم المصادقة عليها من خلال الطرق الدبلوماسية.

وتبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ توقيعها ولمدة خمس سنوات اخرى ، وتجدد تلقائيا لمدة خمس سنوات الا في حالة اعلان احد الاطراف كتابيا ومن خلال الطرق الدبلوماسية بعدم الرغبة في تجديدها ، وذلك قبل ستة أشهر على الاقل من تاريخ صلاحيتها .

تم التوقيع في لوبليانا بتاريخ ١٩٩٩/١١/١٠ وعلى ثلاث نسخ أصلية، باللغات العربية، والسلوفانية، والانجليزية، وجميع النسخ قانونية، وفي حالة الاختلاف في التفسير، تعتمد النسخة الانجليزية.

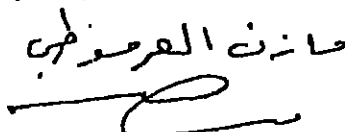
عن

حكومة جمهورية سلوفينيا



عن

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية



٣٩٤٦

سأ للجامعة

لس أمناء
سأ جامعة٢٠٠٢/٧
اعتباراً٢٠٠٢/
أمن
ديكية٢٠٠١
نوف

مكتبة
الأعمال

قرار صادر بالاستناد

لقانون الضريبة العامة على المبيعات

رقم (٦) لسنة ١٩٩٤

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣ بالاستناد لأحكام المادة (٢٢/ج) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:

- أولاً: إعفاء الخدمات التالية من الضريبة العامة على المبيعات اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٢/٥/١٦:
- أ. التأمين الطبي والتأمين ضد الحوادث.
- ب. إعادة التأمين.
- ج. التدريب والتعليم الرياضي.
- ثانياً:

أ. إضافة بند التعريف الجمركي (63.05) (عبوات تعبئة البصل أو البطاطا) مقابل البند رقم (٥٨) من جداول السلع الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات بنسبة (٢%) (عبوات تعبئة المنتجات الزراعية الطازجة) اعتباراً من ٢٠٠٢/٦/١.

ب. إضافة بنود التعريف الجمركية ومن أصناف البنود التالية أمام البند (٨) من الجدول رقم (٣) الخاص بالسلع والخدمات المعفاة من الضريبة العامة على المبيعات (الذهب بجميع أشكاله والحلي والمجوهرات من ذهب ومن معادن ثمينة أخرى، وأجزائها والأحجار الكريمة) اعتباراً من ٢٠٠٢/٦/١:-

- بند التعريف الجمركي (71.02) (ماس وان كان مشغولاً، ولكن غير مركب ولا منظوم).
- بند التعريف الجمركي (71.03) (أحجار كريمة وأحجار شبه كريمة وان كانت مشغولة).
- بند التعريف الجمركي (71.09) (بهايا وفضلات من ذهب).
- ومن أصناف البنود التالية:-

- بند التعريف الجمركي (71.13) (حلي ومجوهرات من معادن ثمينة).
- بند التعريف الجمركي (71.14) (مصنوعات صياغة وأجزاءها من معادن ثمينة).
- بند التعريف الجمركي (71.15) (مصنوعات أخرى من معادن ثمينة).

تعليمات رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٢

تعليمات تشكيل لجنة تقييم الأضرار بالبيئة وتحديد مهامها وتنظيم اجتماعاتها

في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

صادرة بمقتضى البند (٦) من الفقرة (ب) من المادة (٧٠) من نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١

استناداً للصلاحيات المخولة للمجلس في البند (٦) من الفقرة (ب) من المادة (٧٠) من نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١، قرر المجلس اتباع التعليمات التالية:

المادة ١- تسمى هذه التعليمات (تعليمات تشكيل لجنة تقييم الأضرار بالبيئة وتحديد مهامها وتنظيم اجتماعاتها لسنة ٢٠٠٢) ويعمل بها من تاريخ / / ٢٠٠٢.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

القانون: قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به.
النظام: نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به.

المجلس: مجلس المفوضين.
المفوض: مفوض شؤون البيئة.
المدير: مدير مديرية الإشراف والتنفيذ البيئي.
اللجنة: لجنة تقييم الأضرار بالبيئة المشكلة بموجب أحكام هذه التعليمات.

البيئة: المحيط الذي يشمل الكائنات الحية وغير الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط به من هواء وماء وتربة وتفاعلات أي منها وما يقيمه الإنسان من منشآت فيه .
الاتفاقية: الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ٧٨/٧٣ (ماربول) ٧٨/٧٣ وأي إتفاقية دولية أو إقليمية تتضمن إليها المملكة أو تكون طرفاً فيها وتعلق بحماية البيئة البحرية من التلوث والتعويض عن حوادث التلوث.

المواد الملوثة: وتشمل المواد التالية جميعها أو بعضها: الزيت والمزيج الزيتي والمادة الخطرة والنفايات الخطرة والصرف الصحي والقمامة والمادة الضارة والمواد السائلة الضارة وفقاً لتعاريف هذه المواد في النظام.

سأ للجامعة

سن أمناء
سأ جامعة٢٠٠٢/٧
اعتباراً٢٠٠٢
أمن
يكية.٢٠٠
سوقمكتبة
من الأصل

الأضرار البيئية: جميع الأضرار الناتجة عن ملوثات تطرح في البحر أو على اليابسة أو إلى الهواء، وأيا كانت طبيعة هذه الملوثات، بحيث تسبب إضرارا في المكان الذي طرحت فيه أو في أماكن أخرى مجاورة، وسواء كانت هذه الأضرار حالية أو مستقبلية أو ذات أثر تراكمي.

المادة ٣-١- تشكل في السلطة لجنة تسمى "لجنة تقييم الأضرار بالبيئة" برئاسة المدير وعضوية كل من:

- ١- ثلاثة أعضاء من السلطة يسميهم المفوض من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال البيئة البحرية وتقييم الأضرار البيئية في البحر والصناعات المقامة على الشاطئ ونقل الزيت أو أي أضرار بيئية أخرى.
- ٢- عضوين من مؤسسة الموانئ يسميهم مدير عام المؤسسة.
- ٣- عضو من محطة العلوم البحرية يسميه مدير المحطة.
- ٤- عضو من القطاع الخاص يسميه المفوض.

ب- يسمي رئيس اللجنة نائبا له من بين أعضاء اللجنة الموظفين في السلطة.

ج- تختار اللجنة أحد أعضائها ليتولى أمانة سر اللجنة، ويقوم أمين السر بالمهام التالية:

- ١- إعداد جداول أعمال اللجنة.
- ٢- تدوين محاضر الاجتماعات وتزويد أعضاء اللجنة بمحاضر الاجتماعات والقرارات المتعلقة بها وضمان دقتها ودقة التقارير التي تستلمها اللجنة أو تعدها.
- ٣- الاحتفاظ بمحاضر الاجتماع والقرارات.
- ٤- إلية أعمال أخرى تكلفه اللجنة بها.

المادة ٤- تكون اجتماعات اللجنة كالتالي:

أ- يجتمع الأعضاء كلما دعت الحاجة لذلك على أن يكون ذلك مرة كل شهر على الأقل أو في الحالات الطارئة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حال غيابه للنظر في أي أمور تحدد بموجب هذه التعليمات أو يراها رئيس اللجنة لازمة.

ب- يكون النصاب القانوني للجنة بحضور خمسة أعضاء على الأقل، وتتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات أعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

الجامعة

س أمناء
ع جامعة

٢٠٠٢/٨
اعتباراً

٢٠٠٢
أمن
يكية.

٢٠٠
وق

ع

ج- لرئيس اللجنة أن يطلب حضور ممثلين عن الدوائر الحكومية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، على أن تتوافر في هؤلاء الممثلين الخبرات المتعلقة بالمصادر البحرية والبرية والعلوم البحرية البيئية والاقتصاد البيئي والهندسة والكيمياء والصحة وغيرها، وتكون دعوة هؤلاء الممثلين للاستئناس برأيهم في أي مسألة تكون موضوع بحث دون أن يكون لهم حق التصويت.

المادة ٥-١- تتولى اللجنة تقييم الأضرار الناتجة عن الحوادث البيئية في المنطقة وخليج العقبة، وتمارس لهذه الغاية الصلاحيات اللازمة لتحقيق ما يلي:

- ١- تحديد حجم الأضرار المباشرة وغير المباشرة على البيئة، وتعني الأضرار غير المباشرة تلك الأضرار ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمادية.
- ٢- تحديد درجة مساهمة كل طرف في الأضرار البيئية الناتجة.
- ٣- تحديد قيمة التعويضات المترتبة على الأضرار البيئية.

ب- تقوم اللجنة بالمهام التالية على وجه الخصوص لتحقيق الأهداف المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة:

- ١- التنسيق مع الدوائر الحكومية الأخرى والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة لتقييم آثار الأضرار البيئية للتلوث البحري بما في ذلك انسكاب الزيت وعمليات التنظيف اللاحقة.
- ٢- دراسة التقارير المرفوعة لها من الجهات ذات العلاقة بمكافحة حوادث التلوث البحرية لاتخاذ الرأي المناسب بشأنها.
- ٣- تقييم الآثار الكلية للحوادث على المصادر البيئية للمنطقة المتضررة من خلال برامج المراقبة وتشمل تلك المصادر الثروة السمكية والزراعة والحياة البرية، وتحديد المدة اللازمة لإعادة تلك المصادر إلى حالتها الطبيعية.
- ٤- إعداد تقارير خطية بنتيجة الأعمال والأنشطة التي تقوم بها وتعزيزها بالوثائق والمستندات والصور وأي أوراق أو مواد أخرى ذات علاقة.

المادة ٦- على اللجنة عند تقييم الضرر البيئي والعوض المالي المترتب على الإضرار بالبيئة الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- أ- موقع التلوث ونوعه وحجمه أو بعده عن الساحل والمصدر الملوث والمناطق والكائنات الحية أو غير الحية المتأثرة منه.

مكتبة
الأمم المتحدة

ب- حساسية تلك المنطقة أو تلك الكائنات (محميات المرجان أو الجبال أو غيرها).

ج- القيمة الاقتصادية لتلك المنطقة (المرافق السياحية أو غيرها).

د- الدراسات والتحليل الواجب القيام بها لتقييم مدى تأثير الأضرار بالبيئة على المدى القريب والبعيد.

هـ- المواصفات والمعايير المتعلقة بالبيئة ومياه البحار والهواء وغيرها.

و- تكاليف استعادة المصادر الطبيعية المتضررة أو إعادة تأهيلها أو استبدالها أو الحصول على ما يقابلها بالإضافة إلى الفرق المتحقق من تناقص قيمة هذه المصادر .

المادة ٧- أ- ترفع اللجنة تقاريرها الخطية بنتيجة أعمالها معززة بالوثائق اللازمة ومشفوعة بالتوصيات المناسبة للمفوض لاتخاذ القرار بشأنها.

ب- على المفوض اتخاذ قراره خلال (٥) أيام عمل من تاريخ تسلم تقرير اللجنة بالموافقة على توصياتها أو الطلب منها إعادة التقييم الذي قامت به بموجب مذكرة خطية يشرح فيها أسباب طلب إعادة التقييم.

ج- في حال طلب إعادة التقييم، على اللجنة القيام بذلك خلال (٣) أيام عمل على الأكثر من تاريخ المذكرة الخطية ويرفع التقرير ثانية إلى المفوض الذي يتخذ القرار النهائي بشأنه خلال يومي عمل على الأكثر.

د- إذا لم يتخذ المفوض قراره بشأن تقرير اللجنة خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة، فيعتبر ذلك موافقة على التقرير.

المادة ٨- يتحمل مسبب التلوث البدل مقابل الأعمال التي تقوم بها اللجنة والمتعلقة بتقييم الأضرار البيئية، وترفع اللجنة تقرير تكاليفها المعمل للمفوض مع تقرير التقييم المشار إليه في الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذه التعليمات.

المادة ٩- تقوم اللجنة بإخطار مسبب التلوث بكتاب خطي بنتائج اللجنة خلال يوم من تاريخ صدور قرار المفوض النهائي.

المادة ١٠- تكون كافة الأوراق والمحاضر والتقارير الخاصة باللجنة ، بما فيها تلك المشار إليها في البند (٤) من الفقرة (ب) من المادة (٥) من هذه التعليمات متاحة إلى المجلس للاطلاع عليها في أي وقت، ويجوز لمسبب التلوث وأي شخص آخر معني بالاطلاع عليها إلا إذا رأى المفوض خلاف ذلك، وللمفوض نشر النتائج والاستنتاجات الأولية لغايات إعلام الجهات الرسمية الأخرى والجمهور وأي أشخاص يحتمل تأثرهم بالأضرار البيئية مباشرة.

المادة ١١- يرفع تقرير اللجنة إلى المحكمة المختصة لإتخاذ الإجراءات المناسبة.

المادة ١٢- تعتبر ملاحق هذه التعليمات جزءاً لا يتجزأ منها، ويتم احتساب الأضرار البيئية التي يسببها الملوث بناء على القيم والمعادلات المنصوص عليها في هذه الملاحق، وذلك بالإضافة إلى أي تعويضات أخرى تقرها اللجنة ولم ينص عليها في هذه الملاحق.

المادة ١٣- تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية .

ملحق رقم (١)

تصنيف المواد الملوثة :

أ- لغرض تقدير الأضرار، تقسم المواد الملوثة إلى ما يلي :

١- الزيوت والمزيج الزيتي.

٢- المواد الكيماوية.

٣- الصرف الصحي والقمامة.

ب) تصنف الزيوت والأمزجة الزيتية وفقاً لصفاتها وسبل معالجتها ومدى تأثيرها على البيئة البحرية إلى الفئات التالية :

١/١ المشتقات الخفيفة مثل البنزين والكايز والسولار والنتر وغيرها .

٢/١ المشتقات الثقيلة مثل الفيوول والشحوم والزيوت المعدنية والإسفلت وغيرها .

٣/١ النفط الخام .

٤/١ الزيوت النباتية.

مسألة للجامعة

مسألة جامعة

٢٠٠٢/٧
اعتباراً

٢٠٠٢/٧
أمن
بيئية.

٢٠٠٠
سوق

مكتبة من الأصل

ج) تصنف المواد الكيميائية حسب درجة خطورتها وتأثيرها على البيئة البحرية والإنسان إلى ما يلي :

- ١- المواد الكيميائية الشديدة السمية والضرر والتي تتصف بأي مما يلي :
- أعلى تركيز يسمح للبيئة البحرية التعرض له أقل من (١) جزء بالمليون (TLV (1 P.P.M) *
- أعلى تركيز يسمح للإنسان التعرض له أقل من (١) جزء بالمليون (TLV (1 P.P.M) .
- صنفت تحت فئة (A) في الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (MARPOL) (الباب الثاني (Annex II) وتعديلاتها .
- الجرعة القاتلة منها للحياة البحرية (LD₅₀) * أقل من ملغم واحد لكل لتر من الماء .
- الجرعة القاتلة منها للإنسان (LD₅₀) أقل من خمسة ملغرامات لكل كغم واحد من وزن الإنسان .
- تسبب سرطاناً للإنسان .

٢- المواد الكيميائية السامة والضارة للإنسان والبيئة البحرية والتي تتصف بأي مما يلي :

- أعلى تركيز يسمح للبيئة البحرية التعرض له : من (١-١٠) جزء بالمليون (TLV 1-10 P.P.M) .
- أعلى تركيز يسمح للإنسان التعرض له (١-١٠) جزء بالمليون (TLV 1-10 P.P.M) .
- صنفت تحت فئة (B) في الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (MARPOL) (الباب الثاني (Annex II) وتعديلاتها .
- الجرعة القاتلة منها للحياة البحرية (LD₅₀) تساوي (١-١٠) ملغم لكل لتر من الماء .
- الجرعة القاتلة منها للإنسان (LD₅₀) تساوي (٥-٥٠) ملغم لكل كغم من وزن الإنسان .

٣- المواد الكيميائية متوسطة السمية والخطر على الإنسان والبيئة البحرية والتي تتصف بأي مما يلي :

- أعلى تركيز يسمح للبيئة البحرية التعرض له يساوي (١٠-١٠٠) جزء بالمليون (TLV 10 - 100 P.P.M) .
- أعلى تركيز يسمح للإنسان التعرض له يساوي (١٠-١٠٠) جزء بالمليون (TLV 10 - 100 P.P.M) .

- صنفت تحت فئة (C) في الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (MARPOL) (الباب الثاني (Annex II) وتعديلاتها .

- الجرعة القاتلة منها للحياة البحرية (LD₅₀) تساوي (١٠-١٠٠) ملغم لكل لتر من الماء .
- الجرعة القاتلة منها للإنسان (LD₅₀) تساوي (٥٠-٥٠٠) ملغم لكل كغم من وزن الإنسان .

٤- المواد الكيميائية ضعيفة التأثير على البيئة البحرية والإنسان والتي تتصف بأي مما يلي :

- أعلى تركيز يسمح للبيئة البحرية التعرض له يساوي (١٠٠-١٠٠٠) جزء بالمليون (TLV 100-1000 P.P.M) .
- صنفت تحت فئة (D) في الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (MARPOL) (الباب الثاني (Annex II) وتعديلاتها .
- الجرعة القاتلة منها للحياة البحرية (LD₅₀) تساوي (١٠٠-١٠٠٠) ملغم لكل لتر من الماء .
- الجرعة القاتلة منها للإنسان (LD₅₀) تساوي (٥٠٠-٥٠٠٠) ملغم لكل كغم من وزن الإنسان .

- ضعيفة التأثير على المصادر البحرية والإنسان .

د) المواد المشعة :

وهي المواد التي يزيد نشاطها الإشعاعي النوعي عن (٠,٠٠٢) ميكروكوري لكل غرام .

هـ) تقدير أضرار التلوث تحتسب بالدينار الأردني

*TLV = THRESHOLD LIMIT VALUE
*LD = LETHAL DOSE
*PPM = PARTS PER MILLION

سأ للجامعة

من أمناء
سأ جامعة

٢٠٠٢/٧
اعتباراً

٢٠٠٢/
أمن
ريكية.

٢٠٠١
سوق

ع
ن
ع

مكتبة الأصل

ملحق رقم (٢)

تقدير الضرر البيئي اللاحق بالمرجان

يتم احتساب مبلغ (٤٠٠٠) اربعة آلاف دينار اردني لكل متر مربع من المرجان يتم تكسيره أو تخريبه أو خلعته أو ردمه أو نقله.

تعليمات ممارسة مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر
استناداً لنص المادة (١٣) من نظام رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠١
نظام ممارسة مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر

مسألة للجامعة

مسألة من
جامعة٢٠٠٢/٧
اعتباراً٢٠٠٢/
١ من
ريكية.٢٠٠١
لوق

١. تعليمات امتحان العناية بالبشرة وإزالة الشعر:-

١. يتم اجراء الامتحان مرتين في السنة مره لدورة شهر شباط ومره لدورة شهر تموز من كل عام.
٢. علامة الاجتياز في الامتحان (٦٠%) ويتم تقديم الامتحان بشكل شفوي .
٣. يتم انعقاد الامتحان في قسم الامراض الجلدية في مستشفى البشير.
٤. ترفع اللجنة الفاحصة نتائج الامتحان الى لجنة ترخيص مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر ليتم تصديقها من معالي الوزير.
٥. يتم تشكيل لجنة اجراء الامتحان المقرر لكل دورة من الاعضاء الذين يتم تسميتهم من قبل لجنة ترخيص مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر وذلك بموجب المادة (٧/ب) من النظام.
٦. يعلن عن موعد الامتحان لكل دورة قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاده .
٧. يجب تقديم كافة المتطلبات والوثائق اللازمة لمنح تصريح مزاولة المهنة قبل موعد الامتحان بأسبوع على الأقل.
٨. يعفى من تقديم الامتحان كل من حصل على المؤهلات العلمية (الوارده ذكرها في النظام) قبل عام (١٩٨٥).
٩. يصرف مبلغ (١٥٠) دينار لاعضاء لجنة الامتحان بواقع خمسون دينار لكل عضو عن كل دوره

١٠: منهاج الامتحان/المساقات:-

** تركيب الجلد وعرفه طبقاته تشريحيا ونسجيا في الحالة الطبيعية للجلد ومعرفة ملحقاته من الغدد الدهنية والغدد العرقية ،

يخ
ن
ن

** أنواع البشرة

** مكونات الشعر

** التطهير والتعقيم بأنواعه

** الامراض الجلدية الشائعة لبشرة الوجه مثل/

* حب الشباب بأنواعه

* التصبغ(hyper pigmentation).

مكتبة
الأصل

- *. الاكزيما، البهاق ، الصدفيه، الطفح الشمسي.
*. الانتهاكات التحسسية الناتجة عن استعمال مستحضرات التجميل
*. الأمراض الجلدية المعدية وكيفية التعرف عليها (البكتيرية والفيروسية والفطريات المعدية)
- ** تأثير الهرمونات على نمو الشعر.
** مكونات الأشعة الشمسية وتأثيراتها على الجلد.
** واقيات الشمس (SunScreen).
** المستحضرات الرئيسية المستخدمة في التجميل فيما يختص :-
- *. انواعها :-
(cre am , emulsion , suspension, ointment, gel)
*. طرق استعمالها
*. الآثار الجانبية لهذه المستحضرات على البشرة
- ب. الشروط الواجب توافرها لترخيص مركز العناية بالبشرة والشعر :-

١. ان لا تقل مساحة المركز عن (٤٠) متر مربع.
 ٢. فني عناية بالبشرة يتولى إدارة المركز والإشراف عليه.
 ٣. ان يكون مزودا بالتجهيزات وسائل اللوازم التالية: /
- #. لمبة لفحص البشرة/مكبر
#. جهاز تعقيم ادوات العناية بالبشرة
#. جهاز تبخير (STEAMER).
#. جهاز تنظيف الدهون عن سطح الجلد (VACCU MSUCTION).
#. كرسي خاص للعناية بالبشرة ذو مسند متحرك يمكن تحويله واستعماله كسرير عند الحاجة.
#. ان تتوفر فيه الشروط الصحية العامة من حيث التهوية والاضاءة والتدفئة .
#. ان يتوفر به المرافق التالية: /
- أ. غرفة انتظار واحدة على الأقل .
 - ب. غرفة العناية بالبشرة ويجب ان تحتوي على مضله واحدة.
 - ج. مرفق صحي مع مضله.

ج. الوثائق المطلوبة لمنح ترخيص مزاوله المهنة: / *****

- ** بطاقة عن الاحوال المدنية الاردنية /الرقم الوطني
** شهادة عدم محكوميه .
** المؤهل العلمي المنصوص عليه في النظام.
** شهادة الخبرة العملية المنصوص عليها في النظام
** اجتياز الإمتحان المقرر بنجاح.

د. الوثائق المطلوبة لمنح ترخيص مركز العناية بالبشرة وإزالة الشعر :- *****

- ** مخطط موقع تنظيمي من مساح مرخص يبين مساحة المركز.
** عقد ايجار للمساحة المئوي اشغالها كمركز .
** شهادة طلب تسجيل من وزارة الصناعة والتجارة.
** وصل رسوم ترخيص المركز بقيمة (٥٠) دينار.

هـ. لجنة الامتحان :- *****

- *. رئيس اختصاصي الأمراض الجلدية في وزارة الصحة أو من ينوبه.
*. اختصاصي الأمراض الجلدية من القطاع الخاص تسميه نقابة الأطباء .
*. اختصاصي تجميل.

وزير الصحة

الدكتور فلاح الناصر

سأ للجامعة

لس أمناء
سأ جامعة٢٠٠٢/٧/
اعتباراً٢٠٠٢/
رامن
ريكية.٢٠٠٢
لوقبج
ن
ن

مكزن من الأصل

أسماء الجامعات المعترف بها

في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

• تنفيذاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٤) من نظام رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠١ نظام الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية ومعادلة شهاداتها والصادر بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (٤) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤١) لسنة ٢٠٠١ أثبت فيما يلي قوائم أسماء الجامعات المعترف بها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، في كل من الدول التالية:

١. الجمهورية اللبنانية.
٢. الجمهورية السودانية.
٣. جمهورية روسيا الاتحادية.
٤. جمهورية روسيا البيضاء.
٥. الجمهورية الأوكرانية.
٦. جمهورية مولدافيا.
٧. جمهورية أرمينيا.
٨. جمهورية جورجيا.
٩. جمهورية أذربيجان.
١٠. جمهورية كازاخستان.
١١. جمهورية قرغستان.
١٢. جمهورية طاجيكستان.
١٣. جمهورية أوزبكستان.
١٤. جمهورية تركمانستان.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور وليد المعاني

الجمهورية اللبنانية

الجامعات اللبنانية المعترف بها لدى
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في الجامعات اللبنانية غير معترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية.

١- الجامعة اللبنانية

بيروت ص ب ٧٠١٦٠

تلفون: ٨٣٠-٦١٢-١-٩٦١

فاكس: ٥٧٢-٦١٢-١-٩٦١

البريد الإلكتروني: rectorat@ul.edu.lb

الموقع على الانترنت: <http://www.ul.edu.lb>

٢- جامعة بيروت العربية

بيروت، ص ب ١١٥٠٢٠ بيروت

تلفون: ١١٠-٣٠٠-١-٩٦١

فاكس: ٤٠٢-٨١٨-١-٩٦١

البريد الإلكتروني: bau@bau.edu.lb

الموقع على الانترنت: <http://www.bau.edu.lb>

سأ للجامعة

سأ أمناء
سأ جامعة

٢٠٠٢/٧
اعتبراً

٢٠٠٢/
أمن
ريكية

٢٠٠١
لوق

بج
ن
ن

مكتبة الأصل

٣- الجامعة الامريكية في لبنان (AUB)

بيروت، شارع بليس، ص ب ١١٢٣٦

تلفون: ٩٦١-١-٣٧٤-٣٧٤

فاكس: ٩٦١-١-٣٥١-٧٠٦

الموقع على الانترنت: <http://www.aub.edu.lb>

٤- الجامعة اللبنانية الامريكية (LAU) كلية بيروت الجامعية (BUC) سابقا

راس بيروت، شارع مدام كوري، ص ب ١٣-٥٠٥٣

تلفون: ٩٦١-١-٨٦٧-٦٢٠

فاكس: ٩٦١-١-٨٦٧-٠٩٨

البريد الالكتروني: webmaster@lau.edu.lbالموقع على الانترنت: <http://www.lau.edu.lb>

٥- جامعة القديس يوسف (اليسوعية)

طريق الشام ص ب ١٧-٥٢٠٨

مار مخايل بيروت ١١٠٤-٢٠٢٠

تلفون: ٩٦١-١-٦٥٤٦٢٤/٧/٨/٩

فاكس: ٩٦١-١-٤٢٣٣٩٦

البريد الالكتروني: rectorat@usj.edu.lb

٦- جامعة الروح القدس

ص ب ٤٤٦ الكسليك، جونيه

تلفون: ٩٦١-٩-٦٤٠-٦٦٤

فاكس: ٩٦١-٩-٦٤٢-٣٣٣

البريد الالكتروني: rectorat@usek.lb.refer.orgالموقع على الانترنت: <http://www.usek.edu.lb>

بالكليات التالية

- كلية اللاهوت الحبرية
- كلية الفلسفة والعلوم الإنسانية
- كلية الآداب
- كلية الحقوق
- كلية إدارة الأعمال والعلوم التجارية
- كلية الفنون الجميلة والفنون التطبيقية

- كلية العلوم الزراعية
- كلية الموسيقى

٧- جامعة البلمند

دير البلمند، ص ب ١٠٠ طرابلس

تلفون: ٩٦١-٦-٣٣٥-٦٨٣

فاكس: ٩٦١-٦-٩٣٠-٢٧٨

البريد الإلكتروني: registrar@balamand.edu.lbالموقع على الانترنت: <http://www.balamand.edu.lb>

بالكليات التالية:

- معهد القديس يوحنا النمشقي اللاهوتي
- الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية
- كلية إدارة الأعمال
- كلية العلوم
- كلية الهندسة
- كلية الصحة العامة وعلومها

- أما بالنسبة إلى التخصصات الحديثة التي لم تذكر في جامعتي الروح القدس والبلمند فسيعاد النظر فيها بعد تخريجها ثلاثة أفواج على الأقل

نوع
من
ننوع
من
ن

مكتبة الأصل

الجمهورية السودانية

الجامعات السودانية المعترف بها لدى
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردنية

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في الجامعات السودانية غير معترف بها لدى
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية.

١- جامعة الخرطوم

ص ب ٣٢١ - الرمز البريدي ١١١١٥

تلفون: ٧٧٢٦٠١-٧٧٢٢٩٠-٧٧٢٩٣-٧٧٢٩٣ المفتاح ٠٠٢٤٩١١

فاكس: ٧٨٠٢٩٥-٧٧٥٤٦٩-٧٧٥٤٦٩ المفتاح ٠٠٢٤٩١١

البريد الالكتروني: dptwe@sudanet.net

٢- جامعة ام درمان الاسلامية

ص ب ٣٨٢ ام درمان

تلفون: ٥١١٥٢٥-٥١١٥٢٧-٥١١٥٣٨-٥١١٥٣٨ (٠١٥) المفتاح ٠٠٢٤٩١١

فاكس: ٧٧٥٢٥٣-٧٧٥٢٥٣ المفتاح ٠٠٢٤٩١١

٣- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

ص ب ٤٠٧ الخرطوم

تلفون: ٧٧٢٥٠٨-٧٧٤٥٥٩-٧٧٤٥٥٩ المفتاح ٠٠٢٤٩١١

فاكس: ٧٧٤٥٥٩-٧٨٣٨٩١-٧٨٣٨٩١ المفتاح ٠٠٢٤٩١١

البريد الالكتروني: sust@sudanet.net

٤- جامعة الجزيرة

ص ب ٢٠ ود مدني- ٢٦٦٧ الخرطوم

تلفون: ٤٣١٧٤-٤١٣٥٥-٤١٦٥٧-٤٣٠٠١/ منني ٢١١٨- الخرطوم ٧٨٥٦١٦

جمهورية روسيا الاتحادية

جامعات روسيا الاتحادية المعترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي الاردنية

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في جامعات روسيا الاتحادية غير معترف بها

لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية.

1. Irkuck State University of Medicine

Ul.Kraznoje Vosstanje 1, Irkuck 664003

Tel: 7(3952)243-597

Fax: 7(3952)243-825

Email: rector1@ismu.baikal.ru

2. Moscow Medical Academy

Ul. Bolsaja Pirogovskaja 2/6, Moskva 119881

Tel: 7(95)248-055-3

Fax: 7(95)248-021-4

Email: root@medacad.msk.ru

3. Saint- Petersburg State Medical Academy

Pr. Piskarjovskij 47, Sankt-Peterburg 195067

Tel: 7(812)543-501-4

Fax: 7(812)543-157-1

Email: gma@ag1268.spb.edu

سأ للجامعة

لس انشاء
سأ جامعة٢٠٠٢/٧/
اعتباراً٢٠٠٢/٨
لأمن
مروكية٢٠٠٢
لنوعيخ
من
من

مكتبة

مأ للجامعة

س أمناء
مأ جامعة٢٠٠٢/٧
اعتباراً٢٠٠٢/
أمن
ديكية٢٠٠٢
لوقبج
ن
ن

10. Moscow State Academy of Law
Ul. Sadovaja-kudrinskaja 9, Moskva 107005
Tel: 7(95)2549-972
Fax: 7(95)2449-869

11. Moscow State Academy of Physical Education
Ul. Sosseinaja 33, Malahovka 140032, Moskovskaja Oblast
Tel: 7(95)5015-545
Fax: 7(95)5015-236
Email: h.a@g23.relcom.ru

12. Moscow State Linguistic University
Ul. Ostozenka 38, Moskva 119034
Tel: 7(95)2450-200
Fax: 7(95)2468-366
Email: mglu@sovamsu.sovusa.com

13. Moscow State University of Economics, Statistics and Informatics.
Ul. Nezinskaja 7, Moskva 119501
Tel: 7(95) 442-7155
Fax: 7(95) 442-6558
Email: office@rector.mesi.ru
Website: <http://www.mesi.ru>

14. Moscow State University "M.V. Lomonosova (MGU)"
Vorobjovy Gory, Moskva 119899, MGU
Tel: 7(95)9393-510
Fax: 7(95) 9380-165
Email: mgu@univer.msu.ru
Website: <http://www.msu.ru>

15. Kabardino - Balkarian University
Ul. Cemisevskogo 173, Nalcik 360004
Tel: 7(86-622)25-258
Fax: 7(86-622)22-562
Email: bsk@fr.nalchin-l.kbgu.su

4. Moscow Power Engineering Institute.
Ul. Krasnokazamennaja 14, Moskva 105835
Tel: 7(95)362-5646
Fax: 7(95) 362-8918
Email: zhelbakov@mpei.ru
Website: <http://www.mpei.ac.ru>

5. Moscow State Institute of Electronics and Mathematics (Technical University)
Bol'soy Trjohsvjatil'sky per. 3/12, Moskva 109028
Tel: 7(95)917-90-89
Fax: 7(95)916-28-07
Email: unims@niem.edu.ru
Website: <http://www.niem.edu.ru>

6. Saint - Petersburg State Electrotechnical University.
Ul. Prof. Popova, Sankt-Petersburg 197576
Tel: 7(812)2344-651
Fax: 7(812)2342-758
Email: root@post.stu.spb.ru
Website: <http://www.eltech.ru>

7. Saint - Petersburg State University of Architecture and Civil Engineering.
Ul. 2aja Krasnoarmejskaja 4, Sankt-Peterburg 198005
Tel: 7(812) 3169-965
Fax: 7(812) 3165-872
Email: rector@spice.spb.su

8. Moscow Institute of Psychology and Education.
Ul. Sretenka 27/29, Moskva 103009
Tel: 7(95)202-8876
Fax: 7(95)253-9179
Email: margolis@glasnet.ru
Website: <http://www.psychology-online.ru/mpei>

9. Russian Academy of Music "GNESINY"
Ul. Povarskaja 30/36, Moskva 127069
Tel: 7(95) 2911-554
Fax: 7(95)2901-765

مكتبة الأصل

4. Belarus State Academy of Music
Ul. Internationalnaja 30, 220030 Minsk
Tel: 375(17)226-17-49
Fax: 375(17)226-19-96
Email: bsam@open.minsk.by

5. Belarus State University
Prosp. F. Skoryna 4, 220050 Minsk
Tel: 375(17)209-52-03
Fax: 375(17)226-59-40
Email: kozulin@org.bsu.unibel.by
Website: <http://www.bsu.unibel.by>

الجمهورية الاوكرانية

الجامعات الاوكرانية المعترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردنية

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في الجامعات الاوكرانية غير معترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردنية.

1. Kharkiv State Medical University
Prosp.V.I. Lenina 4, 61022 Kharkiv, Kharkiv Region
Tel: 00380(572) 43-07-26
Fax: 00380(572)43-36-20
Email: gnd@khmu.kharkov.ua
Website: <http://center.wit.kharkov.ua/med>

جمهورية روسيا البيضاء

جامعات روسيا البيضاء المعترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردنية

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في جامعات روسيا البيضاء غير معترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردنية.

1. Minsk State Medical University
Ul. Dzerzinskogo 83.220116 Minsk
Tel: 375(17)278-76-72
Fax: 375(17) 278-76-10
Email: rector@msmi.minsk.by
Website: <http://www.msmi.minsk.by>

2. Belarus State University of Informatics and Radio Electronics.
Ul. P. Brovski 6, 220027 Minsk
Tel: 375(17)232-04-51
Fax: 375(17)231-09-14
Email: shuang@gw.bsuir.unibel.by
Website: <http://www.gw.bsuir.unibel.by>

3. Academy of Physical Education and Sports of The Republic of Belarus
Prosp. Maserova 105, 220020 Minsk
Tel: 375(17)250-30-84
Fax: 375(17)250-80-08

مكتبة
الأصل

8. Kyiv State Technical University of Civil Engineering and Architecture.

Prosp. Povitroflotsky 31, 01036 Kyiv, Kyiv Region
 Tel: 00380(44)276-53-30
 Fax: 00380(44)276-92-82
 Email: ismkcei@kdtuba.kiev.ua

9. State Air Academy of Ukraine.

Ul., Dobrovolsky 1, 25005, Kirovograd, Kirovograd Region
 Tel: 00380(522)27-01-14
 Fax: 00380(522)27-15-12
 Email: asup@glau.fk.kr.ua
 Website: <http://www.glau.fk.kr.ua>

10. "V.N. Karazin" Kharkiv National University

Maidan Svobody, 4, 61077, Kharkiv, Kharkiv region
 Tel: 00380(572) 43-61-96
 Fax: 00380(572) 45-74-88
 Email: postmaster@univer.kharkiv.ua
 Website: <http://www.univer.kharkov.ua>

11. Kyiv National (Taras Shevchenko) University

Ul. Volodymyrska 60, 01017, Kyiv, Kyiv Region
 Tel: 00380(44) 220-86-91
 Fax: 00380(44) 234-61-66
 Email: vpsh@iccho.univ.kiev.ua
 Website: <http://www.univ.kiev.ua>

12. National Agrarian University

15, Gueroyiv Oborony Str., Kyiv, 252041, Ukraine
 Tel: 00380(44) 263-51-75, 267-82-33
 Fax: 00380(44) 263-71-55
 Email: rector@usau.kiev.ua

13. Ukrainian State University of Physical Training and Sport

1, Phizkultura Str., Kyiv, 252650
 Tel: 00380(44)227-54-52
 Fax: 00380(44) 227-61-91
 Email: lolita@usupes.freenet.kiev.ua

2. Donetsk State Medical University

Prosp. Ilyicha, 16, 83000 Donetsk, Donetsk Region
 Tel: 00380(622)93-53-41
 Fax: 00380(622)95-96-29
 Email: postmaster@dsmu.donetsk.ua
 Website: <http://www.dsmu.donetsk.ua>

3. National State (O.O. Bogomolets) Medical University

13, Shevchenko Ave. Kyiv, 252004, Ukraine
 Tel: 00380(44)224-40-62
 Fax: 00380(44)224-40-62
 Email: nnu@unmu.kiev.ua
 Website: <http://www.chat.ru/~unmu>

4. Ukrainian Academy of Pharmacy

Ul. Pushkinska 53, 61002 Kharkiv, Kharkiv region
 Tel: 00380(572) 47-01-64
 Fax: 00380(572)47-01-64
 Email: root@ukrfa.kharkov.ua
 Website: <http://www.ukrfa.kharkov.ua>

5. Lviv State Medical Institute

69, Pekaraska Str., Lviv, 290010, Ukraine
 Tel: 00380(322) 72-26-60
 Fax: 00380(322) 76-79-73
 Email: pavlovsky@meduniv.lviv.ua

6. State University "Lviv Polytechnics"

12, Stepan Bandera Str., Lviv, 290646, Ukraine
 Tel: 00380(322) 72-47-33, 72-16-33
 Fax: 00380(322)74-43-00
 Email: rudavsky@polynet.lviv.ua

7. Ukrainian State Marine Technical University

9, Geroyiv Stalingrada Ave., Mykolayiv, 327025, Ukraine
 Tel: 00380(512)35-91-48, 32-44-74
 Fax: 00380(512) 35-25-56
 Email: ais@ais.nikolaev.ua

مكتبة
الأصل

جمهورية جورجياجامعات جمهورية جورجيا المعترف بها لدى وزارة التعليم العاليوالبحث العلمي الأردنية

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في جامعات جمهورية جورجيا غير معترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية.

1. Georgian Technical University
77, Kostava Str. 380075 Tbilisi
Tel: 995(32)330762
Fax: 995(32)365590
Email: info@gtu.kheta.ge

2. Tbilisi "Javane Javahisvilis" State University
1 Cacavadze Avenue, 380028 Tbilisi
Tel: 995(32)220241
Fax: 995(32)221103
Email: arkile@tsuio.edu.ge

3. Tbilisi State Medical University
33 Vazha Psavela Avenue 380077 Tbilisi
Tel: 995(32)391567
Fax: 995(32)942519
Email: intermed@access.sanet.ge

جمهورية مولدافيا

جمهورية مولدافيا لم يعترف بأي جامعة فيها .

جمهورية أرمينياجامعات جمهورية أرمينيا المعترف بها لدى وزارة التعليم العاليوالبحث العلمي الأردنية

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في جامعات جمهورية أرمينيا غير معترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية.

1. Yerevan State University
Alex Manookyan Str. 375049 Yerevan
Tel: 374(2)550612
Fax: 374(2)151087
Email: gayan@arminfo.com

2. State Engineering University of Arminia
Terian Street 105
375009 Yerevan
Tel: 374(2) 520521
Fax: 374(2)151068
Email: sosmar@seua.am

جمهورية كازاخستانجامعات جمهورية كازاخستان المعترف بها لدىوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية

1. "Al-Farabi" Kazakh State National University
 Prosp. Al-farabi 71
 480078 Almaty
 Tel: 7(3272)471671
 Fax: : 7(3272)472609
 Email: anurmag@kazastate.almaty.kz

2. Almaty Institute of Power Engineering and Telecommunications
 (Technical University)
 Ul. Baitursinuli 126, 480013 Almaty
 Tel: 7(3272) 925740
 Fax: 7(3272) 925057
 Email: aipet@aipet.kz

مكتبة
الأصل

جمهورية أذربيجانجامعات جمهورية أذربيجان المعترف بها لدىوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في جامعات جمهوريات الاتحاد السوفياتي
 السابق غير معترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 الأردنية.

1. Baku State University "M.E. Rasulwade"
 Ul..Z. Khalilov 23, Baku 370145
 Tel: 994(12)390858
 Fax: 994(12)983376
 Email: elmira_a@azdata.net

2. Azerbaijan State Oil Academy
 Prosp. Azadlig 20
 Baku 370010
 Tel: 994(12) 934557
 Fax: 994(12)934378

جمهورية أوزبكستان

جامعات جمهورية أوزبكستان المعترف بها لدى
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية

1. Tashkent State Technical University
Ul. Universiteckaya 2, 700095 Tashkent
Tel: 7(998712)465397
Fax: 7(998712) 294836
Email: info@globalnet.uz

2. Samarkand University
Bul. Gorkogo 15
703004 Samarkand
Tel: 752626

3. Uzbekistan National University (Tashkent University)
Vuzporodok, 700095 Tashkent
Tel: 7(3712) 460224

4. Tashkent Institute of Textile and Light Industry

جمهورية تركمانستان

جمهورية تركمانستان لم يعترف بأي جامعة فيها.

جمهورية قرغستان

جامعات جمهورية قرغستان المعترف بها لدى
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية

1. Kyragyz Technical University (Razzakov)
Prosp. Mira 66, 720044 Biskek
Tel: 996(312) 440970
Fax: 996(312)445369
Email: info@bishkek.ktu.su

جمهورية طاجيكستان

جامعات جمهورية طاجيكستان المعترف بها لدى
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية

1. Tajik State University
Prosp. Rudaki, 17
734025 Dusanbe
Tel: 7(992372) 217711
Fax: 7(992372)214884
Email: admin@tajiksu.td.silk.glas.apc

مكتبة
الأصل



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٦٠ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٥

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٣٩٤٤	- وكالات الوزراء
٣٩٤٥	- الأوسمة
٣٩٤٦	- الجامعات - تعيين/ قبول/ استقالة
٣٩٤٦	- التمثيل الدبلوماسي وتعيين السفراء
٣٩٤٦	- الموظفين
٣٩٥٢	- الجنسية الأردنية
٣٩٥٣	- الاستملاك
٣٩٥٥	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٤٠٣٢	- الإعانات
٤٠٤١	- المطالبات
٤٠٨٤	- المحاكم

مكتبة
الأصل

وكالات الوزراء

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد فارس النابلسي وزير العدل ووزير الدولة للشؤون القانونية مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة المهندس علي أبو الراغب رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/٢١-١٨.
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور وليد المعاني وزير التعليم العالي والبحث العلمي أعمال وزارة التربية والتعليم بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم في باريس خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/١٧-١٤.
- ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس مزاحم المحيسن وزير العمل أعمال وزارة المالية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور ميشيل مارتو وزير المالية في باريس خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/١١-٧.
- د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد عفان العوان وزير الدولة للشؤون السياسية ووزير الإعلام أعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور طالب الرفاعي وزير السياحة والآثار في جمهورية أيرلندا خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/١٢-٨.
- هـ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد عفان العوان وزير الدولة للشؤون السياسية ووزير الإعلام أعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور طالب الرفاعي وزير السياحة والآثار في باريس بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/١٩-١٤.
- و - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس محمد البطاينة وزير الطاقة والثروة المعدنية أعمال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور فواز حاتم الزعبي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/١٥-٤ وغياب معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير الصناعة والتجارة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/١٠-٩.
- ز - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس محمد البطاينة وزير الطاقة والثروة المعدنية أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير الصناعة والتجارة في الجمهورية العراقية بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/٢٢-١٩.
- ح - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عبدالرزاق طيبيشات وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة أعمال وزارة الأوقاف والشؤون المقدسات الإسلامية بالوكالة طيلة مدة غياب سماحة الدكتور أحمد هليل وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

مكتبة من الأصل

ط - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور طالب الرفاعي وزير السياحة والآثار أعمال وزارة الثقافة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد حيدر محمود وزير الثقافة في جمهورية مصر العربية بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢١-٢٤/٧/٢٠٠٢.

ي - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور حازم الناصر وزير المياه والري أعمال وزارة الزراعة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمود الدويري وزير الزراعة في جمهورية مصر العربية بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢١-٢٥/٧/٢٠٠٢.

ك - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد شاهر بك وزير الدولة للشؤون الخارجية أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور مروان المعشر وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٥-١٩/٧/٢٠٠٢.

* * * * *

الأوسمة

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بمنح سعادة السيد جلال الدين السيد الأمين سفير جمهورية السودان لدى البلاط الملكي الهاشمي وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، وذلك بمناسبة انتهاء مهامه.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بمنح سعادة السيد طارق فاطمي سفير جمهورية باكستان الإسلامية لدى البلاط الملكي الهاشمي وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، وذلك بمناسبة انتهاء مهامه.

ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالإعفاء على سعادة السيد حسين الرفاعي المدير السابق لمكتب الإعلام في السفارة الأردنية - لندن بوسام الاستقلال من الدرجة الثالثة تقديراً لخدماته المتميزة وجهوده المخلصة التي بذلها خلال الزيارة الملكية السامية إلى المملكة المتحدة في الفترة من ٦-١١/١١/٢٠٠١.

د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح للرائد رقم (٧٤٤) غازي غالب مطلق الفاعوري من سلاك دائرته المخبرات العامة بحمل وسام رتسكي من الدرجة الثالثة، المنعم به عليه من قبل الحكومة النمساوية.

هـ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالإعفاء على التلميذ مرشح طيران صدام عمر عبدالله بميدالية الحسين للتفوق من الفئة الثانية لحصوله على الترتيب الأول بمجموع العلامات.

و - صدرت الإرادة الملكية السامية بالإعفاء على الفنان منصور حنا الرحباني (لبناني الجنسية) بوسام الاستقلال من الدرجة الأولى لتأليفه وتلحينه المسرحية التاريخية اللبنانية أبو الطيب المتنبي.

الجامعات - تعيين/ قبول استقالة

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين الأستاذ الدكتور رويده المعاينة رئيساً للجامعة الهاشمية اعتباراً من ٢٤/٧/٢٠٠٢.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بقبول استقالة سعادة السيد أيمن هشام حجاوي من عضوية مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وتعيين معالي السيد مروان عوض عضواً في مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية بدلاً من سعادته.

* * * * *

التمثيل الدبلوماسي وتعيين السفراء

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩٥) تاريخ ٢/٧/٢٠٠٢ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السيد زيد مفلح اللوزي سفيراً في سلاك وزارة الخارجية اعتباراً من ١٥/٧/٢٠٠٢.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩٤) تاريخ ٢/٧/٢٠٠٢ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السيد كريم فقوار سفيراً في سلاك وزارة الخارجية اعتباراً من ١٥/٧/٢٠٠٢ ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩٣) تاريخ ٢/٧/٢٠٠٢ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السفير من ملك وزارة الخارجية السيد تركي الخريشا سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة.

* * * * *

الموظفون

أ - تشكيلات/ تقاعد:-

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦١٨) تاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٢ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة الدكتور أنور بطيحة أميناً عاماً للمجلس الصحي العالي بموجب عقد وبراتب شهري إجمالي مقداره (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٣٨) تاريخ ٩/٧/٢٠٠٢ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة المهندس السيد رياض سعيد أبو تابه مديراً عاماً لمؤسسة تنمية أموال الأوقاف بادنى مربوط الفئة العليا، المجموعة الثانية اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٥٩) تاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٢ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيد عدنان عبدالكريم الزعبي بوظيفة مستشار في سلاك رئاسة الوزراء بادنى مربوط الفئة العليا المجموعة الثانية اعتباراً من تاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٢ وذلك بقتله من منسب وزارة الإعلام.



١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

٢٠٠٢/٧/١٧

بنك تنمية المدن والقرى:-

الدكتور محمود علي ساري الزعبي

وزارة النقل/ سلطنة الطيران المدني:-

السيد علي سامي علي الشمالي

السيدة وفاء نافع عبدالوهاب سليمان

السيد قاسم محمد اشتيان الكفاوين

السيد عايد محمد سلامة الحبيصة

السيدة عيسى محمد حسين العدلات

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:-

السيد علي سليم يعقوب مساعدة

السيد نعم محمد مصطفى عبدالله

السيدة سلمى زكي عبدالرحيم الناشف

السيدة نادية سليم طه أبو طه

السيد محمد محمود الحامد الكايد

السيد سعود فهاد فارس الخريشه

السيد رياض نصر أحمد الشبول

السيدة سناء عبدالقادر أحمد قطيش

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

٢٠٠٢/٧/١٧

وزارة العمل:-

السيد بونس عبدالكريم أحمد الرواشدة

وزارة الخارجية:-

السيدة عفاف عبدالعزيز عبدالحليم صالح

وزارة المالية/ الأراضي والمسابح:-

السيدة ماجدة مصطفى عبدالقادر جرادات

السيدة غادة أحمد محمود العويشي

وزارة التربية والتعليم:-

السيدة هدى حسين محمد العمري

السيد محمود سالم إسماعيل اليوسف

السيد غسان محمد محمود إسماعيل

السيدة غزالة لطفي عبدالله يوسف

السيدة رالدة فهد سلامة الفرح

السيدة سهام إبراهيم غزال القواسمة

السيدة غادة عبدالمجيد أحمد الصعوب

السيدة عواطف خلف محمد الشرايري

السيدة فتحية عبدالله عبدالملك الجابر

السيدة فائدة يوسف طاهر محسن

السيد عصام غين عبدالجواد عبدالرحيم

السيد شاهر محمود خليل الكعكة

السيدة عالية محمد يوسف موسى

السيد صالح أمين محمد هلال
السيد جهاد عيسى مصطفى الدرويش
السيدة مريم عيسى أحمد رمضان
السيدة مريم حسن حسين أبو ديه
السيدة هيفاء علي محمد خصاونه
السيد تركية عبدالرحيم عبدالرحمن الشبلي
السيد محمد شحاده أحمد الخشيني
السيدة فريدة مصطفى العلي الخطيب
السيدة نجاح خليل عايش قرعان
السيدة فاطمة عبدالله سليمان النعيمات
السيد بشير عبدالعزيز الحمصي
السيد علي حسن مصطفى الجمل
وزارة التنمية الاجتماعية:-
السيدة باسمه رجب يوسف مشايخ
نذير محمد إسماعيل الحسنات
وزارة المياه والري/ سلطة المياه:-
السيدة أمل سلامة الصعوب
وزارة الصحة:-
السيدة فريال زكي توفيق قرعاوي
السيدة سميرة مفلح أحمد المناصير
السيدة فايزة عبدالنور أحمد أبو شحاده
السيدة أمينة عبدالرحمن محمد الوحيدي
السيدة دنيا محمد سليمان سلامة
السيدة أمل محمد أحمد الدقس
السيدة نعيمة أحمد موسى دهمش
السيدة وسام جودة مصطفى حسن
السيدة سناء محمد سلامة المجالي
السيدة عريفة سلامة سويلم الزبيد
السيدة بسمة محمود سليمان الشناق
السيدة أروى يوسف عبدالرحمن حيمور
السيدة رحيمه ذيب محمود أبو ذهبية
السيدة حنان سعد عبد كنش
السيدة فاطمة محمد سليمان حجازي
الدكتور عبدالعزيز عطاالله مدالله المعايطة
الدكتور عيسى حنا هيشان أيوب
الدكتور يوسف علان الضامن
وزارة النقل/ سلطنة الطيران المدني:-
السيدة انتصار حكمت سعيد الزركوسي
السيدة فاطمة محمود محمد الحرازنة
السيد جمال محمد عبدالله أبو ربيحة
وزارة الزراعة:-
السيد أمجد طعمة الريحاني
وزارة الصناعة والتجارة:-
السيد خالد جميل عواد خليلات

وكان من الأصل

وزارة الداخلية/ الأحوال المدنية والحوادث:-
السيدة ابتسام عبدالكريم خريوش الحراحشه
وزارة التعليم العالي والبحث العلم:-
الدكتورة ربيعة عبدالمجيد الطالب الحمدان
الدكتورة سميرة عزمي رشاد المحسب
وزارة الثقافة:-
السيدة نور جزاع العزوه
مؤسسة الموانئ:-
السيدة ابتسام موسى عبدالرحمن محيسن
ديوان المحاسبين:-
السيدة سامي محمد محمود المعاينة
ديوان الخدمة المدنية:-
السيدة غادة يوسف الحمصي

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الإعلام/ مؤسسة الإذاعة والتلفزيون:-
السيد صادم حسان محمود حسن
وزارة التربية والتعليم:-
السيد عبدالله مسلم الكساسبة
السيد أحمد عبدالكريم مصطفى الخولي
السيد عواد عيد مطلق نجادات
السيد علي راضي العبد الرحمن
السيد حسن محبوب سلامة
السيد محمود محمد عبدالله دودين
السيد أحمد صالح نهار الشيباب
السيد عاطف سلامة ماضي الدويكات
السيد زهاء الدين أحمد سلامة عبيدات
وزارة الأشغال العامة والإسكان/ المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري:-
المهندسين السيد زكي خليل عيسى هلمه
المهندسة السيدة سمر علي نمر مهيبار
السيد ركان غلب الدريبي الزين
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:-
السيد محمد عبدالعزيز السالم عوض
السيد عبدالكريم ماضي حسن الخرايشة
السيد ياسين محمد عبدالعزيز التوافلة
السيد محمد خلف محمد خلوش
السيد سمير محمد محمود المعاينة
السيد خليل سليمان عبدالنبي المهاتبة
السيد سلطان عبدالله مهاوش
السيد فؤاد خلف سليمان بقاعين
السيدة واجد إبراهيم خليل محمد
السيدة باسمه مصطفى سالم شوكاتني

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الأشغال العامة والإسكان:-
السيدة فاطمة محمد حسين عبدالله
وزارة التربية والتعليم:-
السيدة أمل أحمد مزعل هياجنة
السيد أحمد محمد جميل حاج محمود
السيد وجيه جميل عبدالفتاح أبو دواس
السيد محمود موسى عوض السميريات
السيدة نعمة موسى سلمان المايطي
السيدة فريال محي الدين عبدالرحمن
السيدة سهيلة إبراهيم حسن سمور
السيدة تركية محمد عبدالله الشقور
السيدة ناجية عبدالمعطي محمود الطويل
السيدة إلهام نشأت محمد الجراح
السيدة إيمان صالح حسين العمري
السيد أحمد محمد سليم النويري
السيد محمود عبد صلاح الرواشدة
السيدة أمية أديب خالد شيشاني
السيد ياسر محمد غصائب حمدان
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:-
السيد هشام يوسف المحيسن
السيد لطفي نصر أحمد الرمحي
وزارة المياه والري/ سلطة المياه:-
السيدة منى حسين تلجي الظهيريات
السيدة خولة عبدالله طارف الحمد
وزارة الصحة:-
الدكتور سعيد مبارك محمد العزب
السيد بسام خلف حامد السعود
السيدة مريم حسين حسن أبو حمود
السيدة سميرة حسن عبداللّه العمري
السيد نولان سالم الفاضل العجومي
السيد غازي محمد حسن بهيرات
السيدة فدرية علي صحن عبيدات
السيد نجاح عبدالرحمن أحمد محمد
وزارة الثقافة/ سلطة الطيران المدني:-
السيد شاهر توفيق عطوي السحيمات
وزارة الزراعة/ مؤسسة الإقراض الزراعي:-
السيدة سهام توفيق موسى
السيدة لانا يحيى زوقش
وزارة الصناعة والتجارة/ المؤسسة الاستهلاكية المدنية:-
السيد محمد أحمد حسين عوده
ديوان المحاسبين:-
السيد نبيل عواد خلف الشحاتيت
المركز الجغرافي الملكي الأردني:-
السيد خالد صالح محمد السطري
السيد وليد محمد نمر السليمان

مكتبة
الأصل

٥ - وافق عطوفة رئيس ديوان التشريع على قرار اللجنة المركزية لشؤون الموظفين رقم (٤٦٧) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ بشأن تعيين السيدة رولا تقي سليم الأحمد في ملاك ديوان التشريع والرأي/ رئاسة الوزراء بوظيفة دائمة غير مصنفة براتب السنة الخامسة من الدرجة السادسة من الفئة الثانية، لتشغل وظيفة باحث قانوني اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٢/٨/١.

ب - استبعاد:-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ الموافقة على إحالة عطوفة المستشار من ملاك رئاسة الوزراء السيد عيسى عبد الحميد المجالي على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٢/٨/١، وإلى حين إكمال المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري السيد نظمي يوسف خليل العلمي على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٢/٩/١، وإلى حين إكمال المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٢/٨/١، وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

وزارة الطاقة والثروة المعدنية:-

السيد بسام عطا يوسف الجبلي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:-

السيد أحمد محمد السيد سالم

السيد ربحي ذيب حسن علي

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم، وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

وزارة المالية/ الجم:-

السيد عدنان عبد المجيد المومني ٢٠٠٢/٧/٢٤

وزارة التربية والتعليم:-

السيد محمد علي حسين بني عطا ٢٠٠٢/٨/١

السيد زهير تيسير مصطفى العوامله ٢٠٠٢/٨/١

وزارة الطاقة والثروة المعدنية:-

السيد بشار حيدر صالح القاسم ٢٠٠٢/٧/٢٤

وزارة الصحة:-

السيد خالد إبراهيم الفارع الحسامية ٢٠٠٢/٨/٢٥

ج - إنهاء خدمات:-

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ الموافقة على إنهاء خدمة الموظفين المذكورين تالياً من ملاك وزارة التربية والتعليم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما:-

السيد محمد أحمد حسين الزغباري ٢٠٠٢/٨/١

السيد عبد المعطي صالح عبد القادر نصاحي ٢٠٠٢/٩/١٥

الجنسية الأردنية

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٤٩) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢ المتضمن الموافقة على منح المواطنة الفلسطينية الآتية ريم ابنة المستثمر المرحوم توفيق أديب جرادة الجنسية الأردنية، وذلك بالاستناد لأحكام المادة الخامسة من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٩٥) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ المتضمن الموافقة على منح المواطن الهندي السيد علي سينا جورج بدر الدين وشقيقته عزيزة الجنسية الأردنية، وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (٢/١٣، ١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:-

١ . السيدة قنصل نواف مصطفى الأسعد.

٢ . السيد أحمد عبد الرحيم علي الكور وزوجته السيدة وردة محمد الأحمد درابسه.

٣ . السيدة زينب خالد عبد الرحمن أبو حسان.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ بالاستناد لأحكام المادة (١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية الألمانية:-

١ . السيد عبدالله أحمد عبدالله الشلول.

٢ . السيد محمد إبراهيم صالح مصلح.

٣ . السيدة زوياء رؤوف عوض حليبي.

٤ . السيد سمير محمد خضر حسين.

٥ . السيد صالح يوسف أسعد أبو زينه.

مكتبة من الأصل

الاستملاك

ط -

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات الأراضي المبنية أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-
١. ما مساحته (٤) دونمات و ٢م (٨٨٣ر٢٠) من قطعة الأرض رقم (١٠٩) من الحوض رقم (٣) من أراضي الدقيته/ المفرق الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٥٢٥) والأسواق عدد (٢٧١٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ لأغراض شركة الاتصالات الأردنية لغايات وجود محطة ميكرويف قائمة عليها.
٢. ما مساحته (٧ر٨٢)م من قطعة الأرض رقم (٤٢) من الحوض رقم (٣) من أراضي كفرنجة البالغة مساحتها (١٣) دونماً و (٥٠)م الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٦٠٢) والعرب اليوم عدد (١٨٤٨) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات تعديل طريق كفرنجة/ الأغوار.

- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج و ١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة مساحات الأراضي المبنية أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-
١. ما مساحته دونم واحد و ٢م (٥٥٤ر٢٠) من قطعة الأرض رقم (٢٢) من الحوض رقم (٦) من أراضي خريبة السوق وجاوا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الأسواق عدد (٢٧٢٨) والدستور عدد (١٢٥٣٦) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات حرم خزان ماء علوي.
- ب. ما مساحته (٦٠٨ر٧)م من قطعة الأرض رقم (٦٩) من الحوض رقم (١٣) من أراضي بصيرا/ محافظة الطفيلة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٥١٧) والأسواق عدد (٢٧١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٤ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات مشروع موقع بوستر ومحطة الطفيلة.
٢. يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج و ١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-

١. قرار لجنة الاستملاك والأملك في أمانة عمان الكبرى رقم (٢٥٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبنية أرقام وأسماء أحواضها وأسماء مالكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه مع ما عليها من منشآت والمنظم بها مخطط الاستملاك رقم (١٥/٢٩٧٨) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٧ وكذلك حيازة المساحات المستملكة سابقاً والموضحة في الجدول المشار إليه أعلاه الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (١٨٥٥) والرأي عدد (١١٦٠٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٦ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام لتنفيذ تقاطع مرسيدس حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.
- ب. قرار لجنة الاستملاك والأملك في أمانة عمان الكبرى رقم (٢٥٥) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ المتضمن استملاك وحيازة قطعة الأرض رقم (٢٦٤) من الحوض رقم (١٠) من أراضي ظهر صويلج البالغة مساحتها ٢م (٢٣٧١) والمنظم بها مخطط الاستملاك رقم (١٥/٢٩٧٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (١٨٥٦) والرأي عدد (١١٦١٠) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٧ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات حديقة عامة حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.
٢. يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

- ٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات الأراضي المبنية أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-
١. كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٩٥) من الحوض رقم (١٠) الصبب من أراضي اربد البالغة (٤) دونمات و ٢م (٤٤٨) الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٦١٤) والدستور عدد (١٢٥٤٤) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١ لأغراض مديرية الأمن العام لغايات إقامة مركز أمن شرق اربد عليها.
٢. ما مساحته (١٩) دونماً و ٢م (٢٤٥) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٠) السمرام وما مساحته (١٧) دونماً و ٢م (٨٨٩) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١١) وجميعها من أراضي كفرنجة وما مساحته (٣) دونمات و ٢م (٥٩) من قطعتي الأرض رقم (١٠٢ و ١٠٣) من الحوض رقم (١٣) من أراضي عنجرة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٥٢٥) والأسواق عدد (٢٧١٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق مدخل بلاص والسفينة.

هذا من الأرض

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٤٦ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١١ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن القطع نوات الأرقام (١٨٦، ١٧٧، ٢٢١، ٢٣٥) حوض رقم (١) من أراضي جمعه وذلك في بلدة غرب أربد /لواء قسبة أربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٥٠ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ الموافقة على مخطط التعديلات الواردة في البنود (١، ٢، ٤) وعدم الموافقة على التعديل الوارد في البند (٣) وذلك ضمن الأحواض نوات الأرقام (٣٠٩، ١١١) من أراضي البويزة وذلك في بلدة الرمثا الجديدة /لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٥١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ٢٠ متر إلى ١٦ متر ضمن الحوض رقم (١٩) من أراضي بشرى وذلك في بلدة أربد الكبرى /لواء قسبة أربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٥٥١ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ١٠ إلى ٦ م ضمن القطع نوات الأرقام (٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٨١ ، ٨٣) حوض رقم (٥٩) من أراضي الصريح .

وذلك في بلدة أربد الكبرى /لواء قسبة أربد ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢ ، ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٥٥١ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ الموافقة على تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٤٣٦) حوض رقم (٢٢) من أراضي ابدون .

ونلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قسبة أربد ومكاتب بلدية أربد الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة أربد الكبرى خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٥٤ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط اعتماد طريق ضمن الحوض رقم (٣) المسيج من أراضي منطقة الفيحاء وذلك في بلدة مادبا الكبرى /لواء قسبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٥٥٤ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن القطع (١٢ ، ٣٧ ، ١٨٥) من أراضي الفيصلية .

وذلك في بلدة مادبا الكبرى /لواء قسبة مادبا ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١ ، ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٥٥) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط اعتماد جزء من طريق ضمن القطع نوات الأرقام (٧٣، ٧٢) حوض رقم (٩) من أراضي لب وذلك في بلدة لب ومليح /لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٩ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٥٥) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الغاء جزء من شارع ضمن القطعة رقم (٨) حوض رقم (١١) من أراضي مليح /لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٥٥٥ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط إحداث طريق مناصفة ضمن القطعة رقم (٢٨) حوض رقم (١١) من أراضي مليح .

وذلك في بلدة لب ومليح /لواء ذيبان ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤ ، ووضعه موضع التنفيذ.

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٥٥٥ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة "م" ضمن القطعة رقم (١٨) حوض رقم (١٢) من أراضي ملج وذلك في بلدة لب وملج /لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٥٧) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٤ متر إلى ١٠ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٧١٧،٧١٦،٧١٤،٧١٣،٧١١،٧٠٨،٧٠٤) حوض رقم (١) المرقاب من أراضي ام السرب وذلك في بلدة الامير الحسين بن عبدالله لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٥٨) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، تغيير صفة استعمال من حديثه الى سكن (٥١) حوض رقم (٢) الخربة من أراضي روضه بسمه وذلك في بلدة ام الجمال الجديد لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٥٩ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط تعديل مسار جزء من شارع ضمن الحوض رقم (٣٧) البقعة الشمالي .

وذلك في بلدة الشوبك الجديدة / لواء الشوبك ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ ، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٦٠) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط إلغاء شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٦،٧٧) حوض رقم (٤) من أراضي عين الباشا وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة/ لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال الى تجاري محلي ضمن القطعة رقم (١٥٤) حوض رقم (١٠) وذلك في بلدة الزرقاء/ لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٦٣ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي بارتداد امامي (٤) متر ضمن الحوض رقم (٨) المعمر وذلك في بلدة الرصيفة/ لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٦٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ ، الموافقة على مخطط أحداث تجاري طولي باقواس امامي (٣) متر ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٢،٣) وذلك في بلدة جرش الكبرى/ لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٥٧٠ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن زراعي الى سكن "ج" ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٧٥) البرنيس والحوض رقم (٧٧) وادي زيد وذلك في بلدة الطفيله الكبرى /لواء قصبة الطفيله وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٧٢) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ ، الموافقة على مخطط إلغاء شارع وتخفيض اخر من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (١٦) من أراضي كفر خل وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

هذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٧٥ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٥٧،٥٩) حوض رقم (١٦) ابو الغزلان وذلك في بلدة عجلون الكبرى /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٧٦ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ الموافقة على مخطط الغاء شوارع ضمن الحوض رقم (١٣) الجميعة/الحرث وذلك في بلدة كفرنجة الجديدة/لواء كفرنجة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٥٧٦ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ الموافقة على مخطط تعديل وتخفيض سعة شارع وتخفيض سعة منحني ضمن القطع ذوات الارقام (١٤٤، ١٤٤) حوض رقم (٣) المسابك والقطعة رقم (١١٣) حوض رقم (٤) البلد.

وذلك في بلدة كفرنجة الجديدة /لواء كفرنجة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٧٧ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ ، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامة الى سكن (ب) ضمن القطعة رقم (٧٥) حوض رقم (٣) العدسية وذلك في بلدة ناعور الجديدة/لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٨٠) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (٢) من اراضي زوبيا وذلك في بلدة المزار الجديدة /لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٨١ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٢٥،٣٨) حوض رقم (٧) من اراضي ناطفة/ ايدون وذلك في بلدة اربد الكبرى /لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٨٢ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ ، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (١) من اراضي زوبيا .
وذلك في بلدة المزار الجديدة /لواء المزار الشمالي ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٨٣ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ الموافقة على مخطط احداث منحني ضمن القطعة رقم حوض رقم (١٢) من اراضي جديتا وذلك في بلدة برقش /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٨٥ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ ، الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن الحوض رقم (١٧) وذلك في بلدة الكفارات/لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٨٦ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ الموافقة على مخطط احداث منحنيات ضمن الحوض رقم (٦) المغارة الجنوبي وذلك في بلدة دير ابي سعيد الجديدة /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢٧) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة
الكتاب
العلمي

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٥٨٦ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٥) حوض رقم (٨) البلد، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة السلواتية في لواء الكورة ومكاتب بلدية دير ابي سعيد الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد الجديدة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٥٨٦) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٧) حوض رقم (٥) البلد من اراضي مرحبا وذلك في بلدة دير ابي سعيد الجديدة / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٨٦) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع وتخفيض جزء منه من ١٠ متر الى ٨ متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (٤) مرحبا والحوض رقم (٦) المغارة الجنوبي وذلك في بلدة دير ابي سعيد الجديدة / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢٨) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥٨٨) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ الموافقة مخطط تخفيض شارع من ١٢ متر الى ٨ متر ضمن القطع ذوات الارقام (٢٦٩، ٥٨) حوض رقم (٣٨٥) الجملة البلد من اراضي الرمثا وذلك في بلدة الرمثا الجديدة / لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٩٢) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ الموافقة مخطط الغاء شارع ضمن القطعة رقم (٣١) حوض رقم (٦) البلد من اراضي الموقر وذلك في بلدة لواء الموقر / لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

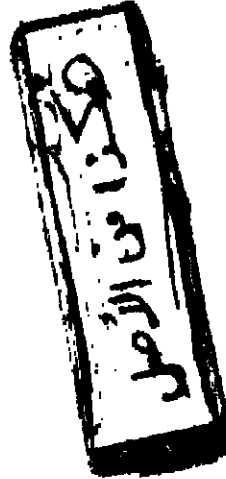
يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٩٣ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ الموافقة على مخطط الغاء شارع واعتماد مسار شارع الاشغال ضمن القطعة رقم (١٣) حوض رقم (٤) من اراضي ضبعة وذلك في بلدة الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٩٥ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن القطعة رقم (١٨٧) حوض رقم (١١) من اراضي عنجرة وذلك في بلدة عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٩٩ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ الموافقة على مخطط الغاء طريق واحداث آخر ضمن القطعة رقم (٤٣٩) حوض رقم (٤) وذلك في بلدة سحاب / لواء سحاب وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٠١ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (١٧) البلد وذلك في بلدة الفحيص / لواء قصبة ماحص و الفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م ، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦٠٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على تصديق مخطط احداث شارع وطرق ضمن الاحواض ذوات الارقام (٨٠٩) في بلدة راس منيف / لواء قصبة عجلون تصديقاً مؤقتاً .



يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٠٥ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الاحواض ذوات الأرقام (١٠٦) من اراضي المزار الشمالي وذلك في بلدة المزار الجديدة /لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٦٠٧ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من "١٧" الى "١٠" ضمن الحوض رقم (٦٠) من اراضي الصريح وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قسبة اربد ومكاتب بلدية اربد الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية اربد الكبرى خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٦٠٧ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (١٠٢، ٣٠٤) حوض رقم (٥٧) من اراضي الصريح .

ونذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قسبة اربد ومكاتب بلدية اربد الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة اربد الكبرى خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٦٠٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٩) ، (٣٠ ، ٥٩ ، ٦٠) حوض رقم (٦) مسجير ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الكورة ومكاتب بلدية دير أبي سعيد الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة دير أبي سعيد الجديدة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٦٠٩ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٢٠٤) من اراضي حسيبان وذلك في بلدة حسيبان الجديدة /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٠٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٧٧، ٢٧٢، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٠١، ١٤) حوض رقم (٤) المساهم من اراضي حسيبان وذلك في بلدة حسيبان الجديدة /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٨ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦١٠ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن ريفي ضمن الحوض رقم (٤) القلايد وذلك في بلدة ام البساتين /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٨ ووضعه موضع التنفيذ.

مكاتب
لواء
الأمم

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦١٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠، الموافقة على مخطط إلغاء واحداث شوارع وطرق ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٠٤) من اراضي المرفق وذلك في بلدة المرفق الكبرى / لواء قصبة المرفق وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢٢١ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢، الموافقة على مخطط إلغاء شوارع ضمن الحوض رقم (١) المرقاب من اراضي ام السرب .

وذلك في بلدة الأمير الحسين بن عبد الله / لواء البادية الشمالية الغربية ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٤، ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن أخضر وسكن تجاري طولي ضمن الاحواض ذوات الارقام (٢٨) المصلى الشمالي و(٢٩) المصلى الجنوبي وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٦٢٥ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، الموافقة على مخطط اضافة تنظيم وتعديل شوارع ضمن الحوض رقم (٤) الزعري وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٦٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، احداث شوارع وطرق ضمن الاحواض ذوات الارقام (٤٥) و(٤٧) قرية ريان و(٤٨) كفر هود الجنوبي و(٤٩) خربة كفر هود وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٢٦ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن "أ" الى تجاري باحكام سكن "أ" وبارتداد امامي (٥) ضمن الحوض رقم (١٩) وذلك في بلدة الفحيص / لواء قصبة ماحص و الفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٦٢٨ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطعة رقم (٣٩٧) حوض رقم (٥) ربوع العس من اراضي عين الباشا وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٢٨) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من ريفي وسكن (ب) الى سكن (ج) ضمن حوض رقم (١٣) الكماليه من اراضي عين الباشا وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٢٨) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، الموافقة على مخطط تخفيض منحني شارع ضمن القطعة رقم (٤٣٣) حوض رقم (٢) من اراضي ابو نصير وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٦٢٨ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٥٠٦، ١٦٩) حوض رقم (٤) الشويحي الغربي وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١١ ووضعه موضع التنفيذ.

١٩٦٨

ط -

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٣٣ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ ، الموافقة على أحداث طريق ضمن القطعة رقم (٢٤) حوض رقم (٨) من أراضي عمارة وذلك في بلدة سهل حوران/لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٥ ووضعه موضع التنفيذ.

ي -

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٣٨ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ ، الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١، ٤، ٥) من أراضي خطة

ك -

وذلك في لواء / قصبة المفرق ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/ ٧/١٥ ، ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٣٨ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ ، الموافقة على أحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢) الشياح و (٣) العوجا و (٥) الوسية من أراضي ارحاب في بلدة ارحاب الجديدة/لواء قصبة المفرق تصديقا مؤقتا.

ب -

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٤١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٩ ، الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (٢٥) من أراضي البويضة الغربية وذلك في بلدة ارحاب الجديدة/لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٧ ووضعه موضع التنفيذ.

ج -

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٤٩ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٩ ، الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٢) متر الى (١٠) متر ضمن القطعة رقم (٥٤) حوض رقم (٢) وذلك في بلدة جرش الكبرى/لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

د -

هـ -

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٦٥٢ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٩ ، الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٦) مرحب / شومر وأم العظم .

وذلك في بلدة بيرين الجديدة / لواء قصبة الزرقاء ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٥ ، ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٦٥٣ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٩ ، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع والغاء نهاية مغلقة وتوسعة طريق ضمن الحوض رقم (٩) البلد وذلك في بلدة بلعما الجديدة / لواء قصبة المفرق .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٥٥ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦ ، الموافقة على مخطط إلغاء شارع وإحداث آخر ضمن القطع ذوات الأرقام (٣١ ، ٣٢) حوض رقم (٣) المتخلج / رجم السبع .

وذلك في بلدة المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٢/ ٦/١٦ ، ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٦٥٦ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٤ الموافقة على مخطط أحداث شارع ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي المنيفة /لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٦٤) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" الى تجاري بدون ارتداد ضمن الحوض رقم (١٣) سدور وذلك في بلدة شيحان / لواء القصر .

الأمر
بأن
يتم
العمل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٦٦ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢١، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (٨٥) حوض رقم (٦) المرفقية من اراضي ام البساتين وذلك في بلدة ام البساتين / لواء وادي السير .

ط -

ي -

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٦٧ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢١، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي الروضة وذلك في بلدة ناعور الجديدة/ لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٦) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ.

ك -

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٦٦٨ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢١، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن الى تجاري ضمن القطعة رقم (٩١) حوض رقم (٣) من اراضي عراق الامير وذلك في بلدة مرج الحمام / لواء وادي السير .

ب -

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٦٦٨ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢١، عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع واحداث بديل مع طريق ضمن الحوض رقم (٦) صلخد من اراضي البصة وذلك في بلدة مرج الحمام / لواء وادي السير .

ج -

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٦٦٨ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢١، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ٨ متر ضمن القطعة رقم (٥٢) حوض رقم (٧) القصباء وذلك في بلدة مرج الحمام / لواء وادي السير .

د -

هـ -

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧/٦٦٨ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢١، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (٨٦٨) حوض رقم (٨) الم السماق وذلك في بلدة مرج الحمام / لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٦٩ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢١، الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (١٠،١١) حوض رقم (٨) من اراضي حلاوة وذلك في بلدة الشفا/ لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٧٦ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣، عدم الموافقة على مخطط الغاء طريق واحداث طريق آخر ضمن الحوض رقم (٨) من اراضي عيرا وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٧٨ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٠ متر الى ٨ متر وتعديل جزء منه بنفس السعة ضمن القطع ذوات الارقام (٣٨،٢٠٩) حوض رقم (١٣) من اراضي سحم وذلك في بلدة الشطة / لواء بني كنانة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٩٧ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٨، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من (ا) و(ج) الى تجاري طولي ضمن الاحواض ذوات الارقام (٢٠١) من اراضي ريمون وذلك في بلدة المعراض / لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٤٧٩ تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥، الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٨٠،١٤٢) حوض رقم (٦) جور ابو حاطوم من اراضي عتجرة وذلك في بلدة عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ واعتبار الاعلان المرفق بطي كتابي رقم ع/٢٩٠٥٦/٩ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ لاغيا .

هذا من الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس نضال الحديد

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٠٣) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٢/٣٠٩/تلاع العلي) المتضمن تحويل إستعمال القطعة رقم (٥٦٤) حوض (٤) أم السماق الشمالي من سكن (ب) إلى مكاتب ضمن سكن (ب) وإستيفاء تعويض ثلاثون ديناراً عن كل متر مربع من مساحة القطعة قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (تلاع العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤١١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٢/٧١/بسمان) المتضمن :- الغاء واستحداث جزء من شارع امام قطع الاراضي المبيئة ارقامها ضمن حوض (٣) خنيفسه لوحة (١٢) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بسمان) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لاحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٢٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٢/٥٩/خريبة السوق) المتضمن :- استحداث طرق في حوض (١) العلوكمية لوحة (١) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٢٨) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٢/٤١٠/وادي السير) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطع الأراضي الواقعة على شارع الملك عبد الله الثاني (من تقاطع ميدان الملك عبد الله الثاني بن الحسين وحتى التقائه مع شارع مكه) ضمن حوض رقم (٣) حنو طيا وحوض رقم (٧) الجندويل من سكن (ب) بارنداد أمامي (٥) أمتار إلى مكاتب ضمن سكن (ب) بارنداد أمامي عشرة أمتار و من سكن (أ + ب + ج) إلى مكاتب ضمن سكن (أ + ب + ج) بارنداد أمامي عشرة أمتار عن شارع الملك عبد الله الثاني وعدم فتح أبواب جهة السكن ولمن يرغب مع استيفاء تعويض بواقع أربعين ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٣٨) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٢/٢٦٨/صويلج) المتضمن :- تحويل صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) لقطع الأراضي المبيئة ارقامها ضمن حوض (٩) ام تينه وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لاحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٤٠) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٢/٢٧٠/صويلج) المتضمن :- اعتبار الخمسة أمتار الأولى من الارتداد الامامي كمواقف سيارات بزواوية (٤٥) والواقعة على شارع الـ (٢٠) م فقط ، وذلك لقطعتي الارض رقم (١٠٢٨) حوض (٨) المتربة و (٥٩٧) حوض (١٣) عرقوب خلدا وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لاحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة
الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٦٩/٢٠٠٢/صويلح) المتضمن تحويل صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ب) بأحكام خاصة (طابقين وروف) لقطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (١٣) عرقوب خلدا لوحة (١٧) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلح) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٤٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٦٩/٢٠٠٢/م قصير والمقابلين) المتضمن :- تحويل استعمال قطعتي الارض رقم (٧٠٢، ٧٠١) حوض (٣) الحنايفه من تجاري محلي ضمن سكن (ج) الى تجاري طولي بارتداد امامي حسب السكن الواقع فيه وكما هو موضح على المخطط في منطقة (م قصير والمقابلين) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٤٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٢/٨٥/رأس العين/الجزء الأول) المتضمن :- تغيير صفة استعمال قطعة الارض رقم (١٨٣) حوض (٤٨) طحينين الغربي من سكن (ج) الى معارض بأحكام شارع الضخمة المشرفة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (رأس العين) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ وإعادة الجزء الثاني من المخطط لإعترض لمدة شهر واحد والمتضمن تغيير صفة استعمال قطعة الارض رقم (١٨٠) حوض (٤٨) طحينين الغربي الى مكاتب بأحكام السكن الواقعة ضمنه .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٥) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٧٠/٢٠٠٢/الجببیهة) المتضمن تخفيض الإرتداد للقطعتين رقم (١٣٣٥، ١٤٤٦) حوض (١٣) رجم الخرايشة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (الجببیهة) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٦) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٩١/٢٠٠٢/طارق) المتضمن تحويل صفة استعمال القطعة رقم (٢٢٥٩) حوض (٨) المباله - من سكن (ج) إلى سكن (ب) شريطة الإقراز والتوحيد مع القطعة المجاورة (٢٨٩٤) قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (طارق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٨) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٤١١/٢٠٠٢/وادي السير) المتضمن إستحداث شارع سعة (١٢) متر ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٢، ٢١، ٢٤، ١٥) حوض (١٧) المدينة لوحة (٣٨) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

مكتبة
من الأرض

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٩) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٢/٤١٢/وادي السير) المتضمن إلغاء بعض الشوارع والطرق وتحويل إستعمال من سكن (أ+ب) وحديقة إلى مباني عامة ضمن القطعة رقم (٤٨٩) حوض (١٠) مربعة موسى وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٥٠) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٢/٣١١/تلاخ العلي) المتضمن تحويل إستعمال القطعتين رقم (٥٧٨،٥٢٣) حوض (٦) التلاخ الغربي - من سكن (ب) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ب) وإستيفاء تعويض بواقع (١٥) خمسة عشر ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطع قبل وضع المخطط موضع التنفيذ شريطة إفراز طريق رضائي سعة (٤) أمتار من القطعة (٥٧٨) كفصل تنظيمي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (تلاخ العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٥١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٢/١٧٤/م قصير) المتضمن :- تعديل مسار شارع ضمن اللوحه رقم (٥٦) حوض (٤٨) طحينين الغربي شريطه افراز الشارع رضائياً وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (م قصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

صادرة عن رئيس مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء
المهندس شحاده أبو هديب

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٦/١) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على أحداث طريق تنظيمي سعة ٣ م ضمن القطعة رقم (٢٠٣) من الحوض رقم (٧/جلواخ) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ (٢٠٠٢/٤/٢١) ووضعه موضع تنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٦/٢) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تعديل مسار طريق تنظيمي بنفس السعة ضمن القطعة رقم (٢١) من الحوض رقم (١٥) / مخيم (وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ (٢٠٠٢/٤/٢١) ووضعه موضع تنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٦/٣) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تعديل مسار شارع تنظيمي بنفس السعة وطريق تنظيمي سعة ٦ م ضمن القطعة رقم (٤) من الحوض رقم (١١/البقعة الغربية) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ (٢٠٠٢/٤/٢١) ووضعه موضع تنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٦/٤) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تنظيم اضافي بأحكام سكن فئة (ج) واستحداث شارع تنظيمي وطريق تنظيمي ضمن المصدق ضمن عدة قطع من الحوض رقم (٢٥/الطيبة) وذلك في بلدة الطيبة /لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ (٢٠٠٢/٤/٢١) موضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٦/٥) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تغيير ضمن الاستعمال من سياحي الى سكن فئة (ج) واستحداث والغاء شوارع وطرق تنظيمية ضمن المصدقة ضمن عدة قطع من الاحواض ذوات الارقام (١١/البقة الغربية ، ١٣/نق الجبل) وذلك في وادي موسى /لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ (٢٠٠٢/٤/٢١) موضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٧/٨/١) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تصديق أحداث شوارع وطرق تخدمية تصديقاً ضمن عدة قطع من الأحواض ذوات الأرقام (١١/البقة الغربية ، ١٠/البقة الشرقية) وذلك في وادي موسى /لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١١) .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٧/٨/٢) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تصديق أحداث شارع تدمي سعة ٢٠ تصديقاً مؤقتاً ضمن (عدة قطع) من الحوض رقم (٦/المهول) وذلك في وادي موسى /لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١١) .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٥/١) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن د الى تجاري طولي ضمن عدة قطع من الحوض رقم (١٢/البلد) وذلك في وادي موسى /لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) واعلانه للاعراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البترا والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٥/٢) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تحديث المخطط التنظيمي لمنطقة الذروة ضمن عدة قطع من الحوض رقم (١) وذلك في بلدة الراجف /لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) واعلانه للاعراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البترا والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٥/٣) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن ب الى سكن ج ضمن عدة قطع من الحوض رقم (٢٥) وذلك في بلدة الطيبة /لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) واعلانه للاعراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البترا والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٥/٤) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) عدم الموافقة على أحداث طريق تنظيمي سعة ٣ م ضمن القطع ذوات الارقام (٩٧، ٧٨٩، ٦٧٠، ٣٠٩) من الحوض رقم (٢٥) وذلك في بلدة الطيبة /لواء البترا .

مكتبة
من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/٥) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من صناعات خفيفة إلى سكن ج ضمن القطعة رقم (٤٠٥) من الحوض رقم (١١/البقعة الغربية) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٠) وإعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/٦) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي من ١٠م-٦م ضمن القطعة رقم (٥٢) من الحوض رقم (١٧/براق) على طريق وادي موسى الطبيه / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٠) وإعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/٧) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) عدم الموافقة على أحداث طريق سعة ٢م وربطة بطريق الفراري سعة ٤م ضمن القطع ذات الأرقام (٧٠٠، ٧٠١، ٤٩٩، ٤٩٨، ٧٠٠) من الحوض رقم (٢٥) وذلك في بلدة الطيبه / لواء البتراء .

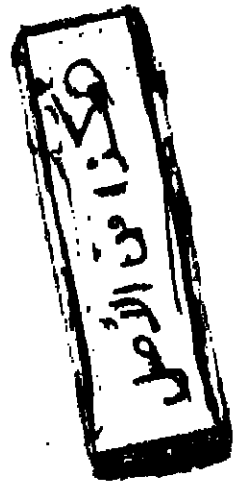
يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/٨) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة ١٢م وتعديل مسار الطريق التنظيمي سعة ٦م ضمن عدة قطع من الحوض رقم (١١/البقعة الغربية) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٠) وإعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/٩) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على اعتماد الطريق الزراعي طريقاً تنظيمياً ضمن القطع ذات الأرقام (١٨٠، ٧٠٨) من الحوض رقم (١٢ / البلد) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٠) وإعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/١٠) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن ج إلى تجاري ضمن عدة قطع من الحوض رقم (١٥ / مخيم) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٠) وإعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/١٢) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) عدم الموافقة على إضافة تنظيم زراعي ضمن القطعة رقم (٩٣) من الحوض رقم (٧ / جلواخ) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/١٣) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن أ إلى سكن ب ضمن عدة قطع من الحوض رقم (٢٨) وذلك في بلدة الطيبه / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٠) وإعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .



يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/١٤) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من مباني عامة إلى سكن ج مع اعتماد طريق ٢ تنظيمياً ضمن القطعة رقم (٧١٥) من الحوض رقم (١٢/البلد) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٠) واعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/١٥) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة ١٢م ضمن القطعة رقم (٥٣) من الحوض رقم (٧/جواخ) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٠) واعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/١٦) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على إضافة تنظيم سكن ج مع احدات والفساء اجزاء ضمن المصدق ضمن عدة قطع من الحوض رقم (١٢/البلد) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٠) واعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/١٧) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) الموافقة على إلغاء طريق تنظيمي واحداث آخر بديل ضمن القطعة رقم (٤٧٣) من الحوض رقم (١٢/البلد) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٠) واعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/١٨) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) عدم الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن ج إلى تجاري ضمن القطع ذوات الارضام (١١٦ ، ١١٨) من الحوض رقم (١٥/مخير) وذلك في وادي موسى / لواء البتراء .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣/٥/١٩) تاريخ (٢٠٠٢/٧/١٥) عدم الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة ١٦م ضمن القطعة رقم (٦١٠) من الحوض رقم (٢٥) وذلك في بلدة الطيبة / لواء البتراء .

مكتبة
من الأصل

إعلان

• تعن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم لمحافظة العاصمة بأنها قررت بقرارها رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٦) م والمار بالقطع ذوات الأرقام (٧٢، ٢٩٢) حوض رقم (١) حوض السامك من أراضي السامك.

وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، بحيث يمكن لأي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة العاصمة أثناء الدوام الرسمي وتقديم الاعتراضات إن وجدت إلى رئيس اللجنة اللوائية مدعماً بالوثائق المطلوبة خلال الفترة القانونية للاعتراض.

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة
لمحافظة العاصمة

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والبنية لبلدية أريد الكبرى

المهندس جمال أبو عبيد

• يعن لاطلاع العموم في منطقة بيت راس أن اللجنة اللوائية للتنظيم والبنية لبلدية أريد الكبرى قررت بقرارها رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٦ المصادقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية أريد الكبرى في منطقة بيت راس رقم (٥/٧) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٠ المتضمن إلغاء الدخلة سعة (٤) م المجاورة للقطعتين ذوات الأرقام (٨٦، ٨٧) من حوض رقم (٩/الخميس) من أراضي منطقة بيت راس.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لأي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة بيت راس إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

• يعن لاطلاع العموم في منطقة أيدون أن اللجنة اللوائية للتنظيم والبنية لبلدية أريد الكبرى قررت بقرارها رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٦ المصادقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية أريد الكبرى في منطقة أيدون المتضمن إراحة بعض الشوارع ليتناسب وضعها مع الشوارع الإفرافية من حوض رقم (٩/الغلة) من أراضي منطقة أيدون وحسب المخططات المعدة لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لأي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة أيدون إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

• يعن لاطلاع العموم في منطقة الصريح أن اللجنة اللوائية للتنظيم والبنية لبلدية أريد الكبرى قررت بقرارها رقم (٢١) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الصريح رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٧ والمعطوف عليه بالقرار رقم (٤١٩) تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٤ المتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الطريق الإفرافي والمار بين القطع (١٠١) حوض رقم (٥٩) والقطعة (٥٢) حوض رقم (٦١) القليبي الشمالي والقراح طريق ضمن القطعة رقم (٥٢) حوض رقم (٦١) وحسب المخططات المنظمة لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لأي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الصريح إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

• يعن لاطلاع العموم في منطقة بيت راس أن اللجنة اللوائية للتنظيم والبنية لبلدية أريد الكبرى قررت بقرارها رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٦ المصادقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية أريد الكبرى في منطقة بيت راس رقم (٢/٩) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٠ المتضمن الموافقة على إلغاء الكيرف سعة (٤) م المار بالقطعة رقم (٣٥) من حوض رقم (٦/المداحل) من أراضي منطقة بيت راس.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لأي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة بيت راس إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

• يعن لاطلاع العموم في منطقة النعيمة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والبنية لبلدية أريد الكبرى قررت بقرارها رقم (٧٤) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة النعيمة رقم (٥/٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١١ المتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٦) م المارة أمام القطع ذوات الأرقام (٩٨، ٥٩) من الحوض رقم (٥٢) وإلغاء الطريق المارة بين القطع ذوات الأرقام (٨٢، ٨٣) وضمن القطع ذوات الأرقام (٥، ٦٩، ٤٦) وجميعها من الحوض رقم (٥٢) من أراضي النعيمة.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لأي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة النعيمة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

إعلانات

صادرة عن رئيس لجنة التنظيم اللوائية لألوية قصبة أريد وبنى عبيد والوسطية

المهندس مأمون علاونه

• يعن لاطلاع العموم في منطقة كفر يوبا/ بلدية غرب أريد أن لجنة التنظيم اللوائية لألوية قصبة أريد وبنى عبيد والوسطية قد قررت بقرارها رقم (١/٧) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في/ بلدية غرب أريد رقم (١/٢٤) لعام ٢٠٠٢ والمتضمن:-

١. إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢) م بين القطع ذوات الأرقام (٧١، ٧٢، ٧٣) والقطعة رقم (٣٦) حوض رقم (٦) من أراضي منطقة كفر يوبا وإحداث بديل له من الشمال بحيث يتم اعتماد الطريق الإفرافي بعرض (٦) م تنظيمياً وتوسيعه ليصبح بعرض (١٢) م بين القطع ذوات الأرقام (٩٣، ١٠٢، ٦٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٩١) حوض رقم (٥) والقطع ذوات الأرقام (٧٢، ٧١) حوض رقم (٦) من أراضي منطقة كفر يوبا وإحداث شارع سعة (١٢) م على استمراريته بين القطع ذوات الأرقام (٢٩١) حوض رقم (٥) والقطع ذوات الأرقام (١٨٣، ٨٧، ٦٥) حوض رقم (١) والقطعة رقم (٧٣) حوض رقم (٦).

٢. تخفيض سعة الشارع التنظيمي سعة (١٢) م بين القطع ذوات الأرقام (٩١، ٢٩١) حوض رقم (٥) والقطع ذوات الأرقام (٧٢، ٧٣) حوض رقم (٦) من أراضي منطقة كفر يوبا ليصبح بعرض (١٠) م مع إحداث شارع سعة (١٠) م على استمراريته ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٦، ٣٧، ٣٨، ٧٨، ٧٦، ٤١، ٤٢، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٥٥، ٤٠، ٤١، ٣٠، ٤١، ٧٦، ٧٨، ٣٧، ٣٦، ٧٣) حوض رقم (٦) من أراضي منطقة كفر يوبا والقطع ذوات الأرقام (٣، ١٣٩، ٧١، ١١١) حوض رقم (١) السومية.

٣. إحداث طريق سعة (٨) م بين القطع ذوات الأرقام (٦٥، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٤٠، ٤١، ٣٠، ٤١، ٧٦، ٧٨، ٣٧، ٣٦، ٧٣) حوض رقم (٦) من أراضي منطقة كفر يوبا والقطع ذوات الأرقام (٣، ١٣٩، ٧١، ١١١) حوض رقم (١) السومية.

٤. اعتماد الطريق الإفرافي سعة (٣) م تنظيمياً لتصبح بعرض (٦) م بين القطع ذوات الأرقام (١٥٠، ١٥١، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٥) وجزء من القطعة رقم (٦٥) والقطع ذوات الأرقام (١١٠، ١٠٩، ٧١، ١١١، ٧٣) حوض رقم (١) السومية.

٥. اعتماد الطريق سعة (٦) م الرابط بين كفر يوبا - جمحا تنظيمياً وتوسيعه ليصبح بعرض (١٠) م. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لأي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة كفر يوبا/ بلدية غرب أريد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

أولاً من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة كفر يوبا/ بلدية غرب اربد أن لجنة التنظيم للولاية لألوية قصبة اربد وبني عبيد والوسطية قد قررت بقرارها رقم (١/٨) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لبلدية غرب اربد رقم (٥/٢١) تاريخ ٢٠٠١/١١/٧ والمتضمن ما يلي:-

١- تخفيض سعة الشوارع التنظيمية سعة (١٢)م المارة بين القطع ذوات الأرقام (١١٧، ١١٩، ٥٢٠، ٥٢٢، ٣١١، ٣٢٢، ٢٤٠، ٢٩٧، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢٣، ٢٤١، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣١) ضمن الحوض رقم (١٨) من أراضي منطقة كفر يوبا لتصبح بسعة (١٠)م لإخراج البناء القائم على القطعة رقم (٣١١) من سعة الشارع كون البناء مرخص والتنظيم اعتدى عليه ولحماية البلدية من التعويضات كما هو مبين بالمخطط المرفق المعد لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة كفر يوبا/ بلدية غرب اربد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة بيت يافا/ بلدية غرب اربد أن لجنة التنظيم للولاية لألوية قصبة اربد وبني عبيد والوسطية قد قررت بقرارها رقم (١/٣) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة بيت يافا/ بلدية غرب اربد رقم (٣/١) تاريخ ٢٠٠٢/٥/١٨ والمتضمن:-

١- إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢)م المار بوسط قطعة الأرض رقم (١) من حوض رقم (٥) المغاربة من أراضي منطقة بيت يافا بلدية غرب اربد حيث أن القطعة مخدومة من الجهات الأربع بشوارع تنظيمية.

٢- تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار بالقطعة رقم (١) من نفس الحوض من الجهة الغربية من (١٠)م إلى (٦)م مناصفة بين الطعنين رقم (١، ٢) من نفس الحوض لإخراج الأبنية القائمة من سعة الشارع.

٣- تخفيض سعة الشارع التنظيمي سعة (١٦)م بين القطع ذوات الأرقام (١) حوض رقم (٥) والقطعة رقم (٣٧) حوض رقم (٣) وادي الخروب ليصبح بعرض (١٤)م لإخراج البناء القائم في القطعة رقم (١) حوض رقم (٥) المغاربة من سعة الشارع كما هو موضح في الرسم المرفق.

٤- تخفيض جزء من الكيرف الرابط بين شارع الكورة بعرض (٣٠)م والشارع التنظيمي بعرض (١٢)م لتخفيض الانقطاع عن القطعة رقم (١) حوض رقم (٥) المغاربة كما هو موضح في الرسم المرفق.

٥- إلغاء الكيرف عن القطعة رقم (١) حوض رقم (٥) المغاربة لإخراج البناء من سعة الشارع.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة بيت يافا/ بلدية غرب اربد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة دوقرا/ بلدية غرب اربد أن لجنة التنظيم للولاية لألوية قصبة اربد وبني عبيد والوسطية قد قررت بقرارها رقم (٢/٧) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في منطقة دوقرا/ بلدية غرب اربد رقم (١/٢) لعام ٢٠٠٢ والمتضمن ما يلي:-

١- تخفيض سعة الشارع التنظيمي من (١٢)م إلى (١٠)م المار بالقطع ذوات الأرقام (٦٦، ٦٧) من حوض رقم (٥) والقطع ذوات الأرقام (٧٠، ٧١، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٩) حوض رقم (١٤) من أراضي منطقة دوقرا، وذلك لتفادي هدم البناء القائم على القطعة رقم (٧٠) حوض رقم (١٤) الواقع في سعة الشارع كما هو مبين بالمخطط المرفق المعد لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة دوقرا/ بلدية غرب اربد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة دوقرا/ بلدية غرب اربد أن لجنة التنظيم للولاية لألوية قصبة اربد وبني عبيد والوسطية قد قررت بقرارها رقم (٢/٢) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية غرب اربد رقم (٨/٣٠) لعام ٢٠٠٢ والمتضمن:-

١- إزاحة الشارع التنظيمي إلى الجهة الغربية الواقع (٢)م ضمن القطعة رقم (٥٦) وبين القطع ذوات الأرقام (٣٣، ٣٤) حوض رقم (١٣) من أراضي منطقة دوقرا لإخراج البناء القائم على القطعة رقم (٥٦) من سعة الشارع علماً بأن البناء مرخص بالرخصة رقم (٩١/٦) تاريخ ١٩٩٩/٥/٢٣.

٢- إزاحة الشارع التنظيمي سعة (١٢)م ضمن القطع ذوات الأرقام (٤، ٥) حوض رقم (١٣) من أراضي منطقة دوقرا لإخراج الأبنية القائمة على القطعة رقم (٥) من سعة الشارع لحماية البلدية من التعويضات واعتماد الحد الإنشائي للشارع تنظيمياً ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٥، ٤٦، ٥٧، ٥٨) حوض رقم (١٣) كما هو موضح في المخطط المرفق المعد لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة دوقرا/ بلدية غرب اربد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة سوم/ بلدية غرب اربد أن لجنة التنظيم للولاية لألوية قصبة اربد وبني عبيد والوسطية قد قررت بقرارها رقم (١/٢) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية غرب اربد رقم (٢٠/٢١) لعام ٢٠٠٢ والمتضمن:-

١- تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (ب) ١٢، ٣٨، ٣٧، ٨، ٣٣، ٣٤، ٤٥، ٤٤ حوض رقم (١) من أراضي منطقة سوم من زراعي داخل حدود التنظيم إلى سكن لأخضر وتوسعة وإحداث شارع تنظيمي بسعة (١٠)م من القطع ذوات الأرقام (١٣، ٣٢، ٣٨، ٣٧، ٨، ٣٣، ٣٤، ٤٥، ٤٤) حوض رقم (١) يربط بشارع تنظيمي سعة (١٢)م مصدق.

٢- استحداث طريق بسعة (٦)م من القطع ذوات الأرقام (٨، ٣٣) حوض رقم (١) مناصفة بين القطعتين مع عمل نهاية مغلقة في نهاية الطريق لسهولة الدوران والانتقال كما هو موضح بالمخطط المرفق المعد لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة سوم/ بلدية غرب اربد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط

المهندس جميل حداد

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط مصدق تصديقاً مؤثماً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٥٠٢) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢ والمار بالقطع ذوات الأرقام (٨٤، ١٥٠) حوض رقم (٦) والقطع ذوات الأرقام (١٠، ٦٣، ٥٨) حوض رقم (٨) من أراضي جلعاد.

للاعتراض لمدة شهر، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والتراخيات مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي ضمن المدة القانونية.

علماً من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١،٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الولائية المشتركة بصفتها لجنة محلية ولوائية قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٥١) حوض رقم (٤) والقطعة رقم (٤٢) حوض رقم (٣) من أراضي سلوف حسب المخطط التعديلي المعد من قبل مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/البقاء. للاعتراض لمدة شهر، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة الولائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١،٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الولائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تخفيض سعة الشارع التنظيمي المحاذي للقطع ذوات الأرقام (١١-٢٥) حوض رقم (٤) الرواق من أراضي بيوه من (١٢) م إلى (١٠) م وذلك لتتألف هدم البناء. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١،٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الولائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط رفع صفة التنظيم عن الطريق ذو السعة (٨) م والمار بالقطعة رقم (٢٥) حوض رقم (٧) من أراضي سوميا.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة الولائية للتنظيم/ متصرف لواء قصبة السلط

السيد عبدالجليل السليمات

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١،٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الولائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية السلط الكبرى رقم (٢٠٠٢/١٢٠) لسنة ٢٠٠٢ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي مع الشارع المستمك من قبل وزارة الأشغال العامة وبسعة (٣٠) م وذلك بإلغاء الأجزاء التنظيمية المارة بالقطع ذوات الأرقام (٧٦)، (٧٥) حوض رقم (٣٤) البشري، واعتماد الأجزاء التنظيمية المارة بالقطع ذوات الأرقام (٧٥)، (٧٦)، (٤٤٦)، (٤٤٧) حوض رقم (٣٤) البشري وحسب مخطط البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية السلط الكبرى، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١،٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الولائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية السلط الكبرى رقم (٢٠٠٢/٨٨) لسنة ٢٠٠٢ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط توسعة التنظيمي المفتوح المعد المار بالقطع ذوات الأرقام (٦٢)، (٧٩)، (٧٨)، (٧٣) حوض رقم (٥) البلد من (٣) م إلى (٥) م، واستحداث مدور في القطعة رقم (٧٣) وذلك لغايات الخدمات لوجود بناء قائم على القطعة رقم (٧٩)، واعتماد جزء من الطريق الإفرزي المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٧٣)، (٩٤) تنظيمياً كمندور، وإبقاء الطريق المار بالقطع ذوات الأرقام (٦٢)، (٩٤)، (١٢٩) حوض رقم (٥) البلد من أراضي الرميمين كونه غير نالذ ووجود طريق بديل يخدم المقبرة المقامة على القطعة رقم (٦٩) وحسب مخطط البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية السلط الكبرى، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١،٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الولائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية السلط الكبرى رقم (٢٠٠١/١٧٣) لسنة ٢٠٠١ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط اعتماد حد الطريق حسب الأسوار القائمة والجدران الاستنادية القائمة تنظيمياً والمار من القطع ذوات الأرقام (٢١٠٤)، (٧٢٢)، (٧١٣)، (٨٧٠)، (١٥٢٧) حوض رقم (٦٧) البلد، واعتماد الطريق الإفرزي تنظيمياً وبسعة (٦) م مار بالقطع ذوات الأرقام (١١١٦)، (٩٠٠)، (١٧٣٠)، (٩٠٢)، (٩٠٣)، (١٨٧٤)، (١٨٧٥) حوض رقم (٦٧) واستحداث درج (٢) م من الجهة الجنوبية الغربية للقطعة رقم (٧٦٢) واعتماده تنظيمياً بسعة (٢) م والمارة بالقطع ذوات الأرقام (٧٤١)، (٨٩٢)، (٨٩٣)، (٧٤٠)، (٧٦٠) حوض رقم (٦٧) واعتماد الجزء المارز أمام القطعة رقم (١٥٢٧) من نفس الحوض تنظيمياً حسب المعد المفتوح على الواقع وإعطاء القطعة رقم (٧٦٢) حوض رقم (٦٧) أحكام خاصة لغايات الترخيص سكن (هـ) على أن تبقى منظمة سكن (ب) باستثناء الارتداد الأمامي.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية السلط الكبرى، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

• اطاعت اللجنة الولائية المشتركة في لواء قصبة الزرقاء بصفتها أيضاً لجنة تنظيم محلية على المخطط المصدق تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٦٣) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢١ من حوض رقم (١٨) ومن حوض رقم (٢) ملاوي من أراضي رجم الشوف.

يعلن للعموم بأن اللجنة الولائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٤) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٣٠ الموافقة على ما جاء بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٦٣) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢١ والمتضمن إحداث طريق بعرض (٦) م مارة بالقطعة رقم (١٨) من الحوض رقم (٢) ملاوي من أراضي رجم الشوف.

وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يجوز لسوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس مدالله الطراولة
رئيس لجنة التنظيم الولائية المشتركة
لواء قصبة الزرقاء

لواء من الأصل

إعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة الزرقاء بصفتها أيضاً لجنة تنظيم محلية على قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٣٩٦) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٣٠ ومرفقه مخطط إحداث شوارع وطرق ضمن حوض رقم (١) المحمر من أراضي المسرة والعالوك.
- يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفتها أيضاً لجنة تنظيم محلية قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٥) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٣٠ الموافقة على إحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (١) المحمر من أراضي المسرة والعالوك في بلدية بربين الجديدة والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٣، ١٤، ٧١، ٨٣) من حوض رقم (١) المحمر.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس مدالله الطراونة

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة
لواء قصبة الزرقاء

إعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٧٣/١١) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩ والمخطط التنظيمي المتضمن اعتماد الكيرف على القطعة رقم (١٧١٣) ضمن حوض رقم (٧) بركة برخ لوحة رقم (١٣) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (٣) وذلك باعتصاده بإحداثيات ٣٥°٤٠'٠٠" و حسب البناء العالم على القطعة المذكورة أعلاه كون البناء قديم ومنفذ حسب التعديل المقترح وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى سكرتير اللجنة اللوائية في محافظة الزرقاء إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

ناجي محمود

متصرف لواء قصبة الزرقاء
رئيس لجنة التنظيم اللوائية

إعلان

- يعلن الاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٤) لفقرة (١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية قد قررت بقرارها رقم (١/١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ الموافقة على إلغاء مسار الضغط العالي المرسم ضمن القطعة رقم (٢٢٦) حوض رقم (٥) أدر وحسبما موضح بالمخطط المعد من قبل قسم التنظيم للبلدية.
- وإيداع ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية والصحف المحلية، ويحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية لمنطقة أدر موثقة بالمخططات اللازمة.

خالد الضمور

رئيس اللجنة اللوائية
رئيس لجنة بلدية الكرك الكبرى

إعلان

- يعلن الاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٤) لفقرة (١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية قد قررت بقرارها رقم (٥/٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١١ الموافقة على تحويل القطع ذوات الأرقام (٧٠، ٦٨) حوض رقم (٧) الفج إلى تجاري طولي من سكن (ج) وذلك لولوعها ضمن المنطقة التجارية، وذلك كما هو موضح بالمخطط المرفق.
- وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية، ويحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الكرك موثقة بالمخططات اللازمة.

خالد الضمور

رئيس اللجنة اللوائية

رئيس لجنة بلدية الكرك الكبرى

إعلان

- يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية للجنة بلدية معان رقم (١٦/٤) لعام ٢٠٠٢ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار طريق تنظيمي سعة (٣)م حسب الواقع ضمن القطعة رقم (١٦٣) حوض رقم (٢٢) حي البتراء حسب المخطط المعد من قبل بلدية معان، وذلك لوجود الطريق على الواقع مفتوحة كما هو في المخطط المقترح.
- وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للجنة بلدية معان تقديم اعتراضاتهم والقراراتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

نهار عبدالكريم الضلاعن

رئيس لجنة بلدية معان

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية معان

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق

المهندس محمود عرفات حجازي

- اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٠٠٢/١/٩) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٣٠ والصادر عن اللجنة المحلية لبلدية منشية بني حسن والمتضمن تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٧١٧) من الحوض رقم (٤) من أراضي أم اللولو ضمن تنظيم بلدية منشية بني حسن وذلك من حديقة إلى سكن (ج).
- وقررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٨٨) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية المشار إليه أعلاه وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية منشية بني حسن تقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

مكتبة من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق قد قررت بقرارها رقم (٧٩) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ الموافقة على إحداث شارع بسعة (١٤) م كون الشارع معبد على الواقع مع نهاية مظلة وإنهاء جزء من نهاية مظلة أخرى وذلك ضمن الحوض رقم (٢٥) البلد من أراضي البويضة الغربية وإحداث طريق سعة (٦) م كونها معبدة على الواقع ضمن القطعة رقم (١٨) من حوض رقم (٢٧) من أراضي البويضة الغربية.

وقررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق الموافقة على إيداع إعلان القرار المشار إليه أعلاه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية المعدة لهذه الغاية لدى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المفرق تقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق قد قررت بقرارها رقم (٨٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٦ الموافقة على إحداث شارع بسعة (٦) م ضمن القطعة رقم (٣٨) من حوض رقم (٢) من أراضي البويضة الغربية وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وقررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق الموافقة على إيداع إعلان القرار المشار إليه أعلاه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية المعدة لهذه الغاية لدى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المفرق تقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية اللازمة.

• اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩ اطلعت على المخطط المصدق تصديقاً مؤلفاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٢٦١) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٠ لتجمع سكائي (القبعة) من أراضي حيان الروبيض.

وقررت اللجنة اللوائية المشتركة بصفتها لجنة تنظيم محلية بقرارها رقم (٧٠) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على إعلان المخطط المذكور للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور لدى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المفرق تقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

إعلان

• اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٦ اطلعت على القرار رقم (٣/٩) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٩ الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية رحاب الجديدة والمتعلق بالموافقة على المخطط المقترح المتضمن تعديلات تنظيمية على المخطط الهيكلي لبلدة عين بني حسن/ أرحاب لواء قصبة المفرق. والمرسل بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١٣٢٩١/٩/١٣/ر) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣.

وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٣٤) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآتلف الذكر، وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى لجنة بلدية رحاب الجديدة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

باسم الرشدان

متصرف لواء قصبة المفرق
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠١/٨/٧ اطلعت على كتاب مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المفرق رقم (٥٨٦/٩/٢٢/م) تاريخ ٢٠٠١/٨/١ ومرفقه المخطط المقترح والمتضمن إحداث شارع سعة (١٢) م مناصلة بين القطعتين (٣١، ٣٢) حوض رقم (٣) المتخلف من أراضي رجم سبع الشمالي لربطه بالشارع المقترح تعديله بموجب قرار اللجنة المحلية لبلدية المفرق رقم (٣) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ وذلك ليصل لنهاية القطعتين المذكورتين من الجهة الشمالية، وحسب المخطط المرسل والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٩٠) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآتلف الذكر، وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المفرق تقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

سليم الرواحنة

متصرف لواء قصبة المفرق
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٧ اطلعت على القرار رقم (١/م.ث) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة ثغرة الجب والمتضمن تغيير صفة استعمال للقطعة رقم (٨٩٥) حوض رقم (١) العلم من زراعي إلى سكن (ب) وحسب المخطط المرسل والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢١) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآتلف الذكر، وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية المفرق الكبرى تقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المحامي نضال الدخمي

رئيس لجنة بلدية المفرق الكبرى
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية رئيس لجنة بلدية جرش الكبرى
المهندس وليد عادل العتوم

• تعين لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها تخفت قرار تحت رقم (٥) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١/١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشوارع التنظيمية ضمن القطعة رقم (٢٣) حوض رقم (٥١) حسب المواقع المفتوحة والمعبدة عليه حالياً وذلك لوجود الخدمات فيها ولارتفاع كلفة فتح الشوارع حسب المصمم المرسم والمصدق وإزالة الضرر عن مباني المواطنين حسب المخطط المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية.

وإعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية جرش مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

عكاز من الأصل

• تعن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٣) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٧ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (٣/٣) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٤ والمتضمن الموافقة على تحويل القطع ذوات الأرقام (١٩٢، ١٧٦، ١٧٥) وجزء من القطعة رقم (١) حوض رقم (٨) الخضرا التحا من سكن زراعي إلى سكن (ب) حسب السكن المجاور حيث أن القطعة نتجت عن إقرار الشارع وذلك تفادياً لاستملاك هذه القطع حيث أنه في حالة تطبيق أحكام السكن الزراعي على القطع المذكورة تصبح فضلات لا يستفاد منها، علماً بأن أصل هذه القطع مفرزة من القطعة الأصلية شرق الشارع حسب المخطط المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية.

وإعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية جرش مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• تعن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قرار تحت رقم (٢) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٠ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (٣/١) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢١ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق ذات سعة (٣)م المماثلة للقطع ذوات الأرقام (٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠) وذلك لوقوع أبنية قائمة في سعة الطريق قبل ترسيمها والاستعاضة عنها بطريق بذات السعة في القطعة رقم (٢٣٠) والقطعة رقم (٢٣١) والقطعة رقم (٩٧) وجميعها من الحوض رقم (٧) الخضرا فوقاً، وذلك بواقع (٢)م من القطعة رقم (٢٣٠)، (١)م من القطعة رقم (٢٣١) من نفس الحوض وربطها مع الطريق (٣)م بمحاذاة القطعة رقم (٢٢٤) وذلك لخدمة القطع الداخلية حسب المخطط المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية.

وإعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية جرش مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• تعن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قرار تحت رقم (٤) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (٤/٥) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ والمتضمن الموافقة على ترسيم طريق بسعة (٣)م المماثلة للقطع ذوات الأرقام (١٨٤، ١٨٣) حوض رقم (٧) الخضرا فوقاً، بحيث يكون مناصلة بين القطعتين مع ترسيم دوار في نهاية الطريق عند نقطة التقائها مع الشارع ذو سعة (٣)م عند القطعة (١٨٣) حوض رقم (٧) الخضرا فوقاً حسب المخطط المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية.

وإعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية جرش مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• تعن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٦) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٨ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة سوف رقم (٣/١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ والمتضمن الموافقة على تحويل القطع ذوات الأرقام (٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٩٤) والجزء المنظم من القطعة رقم (٦٩) حوض رقم (٣٧) ولاي المصرية من أراضي سوف من صفة تنظيم زراعي إلى صفة التنظيم المجاور لها وهو سكن (ب) وذلك لوجود أبنية في المنطقة وتوفير الخدمات وإزالة الشبوع وإجراء عملية الإفراز حسب المخطط المعد من قبل قسم التنظيم في منطقة سوف.

وإعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية في البلدية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش الدكتور المهندس هشام أحمد الشرع

• تعن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية النسيم منطقة كفرخل رقم (٩) بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٧ والمتضمن:-

١. إزالة الشارع سعة (٣٠)م والمار بالقطع ذوات الأرقام (٤، ١) حوض رقم (١١) إلى الجهة الجنوبية ليشمل الطريق النافذ والمعد على الواقع وذلك لصعوبة التنفيذ ووجود أشجار كثيفة من الزيتون.
٢. تخفيض سعة الشارع (١٦)م المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٠، ٣١) حوض رقم (١١) ليصبح (١٢)م حسب الترسيم المعد من قبل البلدية.
٣. إلغاء الطريق سعة (٦)م والمار بالقطع (٤، ٢٣) من حوض رقم (١١).
٤. إزالة الشارع سعة (١٢)م المتفرع من الشارع عرض (٣٠)م إلى الجهة الجنوبية في القطعة رقم (٢٢) حوض رقم (١١) وذلك تفادياً لهدم المنزل الواقع في سعة.
٥. إزالة الشارع سعة (١٦)م بنفس القطعة رقم (١) حوض رقم (١١) مع تخفيض سعة من (١٦)م إلى (١٢)م بسبب كثافة أشجار الزيتون.

وإعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية النسيم خلال مدة الاعتراض.

• تعن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بصفتها لجنة تنظيم محلية بأنها قررت بقرارها رقم (٨) بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤ الموافقة على قرار مجلس تنظيم الأعلى رقم (٣/٤١٤) تاريخ ١٩٩٣/٤/٢١ والمتضمن إحداث شوارع لغاية الخدمات ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤) من أراضي سوف والمصدق تصديقاً مؤقتاً.

وإعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية والقرية والبيئة لمحافظة جرش خلال مدة الاعتراض.

• تعن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٧) بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية المعراض منطقة ريمون رقم (١٥) بند رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٣ والمتضمن تعديل الطريق سعة (٦)م المار بالقطع ذوات الأرقام (١٦٧، ٧٥٢) حوض رقم (٢) من أراضي ريمون وذلك بإزاحته إلى الجهة الجنوبية الشرقية وذلك تلاشياً لهدم جزء من البناء القائم على القطعة رقم (٧٥٢) ليتناسب مع الوضع القائم والمعد مع عمل توسعة للشارع عند التقاء الطريق (٦)م والمنفردة منه حسب الترسيم المعد من قبل بلدية المعراض.

فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية المعراض خلال مدة الاعتراض.

• تعن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بصفتها لجنة تنظيم محلية اطلعت على قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٨٣٧) تاريخ ١٩٩٩/١٢/١٣ والمصدق تصديقاً مؤقتاً شوارع لغاية الخدمات ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣١، ٢٧، ٢٩).

فإن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه، وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في مديرية الشؤون البلدية والقرية والبيئة لمحافظة جرش.

مكتبة من الأصل

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٨) بند (٦) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية باب عمان منطقة المصطبة رقم (٦) بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ والمتضمن تعديل الدخلة ذو سعة (٤) المارة بالقطع ذوات الأرقام (٧١٣، ٧٢٦) من حوض رقم (١٠) من أراضي المصطبة وذلك بإزاحتها إلى الجهة الغربية لتصبح كامل سعة الدخلة من القطعة رقم (٧٢٦) والعائدة للسيد عدنان خليله نهار وحسب ما هي مفتوحة ومعبدة على الواقع وحسب الترسيم المعد من قبل بلدية باب عمان.

فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية باب عمان خلال مدة الاعتراض.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية/ رئيس لجنة بلدية عجلون الكبرى

السيد: خليل جريس الربضي

• يعلن للعموم في بلدة عجرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى رقم (١) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٢/٤/١٨ والمتضمن إحداث دخلة سعة (٢) م مناصفة بين القطع ذوات الأرقام (١١٣، ١٩٨) حوض رقم (٧) الزيفونة من أراضي عجرة، وذلك لغايات الصرف الصحي حيث يوجد عدد من المنازل بحاجة إلى خدمة الصرف الصحي والأرض منحدره بنفس اتجاه الطريق المراد إحداثها وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإذاع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عجرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للعموم في بلدة عجرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى رقم (٧) بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/٣/٤ والمتضمن إحداث دخلة سعة (٢) م مناصفة بين القطع ذوات الأرقام (٤٥٧، ٤٥٦) حوض رقم (١١) البلد عجرة، وذلك لتسهيل توصيل خدمة الصرف الصحي وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإذاع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عجرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للعموم في بلدة عجلون بأن اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى رقم (٢) بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/٥/١٢ والمتضمن اعتماد الطريق الإفراسي المار بالقطعة رقم (٣٢٨) حوض رقم (١١) البلد من أراضي عجلون والبالغة سعة (٣) م وكذلك العمل على إحداث طريق بنفس السعة لإيصاله بالشوارع التنظيمي المصدق مروراً بالقطعة رقم (٣٩) من نفس الحوض وذلك لغايات ربط العقار القائم على القطع ذوات الأرقام (٣٢٧، ٣٢٨) بالصرف الصحي وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإذاع إعلانه للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للعموم في بلدة عجرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى رقم (١٧) بند (١٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٤ والمتضمن إلغاء الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٩٢، ١٩٣، ٧٢) حوض رقم (٦) أبو حاطوم من أراضي عجرة وذلك لوجود أشجار زيتون كثيرة وأبنية وتسبب أضرار مادية للبلدية، والعمل على توسيع الشارع المارة بالقطع ذوات الأرقام (١٩٤، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٧) من نفس الحوض بحيث يصبح (٨) م بدلاً من (٦) م كبديل للشارع المقترح إلغاؤه وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإذاع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عجرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للعموم في بلدة عجلون بأن اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى رقم (٢) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٢/٥/١٢ والمتضمن إلغاء جزء من الطريق المار بالقطعة رقم (٤٨) حوض رقم (١٢) لصعوبة تنفيذه على أرض الواقع وإحداث طريق بديل بعرض (٤) م بالقطع ذوات الأرقام (٢٣، ٢٤، ٤٨، ٢٥٩) حوض رقم (١٢) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإذاع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للعموم في بلدة عجلون بأن اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى رقم (٣) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٤ والمتضمن إعطاء صفة التنظيم للدخلة الإفراسية سعة (٢) م بين القطع ذوات الأرقام (١٢٩، ٨٧) حوض رقم (١٦) أبو الغزلان من أراضي عجلون وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإذاع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون

المهندس خالد عناب

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمادية من أراضي راسون بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون وبصفتها لجنة تنظيم محلية قد قررت بقرارها رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ وبناء على الاستدعاء المقدم من مالكي القطعة رقم (٥٤) حوض رقم (٧) الرمادية من أراضي راسون ترسيم طريق (٦) م وبطول (٦٠) م وحسب الترسيم المعد من قبل مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة. وإذاع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتير اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

مكتبة من الأرض

- يعلن لاطلاع العموم في بلدية العيون منطقة راسون بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية العيون رقم (١/١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٣/٣١ والمتضمن إلغاء الطريق التنظيمي (٦) المار في القطع ذوات الأرقام (٧٠٤، ٧٠٣، ٧٠٢) حوض رقم (٥) من أراضي راسون واعتماد الطريق الإفرافي المار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٧٢٢، ٧١٨، ٧٠٢، ٧٠٣) من نفس الحوض تنظيمياً.
- وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة راسون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدية العيون منطقة باعون بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة باعون رقم (١/٣) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٣٠ والمتضمن اعتماد الطريق الإفرافي المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٧٣٨، ٧٣٨) حوض رقم (٣) كرم غلام تنظيمياً.
- وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة باعون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدية العيون منطقة راسون بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية العيون رقم (٣/١١) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢١ والمتضمن إلغاء الشارع المار في القطع ذوات الأرقام (٥٤، ٥٥) حوض رقم (٥) من أراضي راسون.
- وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة راسون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدية العيون منطقة عرجان بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية العيون رقم (٢/١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٣/٣١ والمتضمن تغيير صفة استعمال القطع الوارد ذكرها في القرار المذكور من حوض رقم (١٠) البلد من أراضي عرجان من سكن (ج) إلى سكن (د) وحسب الترسيم المعد لذلك.
- وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عرجان خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدية العيون منطقة أوصره بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة أوصره رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/٥/١٥ والمتضمن الموافقة على المخطط التحديتي لمنطقة أوصره والمرقس طسي كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١٠٦٢/٩/٧٤/ع) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٩.
- وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة أوصره خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

- يعلن لاطلاع العموم في بلدية الجليل منطقة صغره بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة صغره رقم (٢/٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٥ والمتضمن تغيير صفة استعمال أجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢٣٠، ١٨١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٢٣٢، ٢٠٦، ٢٠٠، ٢٠٥، ١٠٠، ١٣٨، ١٣٦، ١١٩، ١١٨، ١٧٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٠٨، ٢٣٥، ٢٦٥، ٢٥١، ١٧٠) من حوض رقم (١٨) حلة الدالية من أراضي صغره من سكن (أ، ب، ج) إلى سكن (تجاري طولي).
- وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة صغره خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدية الجليل منطقة صغره بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة صغره رقم (٤/٧) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠ والمتضمن إلغاء نهاية الشارع المغلق في القطعتين رقم (١٧٦، ٢١٩) حوض رقم (١٨) من أراضي صغره.
- وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة صغره خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدية الجليل منطقة صغره بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الجليل رقم (٣/١٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٤ والمتضمن الموافقة على إلغاء دخلة محاذية للقطعة رقم (٦٧) حوض رقم (١٢) عابده من أراضي صغره.
- وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة صغره خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدية الشفا منطقة حلاوه بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٤٤) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حلاوه رقم (٢/٣) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٣٠ والمتضمن تعديل مسار شارع (٢٠) المار في القطعتين رقم (٤٥، ٤٦) حوض رقم (١) السهول ليتطابق مع واقع الشارع المعد وبفلس السعة.
- وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة حلاوه خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدية الشفا منطقة الوهانه بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الشفا رقم (٨/٣٥) تاريخ ٢٠٠٢/٤/١٥ والمتضمن إلغاء الدوار الواقع في القطع ذوات الأرقام (٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧١٨) وإحداث شارع معبد حسب الواقع في القطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٤٤، ٧٤٠، ٧٤٩) في حوض (٨).
- وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الوهانه خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

مكتبة
الأصل

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية الشفا منطقة الوهاندان بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الشفا رقم (٧/٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/٥/١٤ والمتضمن تعديل مسار الشارع المار في القطع ذوات الأرقام (٤٧، ٣١٠) حوض رقم (٦) الروس من أراضي الوهاندان.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الوهاندان خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة دير البرك بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون وبصفقتها لجنة تنظيم محلية قد قررت بقرارها رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ الموافقة على استحداث طريق (١٠) م بعد توسعت الطريق الإفرافي المار في القطع ذوات الأرقام (٩، ١١، ٢٩، ٣٠، ٣٥، ٣٢، ٣٣، ٣٤) حوض رقم (٣) الخارجة من أراضي دير البرك بناء على الاستدعاء المقدم من أصحاب تلك القطع.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتير اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين يوميتين محليتين.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية الجنيد منطقة عيين عبلين بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الجنيد رقم (٢٥/١١) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ والمتضمن تخفيض سعة الشارع المار في القطع ذوات الأرقام (٥٩٨، ١٨٩) حوض رقم (٩) الصوان من أراضي عيين عبلين ليصبح (٦) م بدلاً من (٨) م وتقسيم منحنيات في القطعتين رقم (٢٣٩، ٥٩٨) من نفس الحوض.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عيين عبلين خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة مزرعة سامتا وعطنا بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون وبصفقتها لجنة تنظيم محلية قد قررت بقرارها رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٦ الموافقة على إحداث طريق سعة (٦) م في القطعة رقم (٧١) حوض رقم (٧) هرقلا من أراضي مزرعة سامتا وعطنا، بناء على الاستدعاء المقدم من مالك القطعة المذكورة.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتير اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين يوميتين محليتين.

يعلن لاطلاع العموم في بلدية الجنيد منطقة عيين عبلين بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الجنيد رقم (٤/١) تاريخ ٢٠٠٢/٤/١٣ والمتضمن إحداث طريق سعة (٦) م في القطع ذوات الأرقام (٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٥١) من حوض رقم (١١) الجواريد.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عيين عبلين خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة/مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة مادبا
المهندس بلال حسن المومني

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة حنينا/ مادبا الكبرى بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٣/ق) لسنة ٢٠٠٢ وبصفقتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على إحداث شارع سعة (١٦) م والمار ضمن القطعة رقم (١) حنينا الشرقي من أراضي مادبا والمار ضمن الحوض رقم (٩) من أراضي جلول/ لواء الجيزة والمقترح بموجب كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (ج/٢٣٩٠٢/١٠/١٨) تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٨.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الفيصلية/ مادبا الكبرى بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا وبصفقتها لجنة تنظيم محلية قررت بقرارها رقم (٤١/ق) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على اعتماد الطريق الزراعي سعة (٦) م والمارة بالقطعة رقم (٨٠) وتوسعة الطريق الإفرافي سعة (٤) م ضمن القطع ذوات الأرقام (١٠٢، ٤٧) وإحداث طريق سعة (٦) م والمارة بالقطعة رقم (٤٦) حوض رقم (٧) القويجيه من أراضي الفيصلية لغاية الخدمات.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين/ مادبا الكبرى بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٣٣/ق) لسنة ٢٠٠٢ وبصفقتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على اعتماد طرق إفرافية تنظيمياً والمارة بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨) و (٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧) حوض رقم (١٩) البلد من أراضي ماعين والمصدقة تصديق مؤقت بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٧٣) تاريخ ١٩٩٥/٥/٢٩.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

مكاتب من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الفيصلية/ مادبا الكبرى بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبه مادبا قررت بقرارها رقم (٩/ق) لسنة ٢٠٠٢ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على اعتماد طريق إفراري تنظيمياً والمارة بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٨١، ٨٠، ١١٢، ١١١) والواصله للقطعة رقم (٧٩) حوض رقم (٣) الكبير الشرقي من أراضي منطقة الفيصلية/ مادبا الكبرى والمصدقة تصديق مؤقت بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٥٣٢) تاريخ ١٩٩٦/١١/١٢.

وإيداع إعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

إعلان

• يعلن الاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٤) من قانون تنظيم القرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لمنطقة مادبا الكبرى قررت بقرارها رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٧ الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٢، ١، ٣، ٢، ٤، ٤٦) من حوض رقم (٥) غرناطة لرفع الضرر عن البناء القائم على القطعة رقم (٣) من الحوض رقم (٥) من (١٦) إلى (١٢) م.

وإيداع إعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

محمد أبو كف

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية

لمنطقة بلدية مادبا الكبرى

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الكورة

المهندس فهد الحتامله

• يعلن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٥/٢٤) لعام ٢٠٠٢ في بلدية دير أبي سعيد الجديدة والمتضمن إلغاء الشارع سعة (١٢) م المسار بالقطع ذوات الأرقام (٢٦٢، ٣٤٩، ٣٤٨، ٤٥٥، ٤٥٤) المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٥٤٦، ٥٨٥، ٣٩٧، ٣٤٣) حوض رقم (٦) المغارة الجنوبي من أراضي دير أبي سعيد الشرقي قررت اللجنة الموافقة على إلغاء الشارع لرفع الضرر عن القطعة رقم (٢٦٢) والقطع المجاورة علماً بأن جميع القطع مخدومة بشوارع.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية دير أبي سعيد الجديدة خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• يعلن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٢) لعام ٢٠٠٢ في بلدية رابية الكورة/ منطقة جنين الصفا المتضمن الموافقة على إدخال القطع ذوات الأرقام (٧١٤، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٢٨، ٧٢٠، ٧٢١) وجزء من القطع ذوات الأرقام (٧١٩، ٧٢٢، ٧١٦، ٧٣١، ٧١٣، ٧١٧، ٧١٥) من حوض رقم (١٣) البلد للتنظيم سكن (ب) وكذلك إضافة الشارع سعة (١٠) م المحاذي لتلك القطع للتنظيم من الحوض رقم (١٢) البياض مع إحداث بعض الكيرفات للشوارع في تلك المنطقة وذلك من أجل تقديم الخدمات للأبنية القائمة على هذه القطع وكون أن جزء من هذه المنطقة صغرية ووعرة ولا تصلح للزراعة، وكون أن هذا الجزء المراد إدخاله للتنظيم هو الجزء الوحيد الموجود خارج التنظيم من الحوض رقم (١٣) البلد قررت اللجنة اعتماد صفة الاستعمال لهذا التنظيم سكن (ب) وحسب التنظيم المجاور لهذه القطع وكما هو موضح بالرسم المرفق.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة منطقة جنين الصفا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• يعلن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٢ في بلدية رابية الكورة/ منطقة جنين الصفا المتضمن تعديل مسار الشارع سعة (١٢) م يبدأ من شارع (١٢) م شرقاً وينتهي بشارع (١٦) غرباً مروراً بالقطع ذوات الأرقام (٧٢٠، ٧١٨، ٧٠١) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (١٥) ومروراً أيضاً بطريق إفراري ملك البلدية من الجهة الجنوبية والتعديل هو إراحة الشارع من الشمال إلى الجنوب ليمر من خلال الطريق الإفراري ملك البلدية محاذياً للقطع ذوات الأرقام (٧٢٠، ٧١٨، ٧٠٤) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (١٥) والقطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢) من الجهة الجنوبية حوض رقم (١٣) لوحة رقم (١٦) وذلك لتجنب البلدية دفع مصالحت للقطع الساقطة ذوات الأرقام (٧٢٠، ٧١٨، ٧٠١) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (١٥) وحيث أن هذه القطع مزروعة بشجر زيتون كبير بعمر أكثر من ٣٠ عام.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة منطقة جنين الصفا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• يعلن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة وبصفتها لجنة محلية قررت إلغاء شارع الأشغال العامة في بلدية دير أبي سعيد/ م. تله والمرسم على المخطط الهيكلي لبلدة تله حيث أن ذلك استملاك جديد لشارع الأشغال العامة ومفتوح ومعد وكذلك كتاب من مدير مكتب أشغال الكورة يفيد بأن الشارع المراد إلغاؤه غير مستملاك بكتابه رقم (٣٣٨/١/٤) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١ وكذلك وجود قضية في المحكمة من صاحب القطعة رقم (١٢) على وزارة الأشغال العامة بإزالة الشارع وإعادته إلى وضعه الطبيعي لعدم وجود استملاك لهذا الشارع على لوحات الأشغال العامة. علماً بأن الشارع المراد إلغاؤه يمر بالقطع ذوات الأرقام (٣٠، ٣١، ١٧، ١٨، ١٢، ١٣، ١٤، ٢، ٤، ٧) من حوض رقم (٣) خربة الصوان من أراضي تله.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتير اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية والقرية والبلدية في لواء الكورة خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

هذا من الأصل

• يعن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٣/٤) لعام ٢٠٠٢ في بلدية دير أبي سعيد/ منطقة الأشرافية المتضمن على تعديل كسرف الشارع سعة (١٦)م المحاذي للقطعة رقم (٥٦) حوض رقم (١١) للبلد تنظيم سكن (ج) للجهة الجنوبية على القطع نوات الأرقام (٧١٥، ٧١٦) حي رقم (٢٠) حوض رقم (١١) البلد وذلك حسب الترسيم المرفق وذلك لتفادي استملاك القطعة رقم (٥٦) حوض رقم (١١) البلد ودفع تعويضات باهضة لصندوق البلدية.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة منطقة الأشرافية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• يعن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/٤) لعام ٢٠٠٢ في بلدية دير أبي سعيد/ منطقة جفسين والمتضمن تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٠)م الواقع ضمن القطع نوات الأرقام (١٧، ١٦) من حوض رقم (٤) عليين والقطعة رقم (٩) حوض رقم (٦) زامل من الجهة الشمالية من أراضي جافين وتعديل كسرف الشارع المقابل على حدود الإقرار بدلاً من ترك فضلة لا يستفاد منها حيث أن الشارع المراد تعديل مساره أصبح معبداً والمراد تثبيت مساره حسب الواقع وليس حسب التنظيم لأنه يقع ضمن منطقة منخفضة جداً يستحيل فتحه.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

• بناءً على قرار اللجنة المحلية في (بلدية برقيش/ م. كفر راكب) رقم (٨/٢١) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢١ تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية بأنها قد قررت وضع المخطط التفصيلي المتضمن إحداث طريق (٤)م تمر شرق القطع نوات الأرقام (٦٤، ٦٣، ٦٢) حوض رقم (١) البركة.

موضع التنفيذ وذلك استناداً للمادة (٢٤) من قانون المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٧ وذلك بعد مضي خمسة عشر يوماً تاريخ نشر هذا بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

اعلان

• يعن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٣/٨) لعام ٢٠٠٢ في بلدية برقيش/ منطقة كفرابيل والمتضمن: تخفيض سعة الشارع (١٢م) والمار بين القطع نوات الأرقام (٢، ٣، ٧، ٨) حوض رقم (٢) البلد من أراضي كفرابيل إلى (٨م).

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية (برقيش/ م. كفرابيل) خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

الدكتور زيد خالد زريقات
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الكورة

اعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرمثا

المهندس عبد الكريم الرجوب

• يعن لاطلاع العموم في منطقة البويضة/ بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرمثا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٤/١٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٧ الموافقة على قرار بلدية الرمثا الجديدة رقم (٢٠٠٢/١٩) تاريخ ٢٠٠٢/٣/٥ والمتضمن إحداث مخيمات تربط بين الشارع الرئيسي سعة (٢٠)م والشوارع الفرعية المرتبطة به والمار بقطع الأراضي نوات الأرقام (٣٩، ٢٥، ٧٦، ٢٦) من حوض رقم (١١) من أراضي البويضة وذلك حسب المخططات المرفقة والمعدة لهذه الغاية.

بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على قرار البلدية والمخططات الموجودة لدى اللجنة المحلية في منطقة البويضة وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات التوضيحية خلال شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وذلك خلال ساعات أوقات الدوام الرسمي.

• يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرمثا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٦/٣٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الرمثا رقم (٢٠٠٢/١٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٢ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال الشارع المار بقطع الأراضي نوات الأرقام (٢٦٢، ٢٦١، ٥٣، ٥٢، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٣٧، ٢١٥، ٥٠، ٥١، ٤٧، ٣٠٣، ٤٥، ٤٤، ١٣٢، ١٣٦) من الحوض رقم (٢٠) الجرف الجنوبي من أراضي الرمثا من تنظيم سكن (ج) إلى تجاري طولي بعرض (١٤)م حسب المخطط المرفق والوارد في كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (د/٩/١٨٨٥١) تاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٢ وحسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية.

وإعلان ذلك القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وإثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

مكتبة من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرمثا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٤/٢٠) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البويضة/ بلدية الرمثا الجديدة رقم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٥ والمتضمن إحداث شارع تنظيمي سعة (١٢ م) المار بقطعة الأرض رقم (٩) من حوض رقم (٧) السد من أراضي البويضة بحيث يربط الشارع سعة (١٦ م) وينتهي مغلفة من الجهة الشمالية وذلك من أجل تقديم الخدمات الضرورية للمنازل القائمة في المنطقة وذلك حسب المخططات المرفقة والمعدة لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم للجنة المحلية في منطقة البويضة مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات التوضيحية خلال الدوام الرسمي.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرمثا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٤/٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة لمنطقة الرمثا رقم (٢٠٠٢/١١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٣ والمتضمن تخفيض سعة المنحنى من (٨ م) إلى (٥ م) للشارع المار من قطعة الأرض رقم (٨٩) حوض رقم (٢٣) البلد حي (٣) وذلك لتجنب هدم البناء القائم على قطعة الأرض المذكورة أعلاه وذلك حسب المخططات المرفقة والمعدة لهذه الغاية من قبل اللجنة المحلية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم للجنة المحلية في منطقة البويضة مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الرمثا مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات التوضيحية خلال أوقات الدوام الرسمي.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم للواء بني كنانة

المهندس يوسف عابد العمري

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٠/١) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٦ م) والمارة ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٤، ١٥٦) حوض رقم (٨) أم الحميض من أراضي حبراص وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حبراص/ بلدية الكفارات وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حبراص/ بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٢/١) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تخفيض وإزاحة الطريق المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٣/٣٦) حوض (٣٠) قطاعاً من أراضي كرسوم من (٦ م) إلى (٤ م) وإزاحته إلى الغرب بمقدار (١ م) وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة كرسوم (بلدية الكفارات) وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة كرسوم/ بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٩/٤) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط إلغاء الطريق التنظيمي سعة (١٢ م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧١٠، ٧١٣) لوحة رقم (١٧) والقطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣) لوحة رقم (١٨) حوض رقم (٦) البلد من أراضي حبراص وتثبيت الطريق سعة (٦ م) المارة بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٧١٣، ٧١٤) من نفس الحوض وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حبراص/ بلدية الكفارات وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حبراص/ بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٩/٦) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى (ج) ضمن الحوض رقم (٧) الدهنه من أراضي حبراص وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حبراص/ بلدية الكفارات وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حبراص/ بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل الشارع سعة (١٢ م) والمار من القطع ذوات الأرقام (١٢، ٩، ٥) حوض رقم العريالوي وبئس السعة وذلك لتخفيف الضرر عن البناء القائم على القطعة رقم (٤٦) حوض رقم (١٤) من أراضي سما الروسان وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة سما الروسان/ بلدية السرو وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة سما الروسان/ بلدية السرو خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

مكتبة
الأرض

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية الكفارات بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٣٢) / الكفارات لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية الكفارات رقم (١٢/٢) تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٨ المتضمن إلغاء الشوارع التنظيمية وتعديلها في الحوض رقم (٢٦) ديفور والمارة بالقطع ذوات الأرقام (٦، ٦٣، ٦٤، ٨، ٩، ٣، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ٤٧، ٤٥، ٥٩، ١٨، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥١، ١٩، ٢٠، ٢١، ٣٨، ٣٢، ٣٤) وذلك لكثرة المصالحات على العوائق الموجودة في سعة الشوارع التنظيمية المقترح إلغاؤها إلى تكليف البلدية بمبالغ كثيرة بالإضافة للأراضي الواقعة على الشوارع غير مغرزة وجميع المنازل المحاذية لهذه الشوارع مخدومة بشوارع بديلة وبخلافات زراعية معبدة وذلك حسب المخططات المعدة لهذه الغاية.

وأعلن ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدية الكفارات خلال مدة الاعتراض وثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

عبد الكريم الجازي

مصرف لواء بني كنانة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية اليرموك الجديدة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٢٧) اليرموك الجديدة لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية اليرموك الجديدة رقم (٥/٧) تاريخ ٢٠٠٢/٣/٥ المتضمن تعديل وترسيم الشارع المار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٧١٦، ٧٠٥، ٧١٣، ٧١٨، ٧١٧) حوض رقم (١٠) من أراضي منطقة خرجا بحيث يصبح بسعة (١٢م) وذلك لتحسين مساره وعمل كيرفات بالقطع ذوات الأرقام (٧١٣، ٧١٧، ٧٠٣) من نفس الحوض حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وأعلن ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدية اليرموك الجديدة خلال مدة الاعتراض وثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

عبد الكريم الجازي

مصرف لواء بني كنانة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء المزار الشمالي
المهندس نواف الجمال

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة (منطقة زوبيا) بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء المزار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة/ منطقة زوبيا رقم (٦/٣) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠.

والمتمضمن:-

١ - الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي من (١٢م) إلى (٦م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٥، ١٦، ١٧) من حوض رقم (١) الخراج.

٢ - الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي من (١٢م) إلى (٦م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٨، ١٧) من حوض رقم (١) الخراج.

٣ - الموافقة على تعديل مسار الدخلة التنظيمية سعة (٦م) والمارة بالقطع ذوات الأرقام (١٩، ١٨١، ١٨٠) من حوض رقم (١) الخراج وإلغاء الجزء الواقع بالقطعة رقم (١٧) والاستعاضة عنها بدخلة سعة (٦م) بين القطع ذوات الأرقام (١٨٠، ١٨٢، ١٧) وذلك لتفادي هدم الأبنية القائمة على القطع المذكورة أعلاه.

وقررت اللجنة إعلاؤه للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة المحددة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة (منطقة المزار) بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء المزار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة/ منطقة المزار رقم (١٢/٣٢٦) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٨.

والمتمضمن:-

١ - الموافقة على تحويل الدخلات الأفرازية الواقعة ضمن اللوحة (٣٤) والمارة بالقطع ذوات الأرقام التالية (٧٣، ٧٢١، ٧٢٠، ٧١٣، ٧١٦، ٧١٧، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٤، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٣١، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٥، ٧٤٢، ٥) من حوض رقم (١٠) البلد أراضي المزار الشمالي إلى دخلات تنظيمية وذلك تسهيلا لتوصيل الخدمات للمواطنين المجاورين للدخلات.

٢ - الموافقة على استحداث نهاية مغلقة بعرض (٦م) على عرض واجهة القطعة رقم (٧١٧) من حوض رقم (١٠) البلد من أراضي المزار الشمالي لوحة رقم (٣٤) مقطوعة من القطعة رقم (٧١٦) من نفس الحوض. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة المحددة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

مكتبة من الأصل

• يعن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة (منطقة المزار) بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء المزار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة/ منطقة حكا رقم (٢٣٩/٩) تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٨ والمتضمن:- الموافقة على تعديل الشارع التنظيمي سعة (١٤م) المار بين القطعتين (٩٥، ١٨١) من حوض (٥) من اراضي حكا بحيث يتم ازاحته من الطرف الجنوبي بمقدار مترين الى الجهة الغربية، وتعديل المنحنيات لتناسب مع التعديل المقترح وذلك تجنباً لإزالة القبور الواقعة في سعة الشارع مع المحافظة على سعة الشارع كون القبور أقدم من الشارع. ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة المحددة اعلاه الى مكاتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات والوثائق اللازمة.

اعلان

• يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء المزار الجنوبي قد اطلعت على قرار مجلس بلدي مؤتمه والمزار رقم (٢/٢/٩) والمتضمن: تغيير صفة الاستعمال من سكن اخضر الى سكن (ب) لجزء من القطع ذوات الأرقام (٨٦، ٨٥، ٢٩، ٣٠) حوض (٥) من اراضي بلدة مؤتمه وتغيير صفة الاستعمال من سكن (ب) وسكن اخضر الى تجاري طولي بارتداد أمامي (١٦م) في القطع ذوات الأرقام (٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٢٩، ٣٠، ٢٠١) حوض (٥) بالجزء الشرقي المحاذي للشارع وأحداث شارع سعة (١٢م) بين القطعتين (٣٠، ٢٠١) حوض (٥) حسب المخطط المقترح وبعد التداول قررت اللجنة الموافقة على ذلك واعلانه للاعتراض مدة شهرين من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع وتقديم اعتراضاتهم لدى دار بلدية مؤتمه والمزار بعد الاطلاع على المخططات التوضيحية.

م. سميج القطارنه

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس للجنة اللوائية المشتركة للواء المزار الجنوبي

اعلان

• يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء المزار الجنوبي قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم لمنطقة المزار الجنوبي رقم (٢٠٠٢/٤/١/١) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٩ وقررت بقرارها رقم (٤) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على إلغاء الطريق (١٦م) وأحداث طريق بديل بسعة (٤م) وذلك بالقطع ذوات الأرقام (٣٣، ٣٤) حوض (١٦، ١٧) من اراضي المزار الجنوبي واعلان ذلك للاعتراض مدة شهرين من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

• ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم لسكرتير اللجنة المحلية لمنطقة المزار الجنوبي بعد الاطلاع على المخططات التفصيلية.

م. سميج القطارنه

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس للجنة اللوائية المشتركة للواء المزار الجنوبي

اعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر المهندس ابراهيم المهيرات

• تعن اللجنة اللوائية المشتركة لبلدية لواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (١١) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة بلدية الموقر رقم (١٠٣) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩ المتضمن إلغاء جزء من الطريق التنظيمي بعرض (١٦م) والمار بالقطعة رقم (١٠) من حوض (٩) البتيمة من اراضي الحاتمية وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

• بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الحاتمية أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال الفترة القانونية.

• تعن اللجنة اللوائية المشتركة لبلدية لواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (١٠٥) لعام ٢٠٠٢ والمتضمن الموافقة على إحداث طريق تنظيمية بعرض (١٦م) لخدمة المنزل الواقع على القطعة رقم (١٥٧) حوض (٩) الذهبيات القريبة من اراضي الذهبية الشرقية وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

• بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الذهبية الشرقية أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال الفترة القانونية.

• تعن اللجنة اللوائية المشتركة لبلدية لواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (٣٠) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (١٦٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٠ المتضمن الموافقة على إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (١) العلندان الشرقي من اراضي الهاشمية والكثيفة والسين وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

• بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الهاشمية والكثيفة والسين أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهرين) من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال الفترة القانونية.

• تعن اللجنة اللوائية المشتركة لبلدية لواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (٤٧) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (١٧٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٩ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال الشارع التنظيمي من سكن الى تجاري طولي بعرض (١٢م) وبارتداد أمامي (٣م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٢٢، ٢٣، ٣١٦، ٢٨، ٣٠٥، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢) حوض (٦) البلد من اراضي الموقر وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

• بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الموقر أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال الفترة القانونية.

مكاتب من الأرض

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في متصرفية لواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (٥) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي (الذهبية الشرقية) رقم (١١١) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٤ المتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الطريق المار بالقطعة رقم (٩/ ذهبيات الغربية) من أراضي الذهبية الشرقية حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمجلس بلدي (الذهبية الشرقية) أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال الفترة القانونية.

قاسم الصرابرة

متصرف لواء الموقر

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

المهندس منذر البخيت

اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور على قرار اللجنة المحلية لبلدية أم البساتين رقم (٢٠٠٢/٤٧) تاريخ ٢٠٠٢/١٨/٦ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من الشارع الرئيسي النافذ من صفة معارض تجارية الى صفة تجاري طولي بارتراند أمامي (٤٤) ويشمل القطع (٣٤٨، ٣٤٧، ٩٢، ٤١، ١٢٤، ١٢٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٥٠، ٩١، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٨) من الحوض رقم (٥) صباحا من أراضي بلدة أم البساتين.

قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية أم البساتين أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

بمن العوم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدية ناعور الجديدة رقم (١٢٣) تاريخ ٢٠٠٢/٤/١٥ المتضمن الموافقة على تقليص سعة الشارع (١٠٢) الى (١٠٠) والمار من القطع ذوات الأرقام (١٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣) من حوض (١٥) وادي الكبرا من أراضي بلدة ناعور.

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور على قرار اللجنة المحلية لبلدية ناعور الجديدة رقم (١٣٩) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٦ المتضمن الموافقة على استحداث طريق دعة (٦١) من القطعة رقم (٣) من حوض رقم (١٥) وادي الكبرا واستحداث منحني (كيرف) ضمن القطعة رقم (١١) من حوض (١٥) وادي الكبرا من أراضي بلدة ناعور.

قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداع ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من القطعة (١٣) حوض (١٦) من سكن (ب) الى تجاري طولي حسب أحكام المجاور.

قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداع ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور على قرار اللجنة المحلية لبلدية ناعور رقم (١٣٤) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٩ المتضمن الموافقة على إلغاء الدخلة الافرازية سعة (٦١) والمعتمد تنظيمياً والمار من القطعتين ذوات الأرقام (٣٥٣، ٣٥٢) حوض (٢٣) رجم الساعور واعتماد الطريق الزراعي سعة (٦١) تنظيمياً لخدمة القطعة رقم (٣٥٤) حوض (٢٣) رجم الساعور من أراضي ناعور.

قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداع ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

هذا من الأصل

• يعلن للموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بالها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية ناعور الجديدة رقم (٣٣٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٧ المتضمن الموافقة على استحداث طريق سعة (٦م) والذي يمر من القطع ذوات الأرقام (١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨) حوض رقم (٣١) مربع الحكر ويمر من جانب القطع ذوات الأرقام (٣٦، ٢٠) واستحداث ملحق (كبريف) من ضمن القطعتين ذوات الأرقام (١٣٨، ٢٠) من حوض (٣١) مرج الحكر من اراضي بلدة ناعور.

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداع ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور على قرار اللجنة المحلية لبلدية ام البساتين رقم (٤/١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٠ المتضمن الموافقة على استحداث استمرارية لطريق سعة (٦م) بنهاية مقلقة والغاء لهاية مقلقة ضمن للقطعة رقم (٢٩) حوض (٢) الوسية من اراضي المشقر والغاء طريق ذو سعة (٦م) والمارة بالقطع ذوات الأرقام (٢١، ٢٩، ٣١) من الحوض لنفسه.

قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور على قرار اللجنة المحلية لبلدية حسان الجديدة رقم (٥/٢) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٥ المتضمن الموافقة على توسعة الشارع التنظيمي سعة (١٦م) ليصبح سعة (٣٠م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٤، ١٠) من حوض (٧) الصوائية الشمالي من اراضي بلدة حسان.

قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المستلفة ذكر.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور على قرار اللجنة المحلية لبلدية حسان الجديدة رقم (٢٠٠٢/١٦/٣) تاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٧ المتضمن الموافقة على الغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار بالقطعة رقم (٥٨) حوض (١) الحواسية من اراضي بلدة العال.

قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور على قرار اللجنة المحلية لبلدية حسان الجديدة رقم (٢٢/٤) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٩ المتضمن الموافقة على الغاء الشارع سعة (١٤م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٧٢) من حوض رقم (٣) العال والروضة من اراضي بلدة حسان.

قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور على قرار اللجنة المحلية لبلدية حسان الجديدة رقم (٢٣/٥) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٨ المتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع سعة (١٢م) المار بالقطعة رقم (٥) حوض رقم (٢) الوسية من اراضي المشقر.

قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداع ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

مكتبة
الأصل

- يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور باتها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدية حسان الجديدة رقم (٢/٣) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٦ المتضمن الموافقة على تعديل مسار طريق سعة (م) ضمن القطعة رقم (٢١٣) حوض (٣) المربط من اراضي بلدة حسان. قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه ووضعت ذلك موضع التنفيذ وذلك بعد مرور (١٥) يوم اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور على قرار اللجنة المحلية لبلدية حسان الجديدة رقم (٩/٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع ذو سعة (١٠) ليصبح (٨) ضمن الحوض رقم (٤) المعامم وضمن القطع ذوات الأرقام التالية (٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤) وكذلك ضمن الحوض رقم (٦) المربط ضمن القطع (٨، ٧) من اراضي حسان والغاء النهاية المغلقة بحيث يتم التخفيض (١) من كل جانب. قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.
- يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور باتها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدية حسان الجديدة رقم (٢٠٠٢/١٧/٣) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٣ المتضمن الموافقة على احداث طريق سعة (م) ضمن القطعة رقم (٦) حوض رقم (١٠) الخربة من اراضي بلدة حسان. قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه ووضعت ذلك موضع التنفيذ وذلك بعد مرور (١٥) يوم اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

إعلانات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء وادي السير

السيد تيسير الضمور

- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير باتها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدية مرج الحمام رقم (٢٥٤) تاريخ ٢٠٠٢/٤/١٦ والمتضمن الموافقة على تطبيق أحكام سكن (ج) لغايات البناء على القطعة رقم (١٧٧) حوض رقم (٥٧) مرج الحمام الغربي. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس لجنة بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير باتها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدية مرج الحمام رقم (١٩٠) تاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٦ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٣٣٩، ٣٣٨) حوض (٣) مرج سكا من سكن (أ) الى تجاري طولي بارتفاع أساسي (٥) وحسب الكروكي المرفق. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس لجنة بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير باتها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدية مرج الحمام رقم (٦٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ والمتضمن الموافقة على الغاء الشوارع المسارة بالقطعة رقم (٩٣) حوض (٨) البرزون والقطعة (٧١٤) حوض (٧) القصبات. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس لجنة بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

محكمة
البناء
من
الأصل

• تعلن اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العامرية رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٩ المتضمن الموافقة على إلغاء لطريق سعة (٤) م المار بالقطعة رقم (٦٩) حوض رقم (٤) من اراضي العامرية واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والاعلان مراجعة مكتب اللجنة الولائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ للواء الجيزة اثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة او مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والاسباب الداعية للاعتراض ومغولته الى رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

• تعلن اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الجيزة رقم (٨/٢) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٢ المتضمن الموافقة على استحداث شارع بسعة (١٢) م المار بالقطع ذوات الارقام (٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦) ضمن الحوض رقم (٧) من اراضي ام رمانه والغاء الشارع المار بالقطعة رقم (١٨) حوض رقم (٣) من اراضي ام رمانه واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والاعلان مراجعة مكتب اللجنة الولائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ للواء الجيزة اثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة او مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والاسباب الداعية للاعتراض ومغولته الى رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

• تعلن اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة منجنا والزيتونة رقم (٣/٢٠) تاريخ ٢٠٠٢/٥/١ المتضمن الموافقة على تحويل القطع ذوات الارقام (١٧، ١٦، ١٥، ١٤) حوض رقم (١) من اراضي منجنا والزيتونة من سكن ريفي الى سكن (ب) واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والاعلان مراجعة مكتب اللجنة الولائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ للواء الجيزة اثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة او مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والاسباب الداعية للاعتراض ومغولته الى رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

• تعلن اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت الموافقة على استحداث شارع سعة (١٠) م ودخله سعة (٦) م ضمن القطعة رقم (١١٠) حوض رقم (١) من اراضي الرميل واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والاعلان مراجعة مكتب اللجنة الولائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ للواء الجيزة اثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة او مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والاسباب الداعية للاعتراض ومغولته الى رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

• تعلن اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة القسطل والمشتى رقم (١/٧/١٦) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٥ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٧١٦) حوض رقم (٦) من اراضي القسطل من سكن (أ) الى مقبرة اسلامية كون ملكيتها تعود لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية وتستخدم كمقبرة اسلامية واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والاعلان مراجعة مكتب اللجنة الولائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ للواء الجيزة اثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة او مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والاسباب الداعية للاعتراض ومغولته الى رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

• تعلن اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العامرية رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ المتضمن الموافقة على الغاء جزء من الطريق المارة بالقطعة رقم (٩٤) حوض رقم (٣) من اراضي الذرة واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والاعلان مراجعة مكتب اللجنة الولائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ للواء الجيزة اثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة او مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والاسباب الداعية للاعتراض ومغولته الى رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة الولائية للتنظيم رئيس لجنة بلدية عين الباشا الجديدة

المهندس غسان خريسات

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الولائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطع ذوات الارقام: - (٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٥٤٧، ٥٤٨، ٤٣، ١٩٦، ٢٠٧، ٢٠٣، ١٧٤) حوض رقم (١) ابو زعورة من اراضي ام الدناير/ عين الباشا واجزاء من القطع (٤٢، ٤٥) الى منطقة حرفيه شريطة وضع اسوار المحافظة على الصحة والسلامة العامة بارتفاع (٢) م حسب المنطق المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ام الدناير وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية مغولة باسم رئيس للجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الولائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان تحويل القطعة رقم (٥٧٣) حوض رقم (٥) ربوع العيس من اراضي عين الباشا من سكن (ج) الى تجاري طولى واستحداث دخلة بعرض (٣) م من القطعة (٥٧٣) شريطة استيفاء عوائد تنظيم خاصة بواقع ثلاث دلائير المتر المربع الواحد وحسب المخطط المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية مغولة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

ملحظة من الأصل

أطلعت لجنة التنظيم اللوائية في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ رقم (١/١٣) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢ والمتضمن اعطاء صفة تنظيم سكن (د) للمنطقة الواقعة شمال القطعة رقم (٣٣٦) حوض (٤) خربة/ اراضي معاذ كونها تقع داخل التنظيم المصدق/ منطقة الشوكة الشمالية وبدون أحكام تنظيم. قررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحيص المهندس جميل حداد

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٢ قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تخفيض سعة منحى الشارع المار بالقطعة رقم (٢٤٧) حوض رقم (١١) وذلك حسب المخطط المعد من البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية ماحص رقم (٩/٤) لسنة ٢٠٠٢ قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط احدات طريق تنظيمي بسعة (٦) م ضمن القطعة رقم (١٢١) حوض (١٩) من اراضي ماحص وحسب المخطط المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية ماحص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفتها لجنة محلية ولوائية قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (١١) حوض رقم (٧) من اراضي ماحص من سكن زراعي الى سكن (ج) وذلك حسب المجاور للاعتراض لمدة شهر وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة ام شجرة الشرقية/ لواء ذيبان بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (١٢/٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ الموافقة على الغاء اجزاء من الشوارع بعرض (١٢) م وتعديل شارع وتوسعة طريق من (٩) م الى (١٢) م وجميعها تمر بالقطعة الاصلية رقم (٣٤) حوض رقم (٢) من اراضي ام شجرة الشرقية وكذلك الغاء اجزاء واستحداث اجزاء للشوارع المار بالقطع ذوات الارقام (٣٢، ٣٣، ٣٤) من الحوض رقم (٢) من اراضي ام شجرة الشرقية وجميعها وفق الاراز المقترح من قبل دائرة الاراضي والمساحة ولتلاشي هدم الابنية الواقعة في سعة الاجزاء الملغاة وحسب ما هو موضح بالمخططات المعدة لهذه الغاية وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين، هذا وبحق لاصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لبلدية ذيبان الجديدة مدعمين واقتراحاتهم وبالوثائق والاوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة اتبة الذكر.

المهندس حسين الحباري
مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة عراعر/ لواء ذيبان بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٨/٢) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على استحداث طريق سعة (٦) م لغاية الخدمات ضمن القطعتين رقمي (١٠١٨) حوض رقم (٢) من اراضي عراعر وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين، هذا وبحق لاصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة اللوائية في لواء ذيبان مدعمين واقتراحاتهم وبالوثائق والاوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة اتبة الذكر.

المهندس حسين الحباري
مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة مليح/ لواء ذيبان بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على استحداث طريق سعة (٨) م ضمن القطعة رقم (١) حوض رقم (١٦) من اراضي مليح. وحسب ما هو موضح بالمخططات المعدة لهذه الغاية وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين، هذا وبحق لاصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لبلدية مليح مدعمين واقتراحاتهم وبالوثائق والاوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة اتبة الذكر.

نسيم خصاونه
مصرف لواء ذيبان
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك

المهندس محمد عبدالقادر الطوره

• اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء الشوبك واطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية الشوبك الجديدة رقم ٢٠٠٢/٦١/٣ تاريخ ٢٠٠٢/١/٨ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة شارع من (١٠ - ٦) والمحملي للقطع ذوات الارقام (٧٢٢، ٧٠٦، ٧٠٤، ٧٠٧، ٧٠٥، ٧١٧، ٧١٣، ٧١٤، ٧٢٤) ضمن الحوض رقم (١) البلد، وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك بقرارها رقم (٤/٤) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الشوبك الجديدة الاتف الذكر واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة حمزة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعاه بالاوراق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

• اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء الشوبك واطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية الشوبك رقم ٢٠٠٢/٥٦/٤ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ والمتضمن الموافقة على اعتماد شارع معد يمر بمحاذاة القطع ذوات الارقام (٧١٨، ٧٠٦، ٧٠٤) حوض رقم (١٣) الخريبة وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك بقرارها رقم (٣/٤) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الشوبك الجديدة الاتف الذكر واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة حمزة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعاه بالاوراق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

مكنا في الأصل

اجتمعت اللجنة الولائية المشتركة/ للواء الشوبك واطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية الشوبك الجديدة رقم ٢٠٠٢/٨/٤ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٩ والمتضمن الموافقة على استحداث شارع سعة (٨١٢) م ضمن القطعة رقم (١٠٨) ضمن الحوض رقم (٣٧) البقعة الشمالي وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة الولائية المشتركة للواء الشوبك بقرارها رقم (١/٤) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الشوبك الجديدة الاتف الذكر واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة حمزة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعه بالاوراق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

اجتمعت اللجنة الولائية المشتركة/ للواء الشوبك واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة حمزة رقم ٢٠٠٢/٩/٤ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ والمتضمن الموافقة على استحداث شارع سعة ١٢ م وزيادة سعة طريق من (٨-٣) م ضمن القطع ذات الارقام (٨، ١٢، ١١، ٨٣، ٤٨) ضمن الحوض رقم (٢٨) التصرائف وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة الولائية المشتركة للواء الشوبك بقرارها رقم (٢/٤) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الشوبك الجديدة الاتف الذكر واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة حمزة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعه بالاوراق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

إعلان

اطلعت اللجنة الولائية المشتركة للتنظيم في لواء الهاشمية على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية الهاشمية الجديدة رقم (٢٠٠٢/٦/٩) تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢ والمتضمن الموافقة على اللغاء الطريق سعة (٣) م الواقع بين القطعتين (٤٠٣، ٤٨٦) حوض رقم (٧) الوادي الغربي حي (٢) الروضة. قررت اللجنة الولائية المشتركة في لواء الهاشمية الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية اعلاه كون القطعتين تعود ملكيتهما لنفس المالك وبالقى القطع جميعها مكدومة واعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعه بالاوراق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

المهندس احمد الحراشة
رئيس لجنة بلدية الهاشمية الجديدة
رئيس لجنة التنظيم الولائية المشتركة للواء الهاشمية

إعلان

اطلعت اللجنة الولائية المشتركة للتنظيم في لواء الهاشمية على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية الهاشمية الجديدة رقم (٢٠٠٢/٣/٢٧) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١١ والمتضمن الموافقة على رفع اليد عن كامل القطعة رقم (٧١٤) من حوض (٢) الرحيل الغربي للوحة رقم (٧٧) وتغيير صفة استعمالها من حديقة عامة الى سكن (ب) حسب التنظيم المجاور. اقرت اللجنة الولائية المشتركة للتنظيم في لواء الهاشمية الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم اعلاه لكونه مضي على تصديق التنظيم اكثر من سبعة سنوات ووجود ابنية على نفس القطعة واعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض ودعه بالاوراق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

المهندس احمد الحراشة
رئيس لجنة بلدية الهاشمية الجديدة
رئيس لجنة التنظيم الولائية المشتركة للواء الهاشمية

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة الوائبة المشتركة لقضاء بيرين الدكتور يحيى الخلايلة

قررت اللجنة الولائية المشتركة للتنظيم والابنية في قضاء بيرين بقرارها رقم (١/٢) لسنة ٢٠٠٢ وبصفتها لجنة تنظيم محلية على استحداث شارع التنظيمي بعرض (١٢) م ضمن القطع ذات الارقام (٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦) حوض رقم (٦) صفله من اراضي بيرين والواقعة خارج التنظيم وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط التنظيمي الموجود لدى اللجنة الوائبة وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعه بالوثائق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

اطلعت اللجنة الولائية المشتركة للتنظيم والابنية في قضاء بيرين على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بيرين رقم ٣/٤ لسنة ٢٠٠٢ والمخطط التنظيمي المتضمن استحداث طريق بعرض (٦) م وبنهاية مغلقة ضمن القطع ذات الارقام (٢، ١) حوض رقم (١) هملان من اراضي مرجع وحسب المخطط المعد لذلك يعلن للعموم بأن اللجنة الولائية المشتركة لقضاء بيرين قررت بقرارها رقم (٦/١) لسنة ٢٠٠٢ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنو عنه اعلاه والمخطط التنظيمي واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعه بالوثائق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

اطلعت اللجنة الولائية المشتركة للتنظيم والابنية في قضاء بيرين على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بيرين رقم ٣/٣ لسنة ٢٠٠٢ والمخطط التنظيمي المتضمن تغيير صفة استعمال جزء من للقطعة (٧١٧) حوض (١١) البلد بيرين من مباني عامه الى سكن (ج) وذلك لرفع الضرر عن البناء الواقع على القطعة وحسب المخطط المعد لذلك. يعلن للعموم بأن اللجنة الولائية المشتركة لقضاء بيرين قررت بقرارها رقم (٦/٣) لسنة ٢٠٠٢ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنو عنه اعلاه والمخطط التنظيمي واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعه بالوثائق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

إعلان

يعن لاطلاع العموم في بلدة حوشا الجديدة منطقة الحمراء بأن اللجنة الولائية في منصرف لواء البادية الشمالية الغربية قررت بقرارها رقم (٣٤) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية حوشا الجديدة منطقة الحمراء رقم (٢٢/٥٤) لعام ٢٠٠٢ المتضمن: احداث نخلة خدمات بين القطع ذات الارقام (٧١٥، ٧١٦) بالحوض رقم (٥) من اراضي الحمراء كما هو مبين بالمخطط المعد لذلك. واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية حوشا الجديدة منطقة الحمراء خلال المدة القانونية على ان تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.

محمود دحيات
منصرف لواء البادية الشمالية الغربية
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

مكتبة من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية الامير الحسين بن عبدالله منطقة الزبيدية ان اللجنة اللوائية المشتركة للسواء البادية الشمالية الغربية قد قررت بقرارها رقم (٥٨) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الامير الحسين بن عبدالله رقم (٢٠٠٢/٣) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٤ المتضمن اجراء تعديلات تنظيمية ضمن القطع ذوات الارقام (٨٥، ٨٤)، (٥٢، ٤٥) حوض رقم (٨) الزبيدية بتخفيض سعة شارع واحداث شوارع مقترحة مع تغيير صفة استعمال لجزء من القطعة رقم (٥٢) من سكن زراعي خارج التنظيم الى سكن (ج) وجزء منها تجاري وازالة الجزء المقترح الى التنظيم وجميع القطع المذكورة من حوض (٨) الزبيدية وحسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية لبلدية الامير الحسين بن عبدالله منطقة الزبيدية خلال المدة القانونية.

المهندس محمود عرفات حجازي

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المرفق

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للسواء البادية الشمالية الغربية

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة السعيدية بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ الموافقة على احداث شارع تنظيمي لغايات الخدمات بسعة (١٢) ضمن القطع رقم (٧٠١) حوض رقم (١١) من اراضي نوبيس وربطه بشارع تنظيمي بسعة (١٢) م ضمن حدود التنظيم المصدق لبلدية ام الجبال/ منطقة السعيدية. واعلان ذلك للاعتراض بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضهم الى اللجنة اللوائية للتنظيم في مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة للسواء البادية الشمالية خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

المهندس احمد الحراشنة

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للسواء البادية الشمالية

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعلن للعموم في بلدة كفرنجه منطقة (بلاص والسفينة) بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجه قد قررت بقرارها رقم (٥٠) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجه منطقة بلاص والسفينة رقم (٧) بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠ المتضمن الغاء طريق تنظيمي بالقطع ذوات الارقام (٧٢، ١١٦) حوض (١٨) السفينة وحسب الترسيم المعد لذلك. وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجه خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.

الدكتور المهندس زياد العقيلي

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم في لواء كفرنجه

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء سحاب قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي سحاب رقم ٢٠٠١/٣/٤٣ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٣ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع وتخفيضه من ١٤ م الى ١٢ م والمار بالقطع ذوات الارقام (٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٩٢) حوض رقم (٣) ابو صواله الرقيم من اراضي سحاب بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في مجلس بلدي سحاب اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض لتقديم اعتراضاتهم للجنة المحلية في المكان المشار اليه خلال المدة سائلة الذكر.

عقده الحمادة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم في لواء سحاب

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء سحاب قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية سحاب رقم ٢٠٠٢/٣/٢٧ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٣ والمتضمن الموافقة على تطبيق المخططات الافرازية مع المخططات التنظيمية في القطع الارقام (٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٩، ٣٧٠، ٣٦٨، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٠، ٣٨١، ٤٠٢) حوض رقم (٧) المحرقات من اراضي سحاب وحسب المخطط التعديلي المرفق. وقررت اللجنة الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه وايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على هذا القرار لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية سحاب اثناء الدوام الرسمي لتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض.

احمد عوده الجابر

رئيس بلدية سحاب

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم للسواء

إعلان

• يعلن لاطلاع للعموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والابنية في لواء فقوع اطلعت على المخطط التنظيمي الهيكلي لمنطقة فقوع وعلى قرار اللجنة المحلية رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ واستناداً لاحكام المادة ٢٠ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ قررت اللجنة اللوائية الموافقة على توسعة حدود التنظيم لتشمل القطع ذوات الارقام (١، ٥، ١٧، ١٨) حوض (٤١) من اراضي فقوع واعطاءها لحكام سكن (ب) حسب المجاور وذلك حسب المخطط المعد والمرافق من اللجنة المحلية لمنطقة فقوع وذلك من اجل التوسع المستقبلي ولتسهيل عملية الافراز بين الشركاء ولغايات الاستملاك لمدرسة حكومية. وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الاطلاع على المخططات في مكتب سكرتير اللجنة المحلية لمنطقة فقوع وتقديم اعتراضاتهم ضمن المدة القانونية مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس عيسى مدانات

رئيس لجنة بلدية عبدالله بن رواحه

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والابنية في لواء فقوع

مكنا من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة / الاغوار الوسطى وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة دامايا وظهرة الرمل/بلدية معدي الجديدة رقم (٧/٢) لسنة ٢٠٠٢ قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط الغاء جزء من الشارع المار بين القطع نوات الارقام ١٧ - ١٩٤ تنظيم ظهرة الرمل حي ٣ مخطط رقم (٣) وبطول (١٦)م وذلك لوجود جزء كبير من البناء القائم في القطعة رقم (١٩٤) يقع في مسار الشارع. للاعتراض لمدة شهرين لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية معدي الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم خطياً مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات السدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية معدي الجديدة.

المهندس عادل الحياصات
مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة/ الاغوار الوسطى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية في متصرفية لواء بصيرا قد قررت بقرارها رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ وبعد ان اطلعت على قرار مجلس بلدي الحارث رقم (٢٠٠٢/٧) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٧ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال لجزء من القطعة رقم ٩٨ حوض ١٤ الرص المخصص لغابات بناء مسجد كما هو موضح في مخطط التنظيم المرفق وإعادة صفة للتنظيم الى سكن (ج) لتصبح كامل القطعة سكن (ج) وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية والجريدتين المحليتين.

بحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد سكرتير اللجنة اللوائية.

صالح ذنبيات
متصرف لواء بصيرا
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

الإعلانات

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيدة تمام الغول

- يعلن بأنه تم تسجيل حضانة دار الامان/ عمان تحت الرقم ١٠٧٣ في اليوم الخامس والعشرين من شهر حزيران لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضانة مدرسة جاوا الثانوية الشاملة للبنات/ عمان تحت الرقم ١٠٧٢ في اليوم الثامن عشر من شهر حزيران لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم اغلاق حضانة باب السلام/ اربد والمسجلة تحت الرقم ٨٦٥ في اليوم السابع والعشرين من شهر ايار لعام ١٩٩٨. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم اغلاق حضانة الاحلام الحديثة/ جرش والمسجلة تحت الرقم ٧٩٦ في اليوم الثاني والعشرين من شهر نيسان لعام ١٩٩٧. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية المهندس عطا الله الجواسرة

- يعلن إن جمعية اهل العزم التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢٨٣) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الاول من شهر تموز لسنة ٢٠٠٢.
- يعلن إن جمعية اسكان وزارة الاوقاف التعاونية محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢٨٤) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن عشر من شهر تموز لسنة ٢٠٠٢.
- يعلن إن جمعية العنصر التعاونية الزراعية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ معان قد سجلت تحت رقم (٢٢٨٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني والعشرين من شهر تموز لسنة ٢٠٠٢.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. اقرر تصفية الجمعية التعاونية لمربي النحل في لواء عجلون محدودة المسؤولية/ عجلون وذلك اعتباراً من تاريخه وتعيين السيد رشدي مجلي روائشه مصلياً لها وعنوانه مديرية تعاون جرش على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لالغاء تسجيلها وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصلي المذكور.

عكاز من الأرض

- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٤) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨، اقرر تصفية جمعية عيين عابدين التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عجلون وتعيين السيد زيد محمد الدبيسه مصلياً لها وعنوانه مديرية تعاون جرش على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لالغاء تسجيلها، ولكن معلوماً بان جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصلي المذكور.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨، اقرر تصفية جمعية المنار التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ مادبا وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد ظاهر سالم حدادين مصلياً لها وعنوانه مديرية تعاون مادبا على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لالغاء تسجيلها ولكن معلوماً بان جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصلي المذكور.

إعلان تعديل نظام داخلي لجمعية تعاونية

استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨، وبعد استيفاء شروط التعديل المنصوص عليها في المادة المشار إليها أعلاه .

اقرر الموافقة على تعديل المواد (٣٨، ١٣، ٧، ٥، ٤، ٣، ٢، ١) من النظام الداخلي للجمعية الوطنية لرعاية المسنين والمكفوفين التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ اربد لتصبح على النحو التالي :

المادة (١) اسم الجمعية :	جمعية ابناء شعبة اليرموك التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية / اربد .
المادة (٢) عنوانها :	(بلدية الشعلة - سحم الكفات) محافظة اربد ص.ب ٢٤٨٠ ت : ٧٩٥٦٤١١١٢ .
المادة ٣ (مركزها) :	بلدية الشعلة - سحم الكفات
المادة (٤) منطقتي عملها :	محافظة اربد
المادة (٥) نوعها :	جمعية تعاونية متعددة الأغراض - محدودة المسؤولية .
المادة (٧) :	غايات الجمعية

تنمية روح التعاون بين أعضائها ومن يتعاملون معهم من الجماعات والأفراد والاعتماد على العمل التعاوني في حياتهم لتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تضافر جهود الأعضاء وتحقيقاً لذلك تقوم الجمعية بأحد أو جميع النشاطات التالية:-

- أ- بناء وإدارة واستثمار (منتجع اليرموك للسياحة العلاجية) من خلال استغلال بئر المياه المعدنية الموجود ضمن اراضي بلدية الشعلة .
- ب- المشاركة من خلال اسهم العضو مهما بلغت قيمتها بمشروع (معصرة اليرموك التعاونية لإنتاج وتعبئة زيت الزيتون)
- ج- تشجيع مشاريع الجمعية الزراعية والمهنية والصناعية وغير ذلك من الاعمال وانماؤها لتتمكن من تقديم خدماتها على اكمل وجه .
- د- مكافحة البطالة عن طريق تاهيل اعضاء الجمعية العاطلين عن العمل ، وتأمين العمل المناسب لهم من خلال الفرص التي ستتاح لهم في مشاريع الجمعية .
- هـ- المشاركة من خلال اسهم العضو مهما بلغت قيمتها في مشروع (السوق الاستهلاكي المفتوح في منطقة سحم) وتأمين ما يحتاجه الاعضاء من المستلزمات الكهربائية ووسائل التدفئة والحرايات وزيت الزيتون ،،، الخ باسعار تعاونية تشجيعية وبالتنسيق المريح .
- و- ايجاد وتوفير الاموال اللازمة لتنفيذ غايات الجمعية عن طريق مساهمات الاعضاء ورسوم الانتساب والاشتراكات وتشجيع الادخار المنتظم وقبول الوفورات والودائع والهبات والتبرعات غير المشروطة من كافة الاشخاص والمؤسسات والجهات الوطنية وفق احكام القوانين والانظمة وبموجب تعليمات تضعها الهيئة العمومية لهذه الغاية .
- ز- استثمار اموال الجمعية من خلال دراسة خطوط النقل بين بلدية الشعلة وباقي مناطق المملكة ، لخدمة السكان ولخدمة اغراض الجمعية .
- ح- تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة لما فيه مصلحة الجمعية باستثناء انشاء المشاريع الاسكانية للاعضاء
- ط- استثمار اموال الجمعية في فتح مركز متخصص لتعليم الكمبيوتر وخدمات الانترنت في منطقة سحم وفق احكام القوانين النافذة بهذا الشأن

هذا من الأصل

ي- قبول الرهونات والتأمينات والكمبيالات واية لوراق مالية اخرى وتحصيل الكمبيالات وتجبيرها وتحويل اية رهونات او تامينات كضمانه لاية تسهيلات مالياه تحصل عليها الجمعية .

ك- نشر الحركة التعاونية في المملكة والتعاون مع الجمعيات التعاونية الاخرى بكافة الوسائل العملية وعلى جميع المستويات بما في ذلك المساهمه والانتساب للهيئات التي لها علاقة بالعمل التعاوني .

المادة (١٣)

يكتتب كل عضو بما لا يقل عن خمسمائة دينار براسمال الجمعية يدفع منها عند الانتساب (عشرون ديناراً) ويسدد الباقي على مدى اربع سنوات بواقع عشرة دنائير شهرياً ولا يجوز للعضو المساهمه بما يزيد على خمس راسمال الجمعية ، كما لا يجوز للعضو تحويل الاسهم التي يملكها لاي شخص كان وللجنة الادارة ان تحجز او تستهلك اسهم العضو وفقاً للقوانين والانظمة التعاونية المرفوعة .

المادة (٣٨/أ)

تتألف لجنة الادارة من خمسة اعضاء على الاقل لا يقل عمر الواحد منهم عن خمسة وعشرين عاماً تنتخبهم الهيئة العامة بالاقتراع السري ويبقوا في مناصبهم لمدة اربعة اعوام .

مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية
المهندس عطا الله الجواسرة

إعلان

صادر عن دائرة الجمارك

تعلم دائرة الجمارك بان البضائع والأشياء المدرجة بأدناه قد مضى ١٠ ايام وجودها في جمرتك عسان المدة القانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سلباً لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور اذا لم يبادر اصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
مؤسسة المعاني التجارية	قطع تمديد فيروبيكس
شاكر زيد شاكر	سيارة تويوتا كرونا ١٩٨٨
المؤسسة الهندسية للتوافذ والابواب البلاستيكية	بروفيلات ابواب للمنيوم عدد ١٢
المؤسسة الهندسية للتوافذ والابواب البلاستيكية	اكسسوارات ابواب وشبابيك عدد ٥٩ طرد
زيد محمد سليمان	سيارة اويل فكترا موديل ١٩٩١
خالد صلاح	سيارة اويل فكترا موديل ١٩٩١
خالد صلاح	سيارة BMW ٥٢٠ موديل ١٩٩٢
باسم الخطيب	سيارة اويل فكترا موديل ١٩٩١
ابراهيم احمد مفلح	اطار تكسي مستعمل عدد ٢
قاسم محمد بشاشة	اطار تكسي مستعمل مع جنط عدد ٧
فهيصل قاسم النادر	اطار سيارة مستعمل عدد ٢
ايمون غازي خلف	اطار مع جنط عدد ٤
شركة عبدالله عوده وشركاه	٢٥ طرد قطع غيار سيارات
الجزيرة	٣ طرود احذية سنوك
شركة زهير عيسى مراد	١٣٢١ طرد دفايات كاز
شركة زهير عيسى مراد	٢ طرد قطع صوبيات
محمد احمد حماد	١١١٨٨ زوج احذية + ٤ طرود سكاكين
مؤسسة حسام الجلال	قاصة نفود
منظمة الامم المتحدة	كتب
يوسف قاسم فحمأوى	صحن معدني + سيف
بيكاسو جوردن	قارمة حديد
الشركة العربية الحديثة	كتالوجات موسومة
الخصوصية للتوريدات الكيماوية	مواد كيماوية
مكتب سمير ايوب الريحاني	مواد لاصقة
مجهول	اويل كاديت ١٩٨٧
يزن شحروزي	اويل كاديت ١٩٨٨
بشير عثمان	هولدا سليك ١٩٨٧
مجهول	اويل كاديت ١٩٨٧

مكتبة من الأرض

المحتويات	اسم صاحب العلاقة
أويل فكترا ١٩٨٩	يزن شحوري
أويل كاديت ١٩٨٨	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٧	جواد الاحمد
أويل كاديت ١٩٨٨	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٣	الاحمد الفخوري
أويل كاديت ١٩٨٧	وحيد عبدالمجيد
أويل كاديت ١٩٨٦	الاحمد الفخوري
أويل كاديت ١٩٨٧	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٧	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٨	الخصراء
أويل كاديت ١٩٨٦	مجهول
أويل كاديت ١٩٩٣	بسام الخطيب
أويل كاديت ١٩٨٦	محمد مصطفى ابراهيم
أويل كاديت ١٩٨٢	امير احمد سعيد
أويل كاديت ١٩٨٩	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٦	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٧	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٨	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٣	الاحمد الفخوري
أويل كاديت ١٩٩١	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٩	مجهول
أويل كاديت ١٩٩٠	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٩	مجهول
أويل كاديت ١٩٩٥	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٩	محمد مصطفى ابراهيم
أويل كاديت ١٩٨٤	محمد مصطفى ابراهيم
أويل كاديت ١٩٨٦	محمد مصطفى ابراهيم
أويل كاديت ١٩٨٦	محمد مصطفى ابراهيم

المحتويات	اسم صاحب العلاقة
تلفون لاسلكي بعيد المدى	عاصم فتحي
تلفون لاسلكي بعيد المدى	عبدالله محمد رشيد
تلفون لاسلكي بعيد المدى	مجهول
تلفون لاسلكي بعيد المدى	مالك احمد سناري
تلفون لاسلكي بعيد المدى	حسن فتحي علي
تلفون لاسلكي بعيد المدى	حسن فتحي علي
تلفون لاسلكي بعيد المدى	احمد منصور
تلفون لاسلكي بعيد المدى	مصطفى صوده حوامده
تلفون لاسلكي بعيد المدى	مجهول
تلفون لاسلكي بعيد المدى	لهم محمد سامان
تلفون لاسلكي بعيد المدى	بنون

المحتويات	اسم صاحب العلاقة
أويل كاديت ١٩٨٨	وحيد عبد المجيد
أويل كاديت ١٩٨٧	محمد شحاده
أويل كاديت ١٩٩٠	علي العطوط
أويل كاديت ١٩٨٧	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٧	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٨	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٧	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٤	مجهول
أويل كاديت ١٩٩٢	الخليجان للملاحة
أويل كاديت ١٩٨٩	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٣	محمد مصطفى ابراهيم
أويل كاديت ١٩٨٩	مجهول
أويل كاديت ١٩٩١	بسام الخطيب
أويل كاديت ١٩٨٨	محمد الشوملي
أويل كاديت ١٩٨٧	يزن شحوري
أويل كاديت ١٩٨٦	محمد اسماعيل سالم
أويل كاديت ١٩٨٨	سعيد احمد
أويل كاديت ١٩٩٠	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٨	يزن شحوري
أويل كاديت ١٩٨٨	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٧	خالد صلاح
أويل كاديت ١٩٨٢	محمد مصطفى ابراهيم
أويل كاديت ١٩٨٨	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٧	مجهول
أويل كاديت ١٩٩٠	وحيد عبدالمجيد
أويل كاديت ١٩٨٧	مجهول
أويل كاديت ١٩٩١	يزن شحوري
أويل كاديت ١٩٨٧	محمد مصطفى ابراهيم
أويل كاديت ١٩٨٩	محمد مصطفى ابراهيم
أويل كاديت ١٩٩٠	يزن شحوري
أويل كاديت ١٩٨٧	خالد احمد محمد دويري
أويل كاديت ١٩٨٨	مجهول
أويل كاديت ١٩٩٣	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٣	بسام الخطيب
أويل كاديت ١٩٨٩	محمد صلاح
أويل كاديت ١٩٨٩	سعد احمد
أويل كاديت ١٩٨٧	اسعد
أويل كاديت ١٩٩١	اسعد
أويل كاديت ١٩٨٤	جوزيف فضل
أويل كاديت ١٩٩٢	جبران
أويل كاديت ١٩٨٥	سعيد
أويل كاديت ١٩٨٨	اسعد
أويل كاديت ١٩٨٨	سعيد
أويل كاديت ١٩٩١	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٧	علي حماد الفخوري
أويل كاديت ١٩٨٣	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٦	مجهول
أويل كاديت ١٩٨٦	فلاح
أويل كاديت ١٩٨٦	عبدالله محمد محمود وموسى ابو دلو

مكتبة
مكتبة
مكتبة

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
غريغور للملاحة	مرسيدس ١٩٨٩
سعد احمد	BMW ١٩٨٣
سعيد احمد	اوپل اوميفا ١٩٨٨
اسعد مكاحله	اوپل كاديث ١٩٨٨
مجهول	فورد ١٩٨٢
سعد احمد	اوپل كورسا ١٩٩٠
سعد احمد	فوكس جولف ١٩٨٧
سعد احمد	BMW
سعد احمد	اوپل اسكونا ١٩٨٦
HAMSE A.II	فوكس جولف ١٩٨٧
مجهول	اوپل كاديث ١٩٨٨
خالد احمد محمد	اوپل كاديث ١٩٨٨
فلاح	اوپل كاديث ١٩٨٨
مجهول	اوپل كاديث ١٩٨٨
سعد احمد	اوپل اسكونا ١٩٨٥
م. ب. ز. / سلامة	BMW ١٩٨٦
الفريق / تجارة السيارات	فوكس جولف ١٩٨٦
خالد احمد محمد	اوپل كاديث ١٩٨٨
الخليجان للملاحة	فولفو ١٩٨١
ابهم الحاج	اوپل كاديث ١٩٨٥
الاحمد الفلخوري	مازدا ١٩٨٥
الغاجان للملاحة	مازدا بكب ١٩٨٩
الاحمد الفلخوري	فولفو فان ١٩٨٥
الخليجان للملاحة	مازدا بكب ١٩٨٣
سعيد احمد	BMW ١٩٨٧
يزن شعري	اوپل فكترا ١٩٩١
الاحمد الفلخوري	اوپل ريكردي ١٩٨٤
م. حمد / م. م. م. سالم	اوپل كاديث ١٩٨٦
مجهول	اوپل سلتور ١٩٨٨
الاحمد الفلخوري	فوكس ١٩٨٨
مجهول	اوپل كاديث ١٩٨٦
غريغور للملاحة	اوپل كاديث ١٩٨٧
جوزيف فضل	ريلو ١٩٩٢
الخليجان للملاحة	مازدا بكب ١٩٨٧
مجهول	BMW ١٩٨٦
محمد حسن حمدان	تاسكوب
شاهر اسد:	تلفون لاسلكي بعد المدى
فاطمة كامل	تلفون لاسلكي
الباس محمد	تاسكوب
علي عامر	تلفون لاسلكي
عامر خالد عبدالرحمن	تلفون لاسلكي
عماد الدين نزيه	تلفون لاسلكي
رياض احمد	تلفون لاسلكي
محمد عبدالله حجازي	تلفون لاسلكي
رجي سعادت احمد	تلفون لاسلكي
محمد اسماعيل	تلفون لاسلكي
DIT	تلفون لاسلكي
عادل احمد حسن	تلفون لاسلكي
عبدالله مع محمد	تلفون لاسلكي

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
عيسى محمد شحاده	تلفون لاسلكي لوكيا
زكريا محمود احمد	تلفون لاسلكي بعد المدى
ايمان عبدالهادي	تلفون لاسلكي بعد المدى
سمير خالد محمد	تلفون لاسلكي بعد المدى
عبدالله جمعه	تلفون لاسلكي بعد المدى
راكان علي	تلفون لاسلكي بعد المدى
عماد علاز	تلفون سياره مستعمل
رامي عبدالرحيم	تلفون لاسلكي بعد المدى
رائع مناع الخالدي	تلفون لاسلكي بعد المدى
فوزي محمد خوالده	تلفون لاسلكي بعد المدى
عبدالقادر محمد	تلفون لاسلكي بعد بدون شبكة
صالح محمد	تلفون لاسلكي بعد المدى
مهند حمزه	تلفون لاسلكي مستعمل
حبيب علي	تلفون لاسلكي بعد المدى
عيسى محمد ابراهيم	تلفون سياره
ناصر لطفي عبدالفتاح	هاتف لاسلكي بعد المدى
قاسم محمد قاسم	هاتف لاسلكي بعد المدى
علي احمد محمد	هاتف لاسلكي بعد المدى
خالد عمر حسن	هاتف لاسلكي بعد المدى
شادي سعدي	هاتف لاسلكي بعد المدى
محمد جروان	هاتف لاسلكي بعد المدى
اسامه توفيق	تلفون سياره
عباس جاسم	تلفون سياره
خضير عبدالكريم	هاتف لاسلكي بعد المدى
علاء عبدالرحيم	هاتف لاسلكي فطنتين
محمد حميد الخالدي	هاتف لاسلكي بعد المدى عدد ٣
عوض هاشم	هاتف لاسلكي بعد المدى
جمال محمود الخالدي	هاتف لاسلكي بعد المدى
محمد علي فرديد	هاتف لاسلكي بعد المدى
جميل احمد الحسين	هاتف لاسلكي بعد المدى
سامر مسعود باهجه	تاسكوب
طارق كرمي	تلفون لاسلكي لوكيا بعد المدى
ماسون جبران خالدي	تلفون لاسلكي لوكيا بعد المدى
مجهول	دريل
شريف العمراوي	كاشف رادار
خضير مصطفى محمود	تلفون لاسلكي بعد المدى عدد ٣
عبدالله حسن المومني	تلفون لاسلكي بعد المدى عدد ٣
عبدالله حسن المومني	تلفون لاسلكي بعد المدى عدد ٣
غالب احمد عبدالله	تلفون لاسلكي بعد المدى عدد ٣
لديم حبيب	قاعدة تلفون سياره
محمد وجيه محمد	تلفون لاسلكي بعد المدى
معاذ توفيق	تلفون سياره مستعمل
نبيل ظافر علي	تاسكوب
الشركة المصرية لتخليص	تاسكوب
جلال علي حسن	تلفون لاسلكي
CHIAING TSATHENG	سنة اجزة لاسلكية
سليمان حسين محمد بدر	تلفون لاسلكي بعد المدى
وليد زهير	قاعدة مع اثنين
نور الدين محمد ناجح	تلفون لاسلكي بعد المدى
علي حامد العاطي	تلفون لاسلكي بعد المدى

هكذا من الأصل

[illegible][illegible]

مكتبة من الأصل

مَكْنَزُ الْأَصْلِ

إعلان

اعلن إلى السادة المدرجة اسماءهم بأفناء بأنه بالاستناد لأحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والأسلاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم ضريبة تحسين وكذلك نفقات تعبيد وترقيت عن عقاراتهم المبينة أرقامها إزاء اسم كل منهم بأنهم وذلك نتيجة لإرتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل أو بعض قطع الأراضي التي ادجت بسبعة الشوارع العامة للمرة أمام تلك العقارات ، ونتيجة لقيام الأمانة بإنجاز اشغال فتح وتعبيد وترقيت هذه الشوارع والخلعات .

وعليه فإنني أرجو من المالكين المذكورة أسماؤهم تألياً دفع الضريبة ونفقات التعبيد والتزيت المطلوبة منهم الى صندوق الأمانة كما هو موضح تفصيله إزاء اسم كل منهم بالإناء ، علماً أن الأمانة تمنح خصماً تشجيعياً مقداره (٢٥%) لمن يبادر بدفع ضريبة التحسين خلال سنة واحدة من تاريخ هذه الإعلان و (١٥%) لمن يبادر بالدفع خلال السنة الثانية كما أن نفقات التعبيد والتزيت تزداد بنسبة (٢%) عن كل سنة تلي انقضاء سنتين على الإعلان عن قرار فرضها دون تسديدها .

أمين عمان
المهندس نضال الحديد

مَكْرَأَةُ الْأَصْلِ

[illegible]

مَكْنَزُ الْأَصْلِ

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدنيات

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
١	نبيل خليل حسين الجمل	٠	٢٥٤	٧٦-٨٢
٢	خميس عبد الرحمن بكر الصالح	٠	٨٣٤	٩٩
٣	جورج وليم زابر	٠	٢٩٨	٧٦+٧٩
٤	طالب يوسف عبد الرحمن العبد الله	٠	٣٨٦	٩٤-٩٨
٥	حسين محمد عبد الجبار القواسمي	٠	٢٠٦٨	٧٢-٧٨
٦	حسين يوسف حسين صيام	٤٥٠	٥٥٨	٩٢
٧	محمد وليد حسين عليان	٠	٥٣١٣	٩٤
٨	عبد الرزاق مصطفي حسن الشريجي	٠	١١١	٩٦
٩	سميح عبد الرؤوف خميس الدي	١٠٠	٣٢٢	٩٩+٢٠٠٠
١٠	نصر مصطفى احمد سلامة	٠	١٨٦	٩٩
١١	الضولي الياس الضولي حلاس	٠	١٩١	٩٩
١٢	هلال صديقي توفيق مكاي	٠	١٠٧	٩٩
١٣	زياد مصطفى محمد عبد الرحمن	٠	١٠٠	٢٠٠٠
١٤	محمد سعدي عبد الله عبد الحميد الهنيئي	٠	٢٢٢	٢٠٠٠
١٥	مصطفى حسن مصطفى بدح	٠	١٥٩	٩٨
١٦	كريم توفيق جريس شنودي	٠	٤٩٢	٩٩-٢٠٠٠
١٧	سهير توفيق رفيق صلاح	٠	٤٥٤	٩٥-٢٠٠٠
١٨	عطا عبد الوهاب عبد الفتاح اليماني	٠	١٢٤	٩٦
١٩	فؤاد يوسف ابراهيم سليمان مناصرة	٠	٤٢٨	٩٧-٢٠٠٠
٢٠	محمد محمود حسن عوض	٠	٢٧٠	٩٩

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
٢١	جاهد كامل سليمان روشيد	٠	١٢٤	٩٧-٩٩
٢٢	وليد محمد طالب الصقر	٠	٢٥٦	٢٠٠٠
٢٣	علا ربحي محمد ابو عطية	٠	١١٤	٩٥-٢٠٠٠
٢٤	ايمان ربحي محمد ابو عطية	٠	١١٤	٩٥-٢٠٠٠
٢٥	هيام ربحي محمد ابو عطية	٠	١١٤	٩٨-٢٠٠٠
٢٦	عصام فضل جابر جبريل	٠	٤٥٢	٩٢
٢٧	رائدة توفيق رفيق الصلاح	٠	٣٣٤	٩٥-٢٠٠٠
٢٨	عماد ابراهيم محمد عباد	٠	١٥٧	٩٦-٢٠٠٠
٢٩	عمر فهمي فائق هاما	٠	٢٠٤	٢٠٠٠
٣٠	خلود غازي عبد اللطيف هواش	٠	١٢٣	٩٤
٣١	منال عبد الله سليمان كراشنة	٠	١١٣	٩٨
٣٢	عماد نقولا صالح امسيح	٠	٢٩٧	٩٩-٢٠٠٠
٣٣	كمال الياس موسى خويشت	٠	١١٦	٩٣+٩٤
٣٤	سلمية ربحي محمد ابو عطية	٠	١١٤	٩٥-٢٠٠٠
٣٥	صفاء وليد حسين عليان	٤٠٠	٧٥٢	٢٠٠٠
٣٦	احمد حسين سليمان بونس	٣٠٠	١٧٩	٢٠٠٠
٣٧	شركة لامود بون بون عثاني	٥٧٩	١٤٢	٩٩
٣٨	سميحة بدر احمد الغزاوي	١٤٠	٣٦١	٩٩-٢٠٠٠
٣٩	محمد طه حسين سليمان	٤٨٠	١٣٩	٩٩-٢٠٠٠
٤٠	ايمان حسين عبد المعطي المحاميد	٥٩٣	٤٥٢	٩٩-٩٩
٤١	جلال عودة الله اسماعيل ابو الجمال	٢٥٥	١٧٤	٩٨-٢٠٠٠
٤٢	يوسف مصطفى درويش ابو حمودة	٨١٠	١١٦	٩٨-٢٠٠٠
٤٣	ندى حمودة يوسف الشاويش	٢٠٠	١٣٩	٩٦

مكتبة
من الأصل

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
٤٤	باسمة موسى زكي الايوبي	٥٠٠	٤٣٥	٩٥
٤٥	نادر محمد عبد الفتاح ابو غريب	١٦٠	١٥١	٩٨
٤٦	اسمي نبيل ابراهيم هشلان	٩٠٠	١٣٠	٢٠٠٠
٤٧	ياسين شحدة عبد القادر الحلايقة	٥٠٠	٢٣٦	٢٠٠٠
٤٨	هيفاء محمد سامي الصابر	٦٥٧	١٠٨	٢٠٠٠-٩٩
٤٩	رامي محمد عوني عمر سكجها	٧٦٧	٢٣٧	٢٠٠٠
٥٠	رزق شحدة عبد القادر عبد الهادي	٩٠٠	٣٦١	٢٠٠٠
٥١	العبد زكي العبد كيوان	٩٥٠	١٧٧	٩٩+٩٤
٥٢	مروان زكي العبد كيوان	٠	٢١٤	٩٩+٩٥+٩٤
٥٣	محمد زكي العبد كيوان	٠	٣٩٣	٩٩-٩٥
٥٤	علام الدين نور الدين كمال الدين البخاري	٤٢٠	١١٣	٢٠٠٠-٩٦
٥٥	جلال نور الدين كمال الدين البخاري	٦٣٥	١١١	٢٠٠٠-٩٩
٥٦	طلب سعيد محمد الشيخ علي	٦٢٠	٤٥٧	٢٠٠٠+٩٩
٥٧	امجد شحدة عبد المنام الزميلي	٦٠٠	١٨٢	٢٠٠٠
٥٨	سعيد عبد حاتم الشريجي	٦٣١	١٥٨	٢٠٠٠
٥٩	محمود حسين عبد القادر المصري	٠	٥٠٩	٢٠٠٠
٦٠	محمد عبد الفتاح يوسف القناص	٤٨٥	١٩٩	٩١-٨٨
٦١	عادل عمر علي فريج	٢١٤	٥١٤	٩٩-٩٤
٦٢	محمد عبد عبد الفتاح حسان	٥٠٠	٣٢٢	٢٠٠٠-٩٦
٦٣	جمال غازي سالم خواتات	٩٦٥	٦٥٧	٨٥
٦٤	احمد عبد حامد الصرايرة	٨٠٠	٥٦١	٢٠٠٠

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عذيفات

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية اربد	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
١	احمد عبدالله عبد الحميد خصاونه		٢٠٤٠	٨٧-٨٣
٢	ابراهيم موسى ابراهيم غزاوي		٦٣٤	٩٧-٩١
٣	احمد حسين موسى قواسمه		٧٦٠	٩٥-٩١
٤	ابيهاب عارف اسعد القرم		٦٢٣	١٩٩٩
٥	احمد علي محمد بني هاني		٦٧٨	٩٥-٨٨
٦	ابراهيم غازي زيدان العنكوري		٦٥٨	٩٧-٩١
٧	المعتصم خالد علي اللاندر		٢٥٦٠	١٩٩٨
٨	احمد صالح محسن الدردور		٦٠٥	٩٩-٩٨
٩	احمد اسماعيل سلامة فروه		١١١٤	٩٥-٩٤
١٠	امل طاهر محمد نصير		٦٧٢	٩٦-٩١
١١	ايمن احمد سلمان ابومسامح		٦١٦	٩٨-٩٦
١٢	احمد حسن علي العمري		٣٥٨	٩٥-٨٤
١٣	احمد سعيد سعود ابو عواد		١٠٥٢	٩٩-٩٢
١٤	احمد رمزي يوسف محمد الحلبي		١٢٢٨	٩٩-٩٠
١٥	امين محمد موسى حبش القضاة		٢٢٥١	٩٧-٨٠
١٦	احمد ساري تيس غولمه		١٤٩٩	٩٥-٩٣
١٧	احمد لطفي محمد الخطيب		١٨٨٣	٩٩-٩٦
١٨	احمد سليمان عبدالله جنيدات		٣٠٩	٨٨-٨٠
١٩	باسم محمد بشير الغزاوي		٩٩١	٩٨-٨٦
٢٠	تيسير عبد الحافظ اسعد جرادات		٨٣٢	٩٧-٨٥
٢١	تيسير محي الدين احمد الدلقموني		٤٠٢٧	٩٤-٨٥
٢٢	جابر حسين محمد ابراهيم		٩٦٢	٩٨-٩٦
٢٣	جهاد احمد عوض مصطفى		١٣٤٥	٩٩-٨٧
٢٤	جميل نمر فرح فلاحات		٣٨٢	٩٣-٨٥

مكتبة
مكتبة
مكتبة

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية اريد	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
٢٥	جابر احمد مفلح الذيايات	١٤٨٩		٩٤-٩٣
٢٦	حسن محمد حسن ابوالهيجاء	٤٤٦		٩٢-٩٠
٢٧	حسين ابراهيم خضر ابوشبخه	٥٥٠		٩٥-٩٣
٢٨	حسن محمد حسين الكردي	٥٢٨		٩٨-٩٢
٢٩	حسن علي اسماعيل ابوالليل	٥٦٩		٩٥-٨٨
٣٠	خالد علي عبد الرحمن عبد العال	٤٤٤٤		٩٨-٩٧
٣١	خالد رجا احمد الداود	٨٥٠		٩٦-٩٤
٣٢	خلف سليمان عبد القادر بشايشه	٢٦٩١		٢٠٠٠-٩١
٣٣	خزامه عبد الكريم رشيد السقال	٢٠٤٥		٩٢-٨١
٣٤	خليل عليان طلاق الجلاوي	١١٧٧		٩٨-٨٩
٣٥	خليل محمد خليل العالبيه	٤١٢		١٩٩٧
٣٦	راغب خالد فياض الضامن	٨٦٤		٩٩-٩٥
٣٧	رياض حسن مسعود حزام	٥٨٦		٩٦-٩١
٣٨	راكان مصطفى سليم لورد	١٨٤٦		٩٧-٩٢
٣٩	روضه عبدالله محمد اللث	٥٩٠		٩٤-٨٦
٤٠	زياد طه عبد جرادات	٧٤٥		٩٥-٨٣
٤١	سالم علي سالم دراوشه	٢٠٩		٩٣-٨٨
٤٢	سليمان موسى ذياب سمرين	٤٢٤٥		٩٩-٩٠
٤٣	سالم ذياب عبد القادر درابسه	٩١٧		٩٥-٨١
٤٤	سليمان جبر محمد الزعبي	٣٨٨٩		٩٦-٥٨
٤٥	سليم محمد سليم البنا	٦٨٩		٢٠٠٠-٩١
٤٦	سيدار عدنان جميل حداد	١٦٨٩		٩٨-٦٩
٤٧	سمير علي مقبل مغايره	١٩٥٤		٩٩-٩٥
٤٨	شرف الدين ايوب عبدالله ايوب	١٠٤٩		١٩٩٩
٤٩	صلاح محمد احمد عبدالحق	١٨٠٤		٩٢-٨٩
٥٠	طلال ذيب علي البطاينه	١٣٦٣٥		٩٩-٨٨
٥١	ضيف الله احمد مطلق مصالحه	١٣٥٩		٩٥-٨٧

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية اريد	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
٥٢	ضرار عبد السلام احمد ابويكر	٣٢٩		٨٨-٧٩
٥٣	عبدالمعطي احمد حسين الخطيب	١٦٣٤		١٩٩٤
٥٤	عبدالرحيم عايد حسين الشلول	١٠٨٧		٩٢-٨٠
٥٥	عيسى خطار عبد الرحمن قديسات	٥٦٤		٩٨-٩٧
٥٦	عماد عطيه ذيبان بني هاني	٦٣٥		١٩٩٨
٥٧	عائده احمد عوض مصطفى سباعه	٢١٨		٩٤-٨٦
٥٨	عاطف نافع عبدالله ابو شمله	٦٧٣		٩٧-٩٢
٥٩	عز الدين زكي حسن ابوراس	٢٠٣٧		٩٤-٩٣
٦٠	عوني احمد عوض مصطفى	٦٠٠		٩٤-٨٨
٦١	علي محمد مطلق المنسي	١٦١٢		٢٠٠٠-٩٩
٦٢	عبدالله نجيب عبدالله العمرات	٤٨٣		١٩٩٩
٦٣	عواطف احمد عوض مصطفى	٣٧٧		٩٥-٨٨
٦٤	علي خالد علي النادر	٨٦٥٥		٩٩-٩٨
٦٥	عبدالله فهد احمد الطريبي	٢٢٨		٩٣-٨٣
٦٦	علياء ضيف الله حسن ابو عاقوله	١٨٩٦		٩٨-٨٩
٦٧	عماد علي محسن عبدالعزيز	٥٣٤		٩٦-٩٥
٦٨	علي اسماعي سرحان السلطان	١٢٠٠		٩٤-٨٩
٦٩	عايد ضاحي علي الحايك	٦٣٣		٩٠-٨٣
٧٠	عبدالله احمد عبدالله الروسان	٤٧٧١		٩٨-٩٦
٧١	عوده محمد شعبان ايوب	٤١٤٨		٩٨-٩٧
٧٢	غالب عوده حسن خوالده	١٠٦٦		٩٩-٩٢
٧٣	غسان علي ابراهيم السقار	٦٤٠		١٩٩٩
٧٤	فوزيه حسين علي الحوراني	٧٦٢		٩٥-٨٩
٧٥	فرحان علي عبد السفني	٩٣١		٩٩-٨٩
٧٦	فؤاد عقله عبدالله حداد	١١٠١		٩٩-٩٣
٧٧	فايز علي مصطفى البيطار	٥٠٥		٩٨-٩٧
٧٨	فيروز ابراهيم القمان حجو	٧٣٤		٩٥-٩٣
٧٩	فاطمه احمد حماده الواكد	٦٥٢		١٩٩٦
٨٠	عبدالله مصطفى عبدالله الوقفي	٤٧٧١		٩٨-٩٦

مكتبة
من الأصل

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية ارب	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
٨١	قاسم محمد موسى الخراطة	١٧٠١		٩٨-٨١
٨٢	قاسم محمد رشاش خميس	٥٤٢		٩٥-٩٢
٨٣	موفق فهد فضل الداود	١٥٣٤		٩٨-٨٩
٨٤	محمد احمد يوسف مظالقة	١٨٥٢		٩٣-٩٠
٨٥	محمود موسى كريم موسى	٥٥٣		٩٧-٩٢
٨٦	محمد سليمان ايوب عيانه	١٤٢٠		٩٦-٩٤
٨٧	محمد يوسف محمد دعيس	١٤٥٥		١٩٩٨
٨٨	مظهر ناصر حسين ارشيدات	٥٠٨		٩٩-٩٢
٨٩	موفق رضوان مصطفى المصري	٤٠٠٩		٩٨-٩٢
٩٠	محمد عبدالله ياسين المفلح	٦٧٦		٢٠٠٠-٩٤
٩١	مروان محمد عبدالصير	٦٥١		٩٩-٩٨
٩٢	محمد احمد محمد ابومساج	٥٠٩		٩٥-٩٠
٩٣	محمد علي ضيف الله علي ارشيدات	١٤٥١		٩٢-٧٩
٩٤	محمود مرضي قاسم شجاده	٧١٤		٨٨-٧٨
٩٥	محمد محسن حسين قواسمه	١٣٣٣		٩٨-٩٦
٩٦	محمود محمد ابراهيم ابوصلاح	٦٥٧		٨٨-٧٨
٩٧	محمود حسن عبدالله جربوع	١٠٧٣		٨٦-٧٨
٩٨	محمد وافي كامل ويناتي	٨٣٥		٩٧-٧٨
٩٩	محمد احمد عوض مصطفى	١١٥		٩٤-٩١
١٠٠	"محمد امين" محمد رشيد الزحبي	٣٣٠٣		٩٦-٧٩
١٠١	منتصر محمد رسيد البشاشيه	٢٦٣٧		٩٦-٩٤
١٠٢	محمد فهد احمد الطراييني	٥٩٧		٩٣-٨٤
١٠٣	محمد حسن ابراهيم الجهواني	١٨٣٦		٩٧-٩٣
١٠٤	"محمد خير" سليم عيسى سريحي	٤٩٠٦		٩٣-٩٠
١٠٥	"محمد كمال" عبدالرحمن عثمان	٢٣٤٢		٩٧-٩٤
١٠٦	محمد كايد يوسف الكايد	١٧١٩		٩٨-٩٣
١٠٧	محمود اسماعيل حسين ابوالليل	٤٥٥٩		٩٤-٨٨
١٠٨	منير سليم عبد المحسن النعمي	١٢٥٦		٢٠٠٠-٩٧
١٠٩	مصطفى عبدالرحيم مصطفى زايد	٧١٩٢		٩٠-٨٤
١١٠	محمد حسن محمد تلجي	١٠٢٠		١٩٩٧

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية ارب	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
١١١	مروان ضياء فايز الادهم	١٥٩٠		١٩٩٥
١١٢	محمود صالح محسن ذيابات	١٢٦٧		٧٧-٧٢
١١٣	نايف راشد سالم فرج الله	٥٥٩		٩٩-٩٥
١١٤	ناجح شكري حسين صباح	٥٠٠		١٩٩٥
١١٥	ناديه حسن محمد عبدالقادر	٦٠٥		٩٦-٩٣
١١٥	نضال صالح محمد الغزام	٥٨٧		٩٨-٩٥
١١٦	ناديه محمود احمد ابو عكر	٧٦٤		٩٩-٨٦
١١٧	نجاه محمد فايز اسكندراني	٨٠٩٠		٩٩-٩٤
١١٨	هيثم خليل سليمان ابو صيام	٥٢٨		٩٨-٩٤
١١٩	هيام ابراهيم اسليمان الحناوي	٦١٨		٩٩-٩٠
١٢٠	وحيد حسن عيسى الوائد	٨٧٨		٩٥-٩٣
١٢١	يوسف عوض محمد الابراهيم	٨٣٢		٩٤-٨٨
١٢٢	يوسف حسين محمود القرم	٦٦٦		٩٥-٨٨
١٢٣	يوسف احمد ذيب سرقيس	٧١٢		٩٨-٩٢

هكذا في الأصل

إعلان

- يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (١٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدنيات

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (عجلون)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
١.	خليل ساري جميل الصمادي	١٨٠	٠٠٠	١٩٩٨-١٩٩٩
٢.	علي عبدالله حسن عبدالغني	١٥٠	٠٠٠	١٩٩٧-١٩٩٨
٣.	عصام قفطان الياس جويعد	٥٠	٠٠٠	١٩٩٥-١٩٩٥
٤.	ماجد احمد فلاح القضاة	٤٠	٠٠٠	١٩٨٨-١٩٩٥
٥.	محمد حسين عبدالقادر الصمادي	٥٤	٠٠٠	١٩٩٥-١٩٩٩
٦.	شركة ورقة محمد ساري جميل الصمادي	٤٨٦	٠٠٠	١٩٩٨-٢٠٠٠
٧.	شركة جمعة سيدات الجبل الأخضر وخشبة التعاونية	١٠٠	٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٠
٨.	الهام قاسم عبدالله المرمي	١٢٠	٠٠٦	١٩٩٠-١٩٩٦
٩.	وليد غانم نصار حداد	١٢٠	٠٠٠	١٩٩٤-١٩٩٥
١٠.	محمد علي عززي بني نصر	٢٦٩	٥٠٠	١٩٩٤-١٩٩٩
١١.	فارس علي محمود الزغول	١٨٠	٠٠٠	١٩٩٨-١٩٩٨
١٢.	عبد الحفيظ سليمان صلاح الصمادي	٥١١	٩٦٠	١٩٩٣-١٩٩٧
١٣.	موسى جميل موسى عماري	٥٠	٠٠٠	١٩٩٩-٢٠٠٠
١٤.	ماجد يعقوب عبد الرضا	١٨٧	٦٤٠	١٩٩٥-٢٠٠٠
١٥.	خالد محمد حسين مخلوف	٢٠٠	٠٠٠	١٩٩٧-١٩٩٩

إعلان

- يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (١٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدنيات

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية شمال عمان	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
١.	منير صالح خميس لندي	٦٠٠	٦٥٩	١٩٨٨-٢٠٠٠
٢.	فيصل عارف عبد الرحيم ملحس	٠١٨	٣٧٩٨	١٩٨٧-١٩٨٧
٣.	محمد سعيد عبد المجيد السهموري	٨٤٤	٥٤٥	١٩٩٠-٢٠٠٠
٤.	رياض نويان مطلق الكلاله	٤٩٩	٣٠٤	١٩٨٨-١٩٩٩
٥.	منذر مصطفى سيدو الكردي	٧٠٠	٢١٩٠	١٩٩٩
٦.	كمال الدين شكري محمد جاموس	-	٥١٦	١٩٩٦
٧.	فؤاد عيسى إبراهيم الموج	-	١١٩٢	١٩٨٨-٢٠٠٠
٨.	محمد رياح محمد راضي	٦٠٠	٥٢٠	١٩٩٠-٢٠٠٠
٩.	وليد رياح محمد راضي	٢٥٠	٣٤٣	١٩٩٠-٢٠٠٠
١٠.	طلال سعد محمد سدر	٣٠٠	١٣٢١	١٩٩٣-١٩٩٩
١١.	بشاره يوسف يعقوب صوالحة	٣٧٠	٢٩٦٢	١٩٩٠-٢٠٠٠
١٢.	باهر محمد خورشيد العدناني	٣٠٠	١٥١١	١٩٩٨-١٩٩٩
١٣.	تريز ناصيف الياس نينو	١٨٠	٣٣٦٠	١٩٩١-١٩٩٧
١٤.	خليل حسن فنون حسين	٤٥٠	٧١٣	١٩٩٦-٢٠٠٠
١٥.	حسين مصطفى محمد ثلث	٨٠٠	٣٢٣	١٩٩٢-١٩٨٨
١٦.	فخري عبد الهادي محمد ابو هدوان	٩٩٠	٩٣١١	١٩٩٠-١٩٩٩

مكتبة
الأصل

اعلان

عملا بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميرييه رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته واحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠٠١/١٩ .

يرجى من السادة المذكوره اسمائهم بالكشف المرفق المبادره لدفع المبالغ المتحققه عليهم لحساب المؤسسه العامه للضمان الاجتماعي والمبينه ازاء اسم كل منهم خلال فترة اقصاها (٦٠) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسميه . وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الاجراءات القانونيه اللازمه .

احمد عبدالفتاح
المدير العام

اسم الشركة	مالك الشركة	المبلغ المستحق
شركة كراج القيمري لتصليح السيارات	حسن عبدالكريم عبدالفتاح القيمري	٢١٩ر--
شركة اياد عليان وشركاه	اياد احمد ابراهيم عليان نعمان محمد يوسف سلمان حسن سلامة زايد بني صخر ذبية حمدان فلاح المقدم	١٢٦٠ر--
شركة مصنع السعادة للبلاستيك	الحجز على موجودات الشركة	١٩٠٦ر--
شركة مطعم الحديقة	محمد فلاح فارس النوايسة	٩٣٤ر--
شركة تاكي للسياحه	ابراهيم عبدالقادر اشتوي محادين ندى ابراهيم عبدالقادر محادين	٩٠٥ر--
استراحة الكرك السياحية	صقر يوسف ابراهيم مصاروة	٤٨٧٥٠ر--
ورثة المرحوم سعيد خليل اسماعيل الشبخاني	الورثة : انشراح سعيد خليل اسماعيل	١٣٦٣ر--
روضة السوسنة	عبير خالد عبدالمنعم الرامنة	٢٠٠٩ر--
كفتيريا جار القمر	حسين فيصل حسين الجغبير انور حسين محمد العبد	١٣٦٣ر--
شركة ماهر حرباوي واخوانه	الحجز على املاك الشركة	١٣٥٩٩ر--
شركة زهير الننتشة	غالب يعقوب حجازي زهير يعقوب حجازي	٣٨٠ر--
شركة الهلال الخصب	الحجز على املاك الشركة	٧٧٨٢٣ر--
شركة زبيدة وسلطان	سلطان عبدالنعم فاضل سمور زبيدة عبدالنعم فاضل سمور	٢٤٨٢ر--
شركة مازن سليمان ووالد سمارة	مازن زهدي محمد علي وائل ايوب سمارة	٤٤٠ر--
مؤسسة محمد زغلول للتجارة والتعهدات العامة	محمد محمود زغلول	٦٢٤ر--
مطعم الصفاء	ايوب فريد ابو عمارة	٣٥٦ر--
المؤسسة العربية للصناعات الفنية	ايمن كريم حداد	٦٦٥ر--
مشغل محمد سعيد شناوي	محمد سعيد فتحي علي	٣١٧٠

مكتبة
من الأرض

اسم الشركة	مالك الشركة	المبلغ المستحق
الشركة الفنية للمقاولات	اريج عبد موسى النهار احمد محمد احمد البردبني عبد موسى النهار جمال سليم ذياب حداد عادل داود عبد موسى	٣٣٨١٦ر--
شركة المتميزون لخدمات المطاعم	الحجز على املاك الشركة	٣١٩٢ر--
المعمل العصري للبلاط	شعبان محمد احمد نصر	٨١١٦ر--
منتزه لبنان للعائلات	جهاد اكرم حسيب ذيبان	١٥٠٥ر--
شركة اوجان التركية	حسن حسان الدين اوذلاف	٣٢٣٨ر--
شركة الشرق لصناعة البطاريات	الحجز على املاك الشركة	٣٠٤١ر--
منتزه اشبيلية	محمد خليل هلال الكرعي	١٩٦٣ر--
مدرسة ام المؤمنين	علي احمد قاسم حمدان	٣١٨ر--
مستشفى الزرقاء الوطني	ملك محمد سعيد الدجاني	٦٠٧٨ر--
معمل طوب منصور الخليلية	منصور عودة رزق الله الخليلية	٩ر--
اجبان ومخللات عزمي	غسان يوسف اسعد يونس	١٠٨٠ر--
فندق الزعبي	فواز محمود ملوح الزعبي	١٤٢٨ر--
مدرسة الجيل الجديد	وليد صبري سعيد مسعد	٣٠٥١ر--
الشركة العالمية لصناعة خامات الورق الصحي	موسى عيسى ابو عميرة علي عادل عودة	١٧٣٦٣ر--
مؤسسة النداء للسيارات	محمد صالح احمد الظاهر	٣٢٠ر--
مصنع بزن للسكاكر	فريد عبدالعزيز حسن سالم	٤٤١ر--
الناطور للسياحة والسفر	اسماعيل محمود عبدالقادر الناطور	٧٣٨٤ر--
مؤسسة الهدى الحديثة	محمد قاسم محمد ابو ذياب	٧٥٣ر--
المجموعة الثقافية للاستثمار	حسن مسعود حسن مسعود	٧٢٧١ر--
مدرسة الامير هاشم	هاني محمد مسعود ابو مغلي	١٩٢٠٣ر--
الملابس المتحدة	محمد ادريس عبدالملك	١١٥٠٤ر--
شركة حياة عمان للاجنحة الفندقية	محمد اسماعيل موسى ابو هدهود	٦٩٩٢ر--
شركة احمد شقم	احمد عبدالكريم احمد شقم	٦٣٢٧ر--
شركة السراب	بيتر ابراهيم كلداني	٧٧٧٨ر--

اسم الشركة	مالك الشركة	المبلغ المستحق
مؤسسة الرائد للتخليص	عبدالخالق محمد حسين الناطور محمد يوسف حسين الناطور محمد محمود حسين علاونة محمد ابراهيم فرحان بني هاتي محمود محمد قطاونة	٣٩١٥ر--
شركة طريق الشريق	الحجز على املاك الشركة	٢١٧٠٨٦ر--
مطعم تنور الحباب	ميسون عباس خضير حداد ماجدة خالد راغب الطنبور	٧٠٠ر--
شركة مكرم وعصام السلامة	مكرم اكرم صبيح السلامة	٥٦٤٢ر--
شركة دالية الكرمل لانتاج الالبسة الجاهزة	سمير باسم محمود احمد الزعبي مصطفى محمد ياسين بني ياسين زهر فهم فارس	٧٣ر--

مكتبة من الأصل

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته وأحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠٠١/١٩ .

يرجى من السادة المذكورة إسمائهم بالكشف المرفق المبادر لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة انقضاءها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة .

احمد عبدالفتاح

المدير العام

اسم المنشأة	مالك المنشأة	المبلغ المستحق
شركة يوسف درويش الحجي واخوانه	يوسف رمزي يوسف الحجي عبدالعزیز رمزي يوسف الحجي عزام رمزي يوسف الحجي ليلى رمزي يوسف الحجي	٤٦٢٣ر--
شركة الحلاق لخدمة السيارات	عوني محمد علي الحلاق علي محمد علي الحلاق عمر محمد علي الحلاق	٢٩٢٣ر--
شركة بلاط منصور وسمورة	جميل امين احمد عبد الحميد	٣٠٩ر--
شركة الرشيد للصناعات البلاستيكية	الحجز على موجودات الشركة	٥٢٤١ر--
مؤسسة محمد النيرب التجارية	محمد حسن بونس النيرب	٢٣٩٩ر--
مدارس الريان النموذجية	عثمان احمد عثمان عبدالفتاح	١١١٨ر--
شركة المجموعة الاستشارية العربية المتحدة	الحجز على املاك الشركة	٦٥١٣ر--
شركة علواني اخوان	سمير ابو العينين	١٢٩٤ر--
مطعم الكف الذهبي	خالد محمد عثمان احمد	١٩١٨ر--
مخبز أروى	صلاح هلال سليمان عيسى	١٦٧٢ر--
المشغل الذهبي للتجليد	فؤاد صلاح محمد علي محمد صلاح محمد	٥٦٧١ر--
منجرة محمد انيس الحنيطي	محمد الحاج انيس محمود الحنيطي	١٢١٢٨ر--
مركز الانماء الاجتماعي	د. سري جميل ناصر	٥٥٨٣ر--
طومار وحبرون للحدادة	حسني محمد علي طومار عماد سليمان محمد حبرون	١٤٨٦ر--
مشغل يعقوب زادة	يعقوب ميشيل زادة زكريا موسى داود الكاتب	٤٢٥ر--
شركة عبدالله الصلاح وبرغوث للحدادة	عبدالله احمد الصلاح شفيق عبدالله الصلاح زهدي حسين برغوث	٧٦٠ر--

الأمر رقم ١٩٨٠

اسم المنشأة	مالك المنشأة	المبلغ المستحق
شركة جمعة للبلاستيك	خليل محمد محمود جمعة صفوان محمد محمود جمعة عصام محمد محمود جمعة محمود محمد محمود جمعة هشام محمد محمود جمعة	٢٦٩٢ر--
مطعم جمال عثمان	جمال محمد عثمان احمد	١١٨٣ر--
شركة عمر ابو سعد التجارية	عمر صلاح عثمان ابو سعد عارف صلاح عثمان ابو سعد عمار صلاح عثمان ابو سعد	٢٧٦١ر--
شركة ابناء فتحي الدرهي	عماد فتحي محمد هاشم الدرهي	٢٢٣٧ر--
المركز الوطني للتربية الخاصة	عبد الفتاح عبد الحفيظ عبدالله الشاذلي	٦١٨٠ر--
معمل بلاط بابل	عماد يوسف محمود العيسى يوسف خميس ابو حامدة	٣٩١٤ر--
شركة الاقمام للاستشارات والتسهيلات	الحجز علي املاك الشركة	٥٠٥٠٣ر--
شركة التبغ والسجائر	الحجز علي املاك الشركة	١٢٣٤٢٨ر--
شركة رافيا الصناعية	الحجز علي املاك الشركة	٥٨٥٢٤ر--
مخابر جوهرة الخليل	محمد رمضان عودة غيث	٤١٣٣ر--
شركة حطين للحفر والتعهدات	الحجز علي املاك الشركة	١١٦١٤ر--
شركة محطة خالد عبده وشركاه	خالد عبدالرحمن رشيد عبده فايزة عبدالرحمن رشيد عبده ديننا عبدالرحمن رشيد عبده شهناز عبدالرحمن رشيد عبده فاطمة عبدالرحمن رشيد عبده هاله عبدالرحمن رشيد عبده	٣٣٧٩ر--
مكتب مدراس للاستشارات الهندسية	علي اديب يوسف حتر	١٥٨٩١ر--

اسم المنشأة	مالك المنشأة	المبلغ المستحق
كفتيريا جهينه	اسحق ابراهيم اسحق الفاخوري	٤٥٢٨ر--
وكالة نضال التجارية	الحجز علي املاك الشركة	١٨٣٦٣ر--
مؤسسة الدروبي الاردنية للتعهدات	يونس خليل حسن ابو الحاج عليان خليل محمد ابو الحاج محمد عطية خليل ابو الحاج رامي عليان خليل ابو الحاج	٢٥٦٨٨ر--
المدارس الدولية الحديثة	نادر عارف عبدالله ابومغلي	٨٦٦٣ر--

مكتبة
الأصل

الإعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الأموال
الأميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ
المتحققة عليهم لحساب الإيرادات / وزارة التربية والمبينة إزاء أسم كل منهم
خلال فترة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة
الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال الأميرية

الرقم	الأسم	العنوان	المبلغ فلس دينار
1.	هنا فتحي غريب خليل	وادي السير - أم صبحون - إسكان البدول	151 271
2.	أشرف أحمد مصباح طهوب	العقبة - الشلالة - حي العمري	219 227

الإعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (6)
لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة الواردة أسماؤهم بالكشف المرفق مراجعة مديرية الشؤون القانونية
والأموال العامة / وزارة المالية لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الأمانات / مستشفى
الجامعة الأردنية والمبينة إزاء أسم كل منهم خلال فترة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ
نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات
القانونية اللازمة .

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال الأميرية

مكتبة من الأصل

الرقم	الاسم	العنوان	المبلغ فلس دينار
1.	- مؤسسة العقبة للمقاولات شركة فاروق أبو جبارة وشركاه لأصحابها: فاروق محمد أديب أبو جبارة - أمين عبد اللدوي - محمد إيهاب أبو جبارة - اسامة فاروق أبو جبارة	عمان تلفون (646040) ص.ب (925770) عمان (11110)	500 1163
2.	مؤسسة عمر سالم للتصميم والصناعة لصاحبها : عمر محمد علي سالم	عمان - تلفون (772944) ص.ب (930122) عمان (11193)	250 1569
3.	الشركة المتحدة للغزل والنسيج لأصحابها: عبد الخالق محمد حسين محمد - سمير طاهر أحمد الشايب	عمان تلفون (677642) فاكس (694070) ص.ب (886) عمان (11953)	900 485

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الأموال
الأميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لدفع المبلغ
المتحقق عليهم لحساب الإيرادات / فرق رسوم تسجيل أراضي خلال فترة أقصاها
(60) سبتون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال
تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

عمر العمري
مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال الأميرية

الرقم	الاسم	العنوان	المبلغ فلس دينار
1	محمد مجلي الرزق العلي علي مجلي الرزق العلي	ناعور - حي الشهيد - مخبر حي الشهيد - بجانب سوبر ماركت الأقصى	1328 --
2	عبد الله الحاج داود العبادي	مرج الحمام - إسكان عالية مقابل سوبر ماركت مرج الحمام	

الأصل من الأصل

مطالبات

صادرة عن مدير عام دائرة الجمارك

- يتحقق على:-
نائل محمد عبدالوالي عربيات/السلط
مبلغ (٢٢٢٦) الفين ومائتين وستة وعشرين ديناراً و ٩٦٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٠/١١٣.
فعلى المذكور أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-
المؤسسة الاردنية لتوضيب الملابس
مبلغ (٧٠٦) سبعمائة وستة دنانير سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٩/٣٦١.
فعلى المذكورة أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-
شركة الوكالة العالمية لتجارة الورق اللاصق/ عمان
مبلغ (١٣٧٢) الف وثلاثمائة واثنين وسبعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٠/٤٣٠.
فعلى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-
المؤسسة الاردنية لتوضيب الملابس/ م.ح. الزرقاء
مبلغ (٧٠٦) سبعمائة وستة دنانير سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٩/٣٦١.
فعلى المذكورة أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-
١ - محمد نجيب المفلح العمري
٢ - ممدوح منور خالد الشعلان
مبلغ (٧٥٤٦٠) خمسة وسبعين الفا ولربعمائة وستين ديناراً سنداً لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية.
فعلى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق بذمة السادة شركة المقايضة الدولية مبلغ (٤١٧١) ديناراً و (٣٦٠) فلساً رسوم جمركية وضريبة مبيعات نتيجة لتتدقيق التلاحق وعلى المذكورين القيام بدفعها خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سنضطر اسفين لاستصدار قرار حجز بحقه وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

المحاكم

خلاصة حكم جزائي

صادر عن محكمة صلح الرمثا في القضية رقم ٩٨/٢١٠٥

اسم المشتكى: الحق العام

اسم الظنين: محمد ابراهيم محمد العربي/ الرمثا

نوع الجرم: شبيك

ثبت بالادلة الواردة مجازرة الظنين لارتكابه الجرم المسند اليه لذلك تقرر في ١٩٩٩/٢/٢٤ الحكم بحسبه مدة سنه واحدة والرسوم والغرامة مائة دينار والرسوم.
مع تضمينه الرسوم والنفقات المبينه اعلاه حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف

* * * * *

مكتبة
الأصل